جامعة عمر المختار
كلية الآداب – قسم التاريخ
شُعْبة الحديث والمُعاصر
الدراسات العُليا

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمُتطلبات الإجازة العالية "الماجستير"

في التاريخ الحديث والمُعاصر بعُنوان:

العلاقات التجارية بين ليبيا ومصر

(1951–1969م)

مقدم من الطالبة:

هنية محمد علي

إشراف الأستاذ الدكتور:

سليم رجب محمد

للعام الجامعي:
2020–2019

ملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقات التجارية بين ليبيا ومِصر خلال الفترة من 1951-1969م، وقد بدأ واضحًا من خلال هذه الدراسة أن الفترة المُمتدة من سنة 1951-1955م شَهِدت نوع من التطور في عملية التبادل التجاري بين البلدين فقد انتشرت السلع المِصرية في الأراضي الليبية، وكذلك المنتجات الليبية وجدت طريقها إلى الأسواق المِصرية خلال هذه الفترة.

إلا أن عملية التبادل التِجاري بدأت تتراجع قليلا ابتداءً من سنة 1956م؛ ويرجع سبب ذلك إلى التطورات السياسية والاقتصادية المُتسارعة، التي شَهِدتها البلدين، بينما توافدت الشركات الأجنبية نحو ليبيا، التي وجدت فيها سوقاً واعداً لتصريف منتجاتها، في المقابل شَهِدت مِصر قيام النظام الاشتراكي ،الذي نتج عنه قرار تأميم قناة السويس، وهو القرار الذي أدخل مِصر في حرب ضد الدول الأجنبية التي كانت مستفيدة من وضع القناة قبل عملية التأميم.

استطاعت المملكة الليبية بداية الستينات أن تصبح من أوائل الدول المُصدرة للنفط، وبدأ ميزاتها التِجاري في التحسن؛ ويرجع ذلك إلى زيادة صادراتها من البترول ، في حين قلَّت صادراتها الزراعية والحيوانية، التي كانت أساس للتعامل التِجاري مع مِصر، وهكذا توجهت المملكة الليبية تجاه الدول الأوروبية بشكل مباشر، وتراجعت مع جمهورية مِصر العربية.

أما عن مِصر؛ فنتيجة للسياسة التي انتهجتها اتجاه الدول الغربية ،التي انتهت بحرب 1967 م فقد اعتمدت في تجارتها على الاتحاد السوفيتي ،الذي تعهد لمِصر آنذاك بإقراضها مبالغ لإتمام مشروع السد العالي وتسليح الجيش المِصري.

ورغم ضعف العلاقات التِجارية بين البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الليبية والحكومة المصرية من تبادل الوفود التِجارية وتوقيع الاتفاقيات والاشتراك المتبادل في المعارض وإرسال الشركات المِصرية للاستثمار في ليبيا وغير ذلك من المعاملات التجارية ،التي تدل على سعى البلدين للتنسيق التجاري بينهما على الرغم من الصعوبات التي تواجههما ،التي عملت بدورها على ضعف عملية التبادل التِجاري بينهما.

من أجل الإلمام بعناصر هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى مُقدم وتمهيد وأربع فصول كالاتي:

- تتحدث المُقدمة عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- تناول التمهيد العلاقات التِجارية بين البلدين خلال فترة الإدارة الأجنبية في ليبيا.
- تناول الفصل الأول العوامل التي ساعدت في نمو التِجارة بين ليبيا ومِصر.
- تحدث الفصل الثاني عن أدوات التجارة كالعملة والجمرك والسلع المتبادلة.
- بحث الفصل الثالث الهيكل التِجاري الذي تقوم علية عملية التبادل التِجاري.
- تناول الفصل الرابع المعوقات التي واجهت حركة التبادل التجاري بين البلدين.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن عملية التبادل التِجاري بين ليبيا ومِصر على الرغم من ضعفها في الفترة الأخيرة، إلا أنها لم تنقطع بشكل نهائي، بل ظلَّ التعامل التجاري بينهما يسير ولو بشكل محدود.

بسم الله الرحمن الرحيم

{{ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ }

سورة الطلاق آية 2

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة اسأل الله له الرحمة والمغفرة

إلى والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأدام عليها الصحة والعافية

وإلى أخي وقدوتي عبدالرحمن

أهدي ثمرة جهدي

كلمة الشكر

نشكر الله العظيم الرؤوف الرحيم شكرا كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع بفضله عز وجل.

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله" لذا وجب عليَّ أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وفي مقدمتهم الدكتور الفاضل سليم رجب محمد لتفضله بالإشراف على إعداد هذه الرسالة عما بُذل من جهد كبير في متابعة تفاصيل هذا العمل.

وعرفانا بالجميل أتقدم بخالص شكري إلى أساتذتي في السنة التمهيدية ، وإلى الدكتور سالم الكبتي والأستاذ عوض احفيظة لما قدموه لي من مشوره علمية وخدمة للعلم والمعرفة خلال فترة دراستي، كما أتقدم بالشكر أيضاً للعاملين بغرفة التجارة والصناعة بطرابلس وأخص بالذكر السيد رئيس الغرفة عادل الشامس وامينة المكتبة الأستاذة مفيدة الاسطى على حسن استقبالهم ومساعدتهم لي، والشكر الجزيل للسيد محمد العزابي وهو من سكان طرابلس وقد عمل في سوق المشير خلال فترة الستينات و لم يبخل عليا بالمعلومات التي تفيد هذه الدراسة .

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع التُجار والمسؤولين الذين فتحوا لي قلوبهم مثل ما فتحوا لي أبواب منازلهم وأدلوا لي بجميع المعلومات التي يعرفونها عن فترة الدراسة بكل رحابة صدر.

لهؤلاء جميعا جزيل الشكر والعرفان

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	
الآية	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	أ-ح
التمهيد	
الصِلات التِجارية بَيْنَ لِيبيا وَمِصْر مِن1943-1950م	1
الفصل الأول **العوامل التي ساعدت على نمو التِجارة بتن لِيبيًا ومِصْر**	
أولاً: الموقع الجُغرافي	15
ثانياً: طرق ووسائل عبور التجارة	19
1 – الطرق البرية	19
2- النقل البحري (الموانئ)	26
3- النقل الجوي	27
ثالثاً: الروابط الاجتماعية وأثرها في نمو التجارة بين البلدين	28
الفصل الثاني **الأدوات المستعملة في التجارة بتن البلدين**	
أولاً : العُمْلة	36
ثانياً : الجمارك	44
ثالثا : السِلع المُصدرة والمُستوردة	49
رابعاً : الميزان التِجاري	54
الفصل الثالث **الهيكل التِجاري للبلدين**	
أولاً: المُعاهدات والاتفاقيات التجارية بين البلدين	61
ثانياً: الأسواق والشركات والوكالات التِجارية	69

ثالثاً: الغُرف التِجارية في البلدين	81
الفصل الرابع **معوقات التجارة بتن البلدين**	
اولا :معوقات الطبيعية	86
ثانياً :معوقات البشرية	90
1_ الألغام	90
2. التوجهات السياسية للبلدين وآثرها على التِجارة	91
3. اكتشاف النفط وأثره في العلاقات التِجارية بين البلدين	101
الخاتمة	110
قائمة المصادر والمراجع	113

المقدمة

تمتد جذور العلاقات الليبية المِصرية إلى أقدم العصور التاريخية، فقد أثبت الأدلة الأثرية والنصية وجود علاقات بين مِصر وجيرانها الليبيين ترجع إلى العصر الفرعوني، وقد اعتمدت العلاقات الليبية المصرية على مقومات جغرافية وطبيعية وبشريه حيثُ امتزج سكان المنطقتين بعد سلسلة من الهجرات السلمية ،التي امتدت منذ فجر التاريخ ، وكان لها دوراً كبيراً في دعم نسيج الترابط الاخوي بين القُطْرين، وازداد هذا الترابط في العصر الإسلامي فقد دخل الإسلام إلى ليبيا عن طريق مِصر وهو ما أعطى العلاقات مزيداً من التقارب والتلاحم والتفاعل المشترك.

أمَّا في العصر الحديث فقد أدىَّ وقوع البلدين تحت الحُكم العُثماني لفترة طويلة إلى زيادة قوة التجانس بين الشعبين تحت مظلة الدولة العُثمانية، وقد شمل هذا التجانس كافة النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك الترابط التِجاري، حيث شهدت العلاقات الليبية المِصرية خلال العهد العُثماني نشاطاً تِجارياً ملحوظاً، فقد كانت تتم المبادلات التجارية بين البلدين بعدة طرق منها، على سبيل المثال المبادلات التجارية التي كانت تتم عن طريق شركات الملاحة الإيطالية العامة، كما كانت تقوم البواخر المالطية التابعة لشركة (باشي) بزيارة الموانئ في برقة وطرابلس ،أثناء رحلتها إلى ميناء الإسكندرية بمِصر، وتصدِّر ليبيا إلى مِصر الحيوانات والحنة والحُبوب والحرير، وتستورد منها السكر والأرز والصوف، وظلَّ هذا النشاط مستمراً حتَّى سقوط البلدين تحت السيطرة الأوربية.

وقَعتْ مِصر تحت النفوذ البريطاني بينما وقَعتْ ليبيا تحْت الاحتلال الإيطالي، وعلى الرغم من هذا التدخل الأوربي ومُحاولة فصل البلدين عن بعضهما إلا أن كل ذلك زاد من تلاحم

الشعبين، فمن الثابت أنَّ كل المُساعدات التي وردت للمُجاهدين، من ألبسة ومواد غذائية وأسلحة كانت تصل عن طريق الحدود المِصرية، وتجمع الوثائق الإيطالية أن نقطة السلوم الحدودية شكَّلت مركزاً للنشاط الاقتصادي لحركة الحاج (محمد الجيباني)، الذي كلفهُ السيد (أحمد الشريف) بمهمة استقبال ما يرد من مِصر.

وبعد خروج إيطاليا من ليبيا وقيام الإدارة العسكرية الجديدة في ليبيا، عَمِلت بريطانيا عن طريق مكتب الشؤون المدنية في القاهرة، بإتخاذ الترتيبات اللازمة لاستيراد المواد الغذائية والاقمشة والاحذية من مِصر لمواجهة موسم الشتاء، كما وجهت الدعوى للغرفة التجارية البريطانية بالإسكندرية لفتح مكتب لها في بنغازي لتتولى من خلاله استيراد البضائع التي تحتاج إليها البلاد، وقد ظل الاستيراد طيلة الاربعينيات مُركزاً على المواد الضرورية هذا لم تقتصر التِجارة بين ليبيا ومِصر خلال عهد الإدارة العسكرية على الاستيراد فقط ، بل كانت برقة تصدر لمِصر الأغنام والماعز والحبوب وبعْض المُنتجات الأخرى.

وعندما تمكن الليبيون بعد سنوات من النضال السياسي من توحيد بلادهم والحصول على الاستقلال سنة 1951م، أخذت ليبيا تحتل مكانتها في التجارة الدولية بحُكم موقعها الذي أهلها أن تلعب دورًا هاما في الوساطة بين دول المشرق العربي ومغربه، وبذلك وقعت أولى معاهدتها التجارية مع جمهورية مِصر العربية سنة 1953م ، والتي أصبحت محورًا للتبادل التجاري بين البلدين، ونتيجة لعناية الشعبين الليبي والمِصري بالتعاون الاقتصادي المتبادل فقد تطورت العلاقات التِجارية بين ليبيا ومصر خلال الفترة من 1952م – 1955م ،حيث انتشرت السلع المِصرية في الأرض الليبية كأسمدة الكيماوية والمصنوعات القطنية والأحذية، إضافة إلى المواد الغذائية، هذا ووجدت المنتجات الليبية أيضا طريقها إلى الأسواق المِصرية مثل الجلود

والصوف والأغنام والمواشي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يصاحبه نوعا من التضاؤل في بعض الفترات؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية والتقلبات السياسية ،التي تطرأ على البليدين بين الحين والأخر.

واستنادًا إلى هذه المُعطيات جاء موضوع هذه الدراسة تحْت عنوان ((العلاقات التِجارية بين ليبيا ومِصر 1951-1969م)) وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح هذه العلاقات ومعْرفة مدى اعتماد تجارة ليبيا على مِصر، خلال تلك الفترة خاصةً وأن ليبيا عندما استقلت وصفت بأنها أفقر دول العالم ،إلا أنها استطاعت أن تبني علاقات تِجارية مع شريكتها الحدودية مِصر من أجل دعم الاقتصاد باعتباره الركيزة الأساسية لاستقلال البلاد.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أبعاد التعاون التجاري بين البلدين ودوره في إنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية بين البلدين ،وهل قامت مصر بدعم ليبيا اقتصادياً وتجارياً؟ خاصة وأن مصر كانت تتمتع بنظام اقتصادي قوي مقارنة بليبيا ، أم أن التعاون كان في إطار عملية التبادل التجاري الدارجة بين كل الدول، ولم يرقَ لمستوى الدعم الحقيقي الذي يساعد ليبيا في تخطي تلك المرحلة .

وتكمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لإضافة دراسة أكاديمية مُتخصصة ومتكاملة في هذا الحقل وهذه الحقبة التاريخية عن العلاقات التجارية بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، فأغلب الدراسات تتحدث عن العلاقات السياسية بينما تأتي العلاقات الاقتصادية من ضمن المباحث ويكون الحديث عن التِجارة ضمن الاقتصاد ولا يخصص لها مبحث خاص يوضح معالمها وتفاصيلها.

وفيما يتعلق بالفترة الزمنية فإن سنة 1951م ،وهي السنة التي نالت فيها ليبيا استقلالها وأُسّسَّ نظام ملكي دستوري ، وبدأت المملكة الليبية منذ ذلك التاريخ في تكوين علاقاتها مع الدول الأخرى ،وعلى رأسها مصر ،التي ما لبث أن تغير نظام الحُكم فيها من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري بفعل ثورة 23 يوليو، وقد بدأ الخلاف بين البلدين أكثر من التوافق بينهما، وبالنسبة لسنة 1969م فهي السنة التي شهِدت الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا وقيام النظام الجمهوري.

ولكي يتسنى لنا الإلمام بكل تفاصيل الموضوع قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، بالإضافة للخاتمة وقائمة المصادر والمراجع ، وقد احتوت المقدمة على لمحة تاريخية عن الموضوع وكذلك عن أهميته وأسباب اختياره، أما التمهيد فيتحدث عن الصلات التجارية بين ليبيا ومصر من سنة 1943-1951م _أي فترة الإدارة البريطانية والفرنسية _ وكيف كانت حركة التجارة بين البلدين، وأنواع البضائع المتبادلة خلال تلت الفترة ،وتناول الفصل الأول العوامل التي ساعدت على نمو التجارة بين البلدين، وقد احتوى على ثلاث مباحث تطرق الأول للحديث عن العامل الجغرافي من حيث الامتداد الطبيعي لليبيا ومصر ومدى مساهمته في عملية التبادل التجاري ،اما المبحث الثاني فيتحدث عن الطرق ووسائل عبور التجارة حيث تم من خلاله تسليط الضوء على الطرق البرية التي تربط البلدين وكذلك الطرق البحرية والجوية ومدى مساهمتها في عملية التجارة بالإضافة إلى الوسائل المستخدمة من سيارات و قطارات وغيرها، وجاء المبحث الثالث للحديث عن الروابط الاجتماعية وأثرها في نمو التجارة ودور التركيب القبلي والتجانس الثقافي والاجتماعي بين سكان البلدين في حركة التجارة .

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان أدوات التجارة ، ويقصد بها الأدوات التي يُعتمد عليها في العملية التجارية، مثل العملة المتبادلة بين البلدين فهي تعتبر أساس التبادل التجاري ،خاصة عندما تكون مُعْتمِدة على قاعدة قوية مغطاة بالذهب أو مغطاة بالعملة الحرة كالدولار أو الإسترليني ، هذا وتلعب الجمارك أيضا دوراً هامًا فهي مصدراً لإيرادات الدولة ، كما أن تسهيل الإجراءات الجمركية بين البلدين يساعد في نمو التعاون التجاري بينهما ، وتأتي من ضمن الأدوات أيضاً السلع المصدرة والمستوردة بين البلدين، فلا شك أن السلع التي تنتجها ليبيا ولا توجد في مصر يكون عليها الطلب بشكل كبير داخل مصر وكذلك بالنسبة لما تنتجه مصر ولا يوجد في ليبيا ، وقد أدرجنا أيضاً الميزان التجاري في هذا الفصل لأنه يتبع السلع المصدرة والمستوردة فعن طريقها يتضح مدى العجز أو الفائض في ميزانية الدولة فإذا ارتفعت نسبة الواردات يعني عجزاً وإذا ارتفعت نسبة الصادرات يعني فائضاً في الميزانية .

اما الفصل الثالث وعنوانه الهيكل التجاري ويعني الأسس التي يقوم عليها التبادل التجاري ، فالتجارة الخارجية في أي دولة، تحتاج إلى مؤسسات تجارية تعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري مع الدول الأخرى كالشركات والوكالات التي تقوم بعملية التصدير والاستيراد، والأسواق التي يتم عن طريقها عرض المنتجات وبيعها ، وكذلك الاتفاقيات التجارية التي تعمل على تنظيم العملية التجارية بالإضافة للغرف التجارية وهي بمثابة المرآة التي تعكس صورة النشاط التجاري الداخلي للعالم الخارجي .

كما قمنا في هذا الفصل بإدماج فئات التجار بالشركات والوكالات، نظراً لتشابه المادة العلمية؛ فالحديث عن الشركات والوكالات التجارية يشمل ايضاً الحديث عن التجار ونشاطهم التجاري ،وقد لاحضنا من خلال الروايات الشفوية بأن التاجر الليبي كان يقوم ببيع ما لديه من

مواشي أو منتجات زراعية في أسواق مصر، ثم يشتري بعض البضائع ويأتي لعرضها في الأسواق الليبية وهذا يعني أن التاجر الليبي هو من يقوم بعملية التصدير و الاستيراد ، وكان هذا في البداية أي قبل تنظيم حركة التصدير والاستيراد من قِبل الدولة، وايضاً قبل تطور الأوضاع التجارية بداية الستينات .

وجاء الفصل الرابع بعنوان معوقات التجارة حيث ركَّز هذا الفصل على المعوقات والصعوبات التي واجهت حركة التبادل التجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مصر العربية، وشملت المعوقات الطبيعية الخاصة بالموقع والتضاريس والمناخ ،ومدى تأثيرها في عملية الإنتاج والتسويق وخاصة في المملكة الليبية ، اما عن المعوقات البشرية فهي تشمل حقول الألغام المزروعة في الأراضي الليبية وايضا سياسة البلدين الداخلية والخارجية وما صاحبها من تغيرات وتطورات اقتصادية سلبية كانت او إيجابية ،وأثر ذلك على عملية التبادل التجاري بينهما ، وكذلك اكتشاف النفط في ليبيا وتأثيره في توجيه تجارة المملكة الليبية نحو الدول الغربية .

هذا واحتوت الخاتمة على أهم ما أمكن الوصول إليه من نتائج في هذه الدراسة ،وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد على سرد الأحداث وتحليلها ، وبخصوص المصادر والمراجع؛ فالحقيقة هناك مجموعة من المصادر الأولية والمراجع الثانوية المفيدة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الوثائق العربية غير المنشورة والمحفوظة بالمركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، وتتمثل في المراسلات والتقارير والمذكرات والبيانات والإحصائيات الخاصة بعملية التبادل التجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مصر العربية .

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على عدد من الوثائق المنشورة في شكل تقارير، كالتقارير الخاصة بوزارة الاقتصاد الوطني، إضافة لتقارير البنك الوطني الليبي و البنك الدولي للتنمية والتعمير، وأيضًا بعض المصادر المكتوبة ممن عاصروا فترة الدراسة .

وقد استعنا بعدد من الدراسات السابقة ، التي ساعدت في إثراء المادة العلمية لهذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية بين البلدين، ونذكر من هذه الدراسات رسالة منى محمد حسون السعدي ،العلاقات المصرية _ الليبية 1952– 1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، حيث تناولت هذه الدراسة في الفصل الثالث العلاقات الاقتصادية بين مصر وليبيا وتطرقت من خلالها لعملية التبادل التجاري بين البلدين ، ومن هذه الدراسات ايضًا أطروحة الدكتوراه لعبد العظيم مهيدي أحمد صميدة ، مصر وليبيا بين عامي 1956 – 1972م ، وكذلك رسالة عادل محمد محمد عثمان العلاقات المصرية الليبية 1951_1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس .

اعتمدت الدراسة أيضاً على عدد من الدراسات الاقتصادية منها كتاب راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من المحيط الى الخليج ، وكتاب شكري غانم الاقتصاد الليبي قبل النفط، اضافة إلى عدد من التقارير والنشرات والمجلات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع ، إلا أن معظمها كان يصدر تحت اسم البنك الوطني أو غرفة التجارة والصناعة ، أي لا يذكر عليها اسم المؤلف ، هذا وواجهتنا مشكلة نقص المادة العلمية في بعض مباحث الدراسة ، وقد تداركناها عن طريق اجراء مقابلات خاصة مع بعض التجار والمسؤولين، في القطاع الاقتصادي والتجاري خلال فترة الدراسة ، ونذكر منهم على سبيل المثال السيد أحمد الصويدق وزير الاقتصاد في المملكة الليبية سنة 1954م .

ولا يسعنا في الختام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل المكتبات والجامعات والمؤسسات الخاصة والعامة في ليبيا ومصر ،التي امدتنا بما لديها من معلومات تفيد هذه الدراسة ، والشكر موصول ايضاً لكل التجار والمسؤولين الذين مدوا لنا يد العون وادلوا بكل ما لديهم من معلومات ساعدتنا في دراستنا هذه .

التمْهيد

الصِلات التِجارية بَيْنَ لِيبِيا وَمِصْر مِن

1943-1950م

تضرَّرت مِصْر وليبيا بشكل كبير جراء الْحَرْب العالمية الثانية، فقد كانت أجزاء واسعة منهما مسرحًا للعمليات العسْكرية التي دارت بين الدول الكُبرى المُتصارعة آنذاك، والمُتمثلة في دول المِحْور، وهي ألمانيا وإيطاليا ودِول الحُلفاء وهي بريطانيا وفرنسا، وعلى الرغم من أن الحُكومة المِصْرية أعلنت منذ بداية الْحَرْب أنها لا تُضمر العداء لأي دولة، وحاولتْ أن تأخذ موقف الحياد في هذه الْحَرْب[1]، إلا أن هذا الأمر بعيد المنال عن مِصْر التي كانت تحْوي داخل أراضيها قواعد وعدد لا بأس به من القوات البريطانية، وبما أن بريطانيا كانت تُمثل أهم أطراف النزاع في هذه الْحَرْب فلم تسلم مِصْر من قصف طيران المِحْور لمُدنها، وقد نالت مدينتي الإسكندرية والقاهرة النَصيب الأكبر من هذا القصف[2].

هذا وقد عملت بريطانيا على احتواء الموقف السياسي في مِصْر لصالحها، وذلك عن طريق الرجوع إلى مُعاهدة 1936م[3] الموقعة بين بريطانيا ومِصْر، وبذلك استطاعت بريطانيا إنهاء الفوضى السياسية في مِصْر وانضمت مِصْر بشكل تلقائي إلى جانب الحُلفاء، وبمجرد انتهاء الْحَرْب التي شكّلت مِصْر خلالها أكبر قواعد الأسطول البريطاني ومركز العمليات الْحَرْبية في الصحْراء الغربية المِصْرية، كان من الطبيعي أن تتعرض لغارات دول المِحْور التي سَببتْ لها الكثير من الدمار والخراب، إلا أن الحُكومة المِصْرية استطاعت قبل انتهاء الْحَرْب بفترة وجيزة من أن تقوم بتخفيف

---

(1) محمد محمود السروجي، تاريخ مِصْر والسودان الحديث والمعاصر، مِصْر،(د.ن)، 1998م، ص211.

(2)إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الرياض، مكتبة العبيكان، 1997م، ص268.

(3) تم توقيع معاهدة 1936م بين إنجلترا ومصر وأبرز بنودها استقلال مصر وإنهاء الوجود العسكري على أن تحتفظ إنجلترا بعشرة ألاف جندي في منطقة القناة وبقاء الحكم ثنائي في السودان وحق إنجلترا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، وتحالف الدولتين ضد أي اعتداء أجنبي ..باقي بنود المعاهدة أنظر إسماعيل أحمد ياغي، المرجع نفسه ، ص267.

القيود التي فرضتها الْحَرْب ورفع الأحكام العُرفية[1]، وهكذا بدأت الحياة تعود بشكل تدريجي لما كانت عليه قبل الْحَرْب، ولعلّ سبب ذلك يعود للاستقرار السياسي؛ فقد كانت مِصْر تتمتع بنظام حُكم ودستور وحُكومة ووزارات، الأمر الذي ساعدها في تنظيم أوضاعها وعلى رأسها الأوضاع الاقتصادية، وأن تعود لنشاطها التجاري المعتاد، سواءً أكان في الداخل أم في الخارج مع دول تربطها معها علاقات تجارية قديمة، وتأتي على رأس هذه الدول جارتها الحدودية لِيبيَا.

لم تكن لِيبِيا بأفضل حال من جارتها مِصْر، فقد تعرضت أغلب مدنها لدمار شامل، خاصة مدن بَرْقَة التي شَهِدتْ تقدم وانسحاب لقوات الحُلفاء على أراضيها أكثر من مرة، ونظرًا لما كان يُعانيه الليبيون من مرارة الاحتلال الإيطالي، فقد وجدوا في هذه الْحَرْب فرصتهُم للتحرر من الاستعمار الإيطالي، مما جعلهم يشاركون في هذه الْحَرْب إلى جانب الحُلفاء، وقد خاضوا العديد من المعارك إلى جانبهم التي تكلَّلت أخيرًا بانتصار الحُلفاء وخروج إيطاليا من لِيبِيّا، هذا وقد عملت الدول المنتصرة (بريطانيا – فرنسا) على استلام زمام الأمور في لِيبِيًّا، وقامت بتقسيم لِيبِيًّا إلى ثلاثة إدارات وهي[2]: إدارة بَرْقَة، إدارة طَرَابُلسَ، وإدارة فزّان، وتولت بريطانيا إدارة إقليمي بَرْقَة وطَرَابُلسَ، بينما تولت فرنسا إدارة إقليم فزّان.

قامت الإدارة العسْكرية البريطانية بشكل رسمي في إقليم طَرَابُلسَ في 15 ديسمبر 1942م بعد نشر عدد من البيانات من قبل الجنرال (مونتجمري) قائد القوات البريطانية، وكان أول هذه البيانات

---

(1) . إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص 269 .

(2) . نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ،ترجمة عماد حاتم ،بيروت ،دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط2 ، 2001م ، ص 266 .

الإعلان بأن طَرَابُلسَ أصبحت تحت الاحتلال البريطاني، وتمّ تشكيل إدارة عسكرية لإدارة شؤونها، ومع نهاية شهر فبراير استقرت الأمور للإدارة العسْكرية البريطانية[1].

لم تُواجه الإدارة البريطانية مُشكلة إعادة إعمار طَرَابُلسَ؛ نظرًا لأن الْحَرْب لم تُحدث أضرارًا كبيرة، فقد جرت أغلب المعارك في بَرْقَة والصحْراء فيما عدا بعض الغارات الجوية والبحرية من قِبل أساطيل الحُلفاء، ونظرًا لظروف الْحَرْب بطبيعة الحال فقد كانت الأوضاع المالية والاقتصادية في حالة سيئة، حيث التضخم المالي الكبير نتيجة لنفقات الجيوش الأجنبية ، وقد وضع الإنجليز البنوك وبيوت المال الإيطالية تحت الحراسة وأوقفوا نشاطها، وتمّ تأسيس بنك باركليز، كما فتحت بعض الشركات الإنجليزية فروعاً لها في طَرَابُلسَ وأخذت تزاول نشاطها المالي والتجاري[2].

ساعدتْ أمطار تلك السنوات في إنتاج محْصول جيد، حيثُ جاء في قول للإدارة البريطانية "طَرَابُلسَ تشَكُر السنوات الثلاث (1944-1945-1946م) لحصادها الجيد الذي كان فعْلاً مُنقذ للنفس والذي تطلب جُزءاً ضئيلاً من المُساعدة"[3]،و يعني ذلك أن الإدارة البريطانية اعتمدت على هذا الإنتاج في سد الحاجات الضرورية للسكان ولم تشكل طرابلس عبأً على خزينتها ، إلا أن الإدارة البريطانية لم تنجح في احتواء القحط في عام 1947م، والذي تسبب في خسارة كل الحصاد وخسارة نسبة 60% من الماشية؛ وذلك لأن الإدارة قامت بتصْدير حَصاد السنين الماضية ولم تحتفظ بشيء منه لسنوات القحْط، وهو ما تأثرت به جميع مرافق الحياة الاقتصادية في طَرَابُلسَ[4]، كما أدى انكماش النفقات الْحَرْبية الضخْمة عام 1944م، وتوقف التجارة الخارجية - نظراً لأن الحُكومة الإيطالية كانت تَحْتَكِر التجارة - إلى ازدياد الحاجة والعوز وكثرة العاطلين عن العمل، وانَصراف الإدارة البريطانية للبحث عن

---

[1] محمد الريان، دراسات في تاريخ لِيبِيا الحديث، (د.م)، دار الكندي للنشر، 1947م، ص ص 39-40.

[2] راسم رشدي، طَرَابُلسَ الغرب في الماضي والحاضر، طَرَابُلسَ - لِيبِيا، (د.ن)، 1953م، ص ص 136-137.

[3] نقولا زيادة، لِيبِيا سنة 1948م (وثيقة رسمية)، بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب، 1966م، ص85.

[4] محمود الشنيطي، قضية لِيبِيا، القاهرة، مكتبة النهضة المِصْرية، 1951م، ص148.

أسواق جديدة غير إيطالية لتصريف المُنتجات المحلية كمالطا وتونس ومِصْر، هذا وقد أعلنت الإدارة البريطانية عَقِبَ الاحتلال مباشرة أن الجُنيه الحربي و الليرة الإيطالية هما العُمْلة الرسمية المُعْترف بها في طَرَابُلسَ بسِعْر 480 ليرة إيطالية للجنيه، وبعْد فترة ألغت الإدارة البريطانية الليرة الإيطالية وتمّ اعتماد الليرة العسْكرية (مال – MAL) هي المعترف بها، وقد ظل (المال) هو عُمْلة التداول في طَرَابُلسَ حتى سنة 1952م[1].

وقد أبقت الإدارة البريطانية على النظام الضريبي القائم في عهد الاحتلال الإيطالي، والذي يقضي بأن جميع الضرائب المُباشرة تُجْبى من قِبل الإدارة، مثل ضريبة الدخل والعُشر على المحْصول الزراعي، وضريبة على ثروة العائلة، وضريبة الصناعة والتِجارة وغيرها، أما عن الضرائب غير المُباشرة فهي ضريبة التصدير والاستيراد وضريبة البيرة[2].

أما عن بَرْقَة فقد عان سُكانها الأمرين من جراء العمليات العسْكرية، حيث شاهد المواطنون الجيوش تحتل بلادهم ثلاث مرات على مدى سنتين، وشاهدوا انسحابين للقوات البريطانية، وتحملوا انتقام الجيوش الإيطالية منهم لموقفهم الودي مع الجيش البريطاني، ناهيك عن الدمار الشامل الذي لحق بالمُدن، فقد تعرضت بنغازي لدمَار شامل وهدمت مدينتا طبرق والبردية بشكل تام، وهنا واجهت الإدارة البريطانية مشكلة كبيرة في بَرْقَة، فهي لم تُعانِ من تغيير الحُكم فقط، بل فقدت نظامها الاقتصادي بالكامل[3].

عَمِلتْ الإدارة البريطانية على إصلاح أجزاء من الطُرق التي تضررت بسبب الْحَرْب وخاصةً الطريق الذي يربط بَرْقَة وطَرَابُلسَ، وقامت بترميم الكثير من البيوت في بنغازي والمرج ودرنة وطُبرق،

---

[1] حسن سليمان محمود، لِيبِيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، (د.ن)، 1968م، ص ص 249–250.

[2] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص92.

[3] مجيد خدوري، لِيبِيا الحديثة، ت: نقولا زيادة، بيروت، دار الثقافة، 1966م، ص ص 60–61.

والتي اغتصبها الطليان وقامت بزراعة بعْضها، وكذلك استولت على الآلات والمُعدات الزراعية، إلا أنها لم تستعملها بل قامت ببيعها خارج لِيبِيًّا[1]، وانتهجت في بَرْقَة أيضاً سياسة تصدير الفائض من المحْصول الزراعي وكانت تشتري الشعير بسِعْر مُحدد تُعْلن عنه وتصدره تحت إشراف مجلس الطعام الدولي للطوارئ ووزارة الطعام البريطانية، هذا واحتكر "بنك باركليز" النشاط المالي في بَرْقَة والذي أفتتح في بنغازي سنة 1943م[2]، وعن العُمْلة فقد أعلنت الإدارة بأن العُمْلة المِصْرية هي العُمْلة الرسمية في بَرْقَة بدلاً عن الليرة الإيطالية، وكانت الإدارة في بعض الأحيان تقبل أوراق النقد الإيطالية من فئة 50 ليرة وما دونها وسمحت باستبدال الليرة الإيطالية بالجُنيه المِصْري ولا تتجاوز قيمة أي مُعاملة فردية 984 ليرة إيطالية أو جنيهين مِصْريين[3]، ويحصل على العُمْلة المِصْرية من البنك الأهلي المِصْري بترخيص من الحُكومة المِصْرية وتصدر العُمْلة عن طريق بنك "باركليز" في بنغازي وبإشراف الإدارة البريطانية، هذا ومنعت الإدارة الاتجار بالعُمْلة[4]، وقد سَمَحتْ لخمس شركات بريطانية باستثمار أموالها في بَرْقَة، وفيما يخص الضرائب فقد تنازلت الإدارة في بَرْقَة عن كل الضرائب حتى سنة 1946م أدخلت ضريبة الأرباح التِجارية بنسبة 3%، ولعلّ السبب في ذلك مُحاولة الإدارة مُساعدة الأهالي والتخفيف عنهم، نظراً لما لحق بالمنطقة من أضرار جسيمة جراء الْحَرْب[5].

حاولت الإدارة البريطانية بشكل ما أن تُحدث انتعاشاً في الحياة الاقتصادية والتِجارية واتخذت عدة إجراءات، لذلك قامت بإصلاح الطُرق والبيوت المُتهدمة وأعادت الحياة إلى مدينة طبرق، كما أعادت إقامة محطة الكهرباء في بنغازي ونظمت الجمارك والمكوس والمالية ومراقبة الحِسابات،

---

[1] محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص184.

[2] حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص251.

[3] إدريس عبدالصادق رحيل ، الإدارة البريطانية في بَرْقَة 1943–1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، جامعة عمر المختار، 2004م، ص111.

[4] حسين سليمان محمود، مرجع سابق، ص251.

[5] محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص187.

وربطت المدن الرئيسية بالخارج عن طريق خدمة البرق والبريد والتليفون، واهتمت كذلك بالآثار والتنقيب، كما اهتمت أيضاً بالنواحي الزراعية[1].

وفي مجال التِجارة كان من الصعب إعادة الحركة التِّجارية لما كانت عليه في العهد الإيطالي، فقد تأثر هذا القطاع كثيرًا بظروف الْحَرْب، حيث دُمرت الموانئ وتقلص عدد السُفن التي تقوم بشحن البضائع المُصَدّرة كالحبوب والمواشي، وتأثرت أيضاً الطرق البرية بسبب وجود حُقول الألغام، مما أدى إلى حدوث نوع من التضمر لدى التُجار الذين انحصر نشاطهم في دائرة ضيقة تنحصر فيما يبيعونه من سلع لجيوش الحُلفاء[2].

إنَّ الاقتصاد الليبي كان يفتقر إلى رأس المال الحقيقي ، الأمر الذي جعله يعجز حتى عن إنتاج ما يكْفي للحفاظ على مُسْتوى المُعيشة المُنخفض في تلك الفترة[3]، وهو ما دفع التجار في بَرْقَة إلى تقديم احتجاج لدى الإدارة البريطانية على حَالَةِ الرّكودِ التجَارِيّ الذي تُعَانِي مِنْهُ الْبِلاَدَ، وقد بررت الإدارة بدورها أن ذلك خارج عن سيطرتها، نظرًا لحالة الْحَرْب القائمة في العالم[4]، وهذا التبرير لا يمنع وجود دور واضح للإدارة البريطانية في هذا الجمود، فقد كانت تقوم بشراء القمح والشعير بأسعار زهيدة من المواطنين ومن ثم تقوم ببيعه بأسعار باهظة، وعلى الرغم من ذلك فقد نشطت الحركة التِجارية بين بَرْقَة ومِصْر، حيث كان التجار الليبيين يقومون ببيع الأغنام والماعز والماشية ومُخلفات الْحَرْب إلى مِصْر ويستوردون منها السُكَر والأرز والأقمشة، ونتيجة لإصرار الليبيين من أهل بَرْقَة في التعامل التجاري مع مِصْر عَمِلتْ الإدارة البريطانية على إنهاء التعامُل بالِيرة الإيطالية واستخدام

---

[1] نقولا زيادة، بَرْقَة الدولة العربية الثامنة، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1950م، ص ص 101-102.

[2] فتحية علي عبدالله المريمي، الحرب العالمية الثانية والاقتصاد الليبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 2015م، ص ص 199-200.

[3] الطاهر الهادي الجهمي، أثر البترول على الدخل القومي في لِيبِيا، بنغازي، مكتبة الخراز، 1969م، ص35.

[4] محمد الريان، مرجع سابق، ص128.

الجُنيه المِصْري كعُمْلة رسمية في بَرْقَة، وهذا تطبيقًا للقرار الذي أصدرتهُ الإدارة البريطانية بتاريخ 17 نوفمبر 1945م، كما سَمحتْ الإدارة البريطانية من خلال المراقبة المالية والحِسابات في القاهرة بإعادة التجارة مع مِصْر وبُمساعدة المكتب البريطاني في الإسكندرية و وضِعتْ الخطوات اللازمة للتبادل التجاري[1]، وقد حدد القرار – سالف الذكر – أيضاً منافذ دخول وخروج التجارة والبضائع المُصدرة والمُستوردة، وهي الحدود المِصْرية براً وعن طريق الجغبوب والكُفرة وموانئ بنغازي ودرنة وطبرق وأيضًا المطارات، وتمّ تحديد أنواع البضائع وتعرفتها الجمركية ومنع التصْدير أو الاستيراد إلا بترخيص من الإدارة البريطانية،وُحدِدتْ أماكن مزاولة التجارة وهي الأسواق الرئيسية وفرضت أسعار محددة من السلطات البريطانية[2].

كانت أغلب صادرات بَرْقَة إلى مِصْر من الأغنام والماعز، وقد صُدِّرَ ما يقرب عن 18.308 رأس إلى مِصْر سنة 1944م، وقدرت قيمتها بحوالي 44.159 جنيه مِصْري، وفي عام 1945م أيضاً تمّ التصدير إلى مِصْر وبنفس معدل السنة الماضية، أما في عام 1946م فقد بلغ عدد الأغنام والماعز التي صُدرت لمِصْر حوالي 21.218 رأسًا إلى جانب 389 رأسًا من الإبل، وفي عام 1947م تمّ تصدير ما يقارب 100.000 رأس، وهذا أضعاف ما تمّ تصديره السنة الماضية، وقد اشترطت الحُكومة المِصْرية شراء بضائع مِصْرية بنسبة 50% من قيمة مبيعات الأغنام والماعز، وهكذا أخذ التُجار يستوردون أكواب الشاي والمنسوجات القطنية وغير ذلك من البضائع، واستمرت مِصْر ولِيبِيا في مُمارسة النشاط المُتبادل بينهما وكان سوق مِصْر الرئيسي هو بلدة الحمام[3].

---

[1] عادل محمد محمد عثمان، مِصْر والقضية الليبية فيما بين عامي 1932–1951م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2000م، ص ص 181–182.

[2] أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والادارة البريطانية في برقة 1939–1949 ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ،2002 ، ص253.

[3] إدريس عبدالصادق رحيل، مرجع سابق، ص121.

ونتيجة لهذا النمو التِجاري بين بَرْقَة ومِصْر فقد بلغت قيمة العُمْلة المُتداولة من الجُنيه المِصْري في بَرْقَة خلال الفترة من سنة 1943 إلى 1948م نحو 2.4 مليون جنيه مِصْري[1].

أما فيما يخص طَرَابُلسَ فلعلّ نظام التجزئة الاقتصادية الذي اتبعته الإدارة البريطانية وفرضته على إقليمي برقة وطرابلس ، قد انجز مهمته في هذا المضمار، فنظرًا لاستخدام الليرة العسْكرية بدلاً من الليرة الإيطالية وعدم استعمال الجُنيه المِصْري في التعامل في طَرَابُلسَ كما هو الحال في بَرْقَة، أدى ذلك بطبيعة الحال إلى عدم وجود أي نوع من الارتباط العملي بين الأنظمة النقدية والمِصْرفية في البلاد، والذي كان له تأثيراً واضحاً على الاقتصاد في كل من بَرْقَة وطَرَابُلسَ، بينما وجهت بَرْقَة تِجارتها إلى مِصْر كانت كل التِجارة الخارجية في طَرَابُلسَ مُحْتَكرة من قِبل الشركات البريطانية[2].

وقد كانت الإدارة البريطانية في طَرَابُلسَ وبَرْقَة تقوم بأغلب الأعمال التِجارية، فهي من يستورد المواد الغذائية والسلع الضرورية، وكذلك الملابس القطنية وتبيعها للمواطنين وتقوم بتصدير الفائض من إنتاج القمح والشعير، كما عَمِلتْ على أن تكون البلاد جزءًا من الاسترليني وجعلتها سوقًا لتصريف مُنتجاتها، فوردت إليها من بريطانيا الآلات الصِناعية الخفيفة والأدوات الطبية والمنزلية والمنسوجات الصوفية، كما وردت من مِصْر وسيلان الشاي والسُكر والأرز ومن السودان الجُلود المدبوغة، ولعلّ السَبب في استحواذها على معظم الأعمال التِجارية هو ضمان حصتها من الأرباح، وكذلك السيطرة على تصريف السلع والتحكم بالأسعار، هذا وادعت بأنها تُشَجِع التِجارة الحرة بين التُجار، إلا أن قلة وسائل الشَحن وصعوبة المواصلات أجبرها على القيام بالقسط الأكبر من الأعمال التِجارية[3].

---

[1] شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، طَرَابُلسَ – لِيبِيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، (د.ت)، ص27.

[2] عادل محمد محمد عثمان، مرجع سابق، ص182.

[3] مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في لِيبيَا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية، 43، 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2004م، ص98.

أما عن إقليم فزّان فقد تمكنت فرنسا نهاية سنة 1942م ومطلع سنة 1943م من احتلال فزّان تزامناً مع سيطرة بريطانيا على بَرْقَة ومن ثم طَرَابُلسَ، وتمّ الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على أن تَسْتلِم فرنسا إدارة الصحْراء الطَرَابُلسَية متضمنة فزّان ما بين خط عرض 28 شمالاً وخط طول 18 شرقاً، وهكذا تمّ لفرنسا الاستيلاء على فزّان ومناطق أخرى مُجاورة لها تقع في جنوب شرق لِيبِيا مثل الكفرة وغرب لِيبيَا مثل غدامس وغات ودرج على مقربة من الحُدود التونسية[1].

أقامت فرنسا إدارة عسكرية في المنطقة وعملت على إعاقة التواصل بين فزّان وباقي المناطق الليبية التابِعة للإدارة البريطانية، فقامت بتوجيه تجارة فزّان إلى الجزائر وتونس[2]، حيث أُدمِجتْ المنطقة باستثناء غدامس في مالية الجزائر وهكذا أصبحت العُمْلة المُتداولة في هذه المنطقة هي الفرنك الجزائري، وأما عن غدامس فقد وجهتها إلى تونس وأصبحتْ العُمْلة المتداولة بها هي الفرنك التونسي[3].

اهتمت الإدارة الفرنسية بتعبيد الطرق وإصلاحها بسبب ما لَحِق بها من خراب خِلال الْحَرْب، وركّزت جُلّ اهتمامها على شق طُرق جديدة لربط الإقليم بالمُستعمرات الفرنسية المجاورة[4]، وكان الإقليم يعتمد على مركزه التجاري فهو طريق عبور القوافل حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما أنشئت الموانئ والسكك الحديدية في غرب أفريقيا ، وبذلك انتهى الطريق الصحراوي، ما جعل البلاد تعتمد على منتجاتها ،التي تتمثل في التمور بأنواعها، بالإضافة إلى النطرون[5] والقمح والجلود[6].

---

[1] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص65.

[2] محمد الريان، مرجع سابق، ص ص 195-196.

[3] شكري غانم، مرجع سابق، ص28.

[4] حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص254.

(5) النطرون :هو المعروف لنا بالغة الدارجة باسم (طرونة)ويستعمل في أوراق الدخان المحلية المسماة (مضغة)ويباع بالقنطار. محمود ناجي تاريخ طرابلس الغرب ،ص49 .

[6] نقولا زيادة "ليبيا سنة 1948م ، ص140.

كانت صادرات المنطقة تذهب إلى تونس والجزائر، وقد زادت قيمة الصَادِرات سنة 1944م من 18.185.000 فرنك جزائري إلى حوالي 31.400.000 فرنك خلال سنة 1945م، وفي المُقابل كانت الزيادة الكبيرة في الواردات، ففي سنة 1944م كانت حوالي 33.259.000 فرنك، وفي سنة 1945م أصبحت 34.459.000 فرنك، كما أن صَادرِات الإقليم قد انخفضت في سنوات الجفاف[1]، أما عن الثروة الحيوانية فقد تناقصت بشكل كبير في وجود الإدارة الفرنسية وخاصة بين عامي 1945-1947م؛ ويرجع سبب ذلك إلى استهلاك أعداد كبيرة من الأغنام لتموين القوات العسْكرية الفرنسية[2].

ولعلّ سوء الأوضاع الاقتصادية فترة الإدارة الفرنسية كانت بسبب تأرجح الصادرات ما بين الزيادة والنقصان، وقد أعزت الإدارة الفرنسية سبب ذلك إلى عدم وجود أسواق رائجة، سواءً لتمور أو النطرون[3]، أما عن السلع المستوردة فهي تشمل السكر والشاي، وكذلك المنسوجات وجُلّها يأتي من تونس، وقد يرجع السبب في ذلك إلى وحدة العُمْلة، وكذلك قيام إدارة التموين بشراء ما تحتاج إليه عن طريق إدارة التموين العامة في الجزائر وانحصار النقل بين شركات النقل التونسية[4].

أما عن النظام الضريبي فقد انتهجت الإدارة الفرنسية النهج الإيطالي في وضع الضرائب مع بعض التعديلات البسيطة، وتكون الضرائب المباشرة على البلح بنسبة 5.75% من قيمة المحصول والحبوب بنسبة 20% من قيمة المحْصول واستمرت أيضاً ضريبة المسالخ والأسواق وأيضاً ضريبة 3% عن الاستيراد والتصدير[5].

---

[1] فتحية علي عبدالله المريمي، مرجع سابق ، ص205.

[2] مصباح ياقة السوداني، مرجع سابق، ص86.

[3] فتحية علي عبدالله المريمي، مرجع سابق، ص205.

[4] نقولا زيادة، لِيبِيا سنة 1984م، ص141.

[5] نقولا زيادة، مرجع نفسه ، ص139-140.

وفي مجال التبادل التِجاري فقد عملت الإدارة الفرنسية على مراقبة عملية التبادل التِجاري وجعلتها تحت إشراف الحاكم العسْكري وهو يتصرف تبعاً للظروف[1]، والذي رأى بأن يتم توجيه كل التجارة الخارجية نحو مُسْتعمراتهم الإفريقية والمتمثلة في تونس والجزائر على وجه التحديد[2]، لذلك يمكن القول بعدم وجود تواصل تجاري يذكر بين مِصْر وفزان فترة الإدارة الفرنسية.

سَعَتْ الإدارتان البريطانية والفرنسية إلى إجراء بعْض الإصلاحات في البِلاد، كترميم الطرق وإصلاح الموانئ والمباني من أجل استئناف حركة التِجارة والنهوض بالقطاع الاقتصادي، إلا أنها عملت في نفس الوقت على توظيف هذا القطاع نحو مصالحها الخاصة، ويبدو هذا جلياً في نظام التجزئة وعزل الأقاليم الليبية عن بعضها، ليس هذا فحسب، بل قامت بريطانيا بفرض رسوم جمركية بينهما، وأيضًا أصدرت عملات أجنبية مختلفة لتداولها بين الأقاليم، مما ساعد في إحكام سيطرتها الاقتصادية على البلاد واستطاعت أن تحْكم قبضتها على التجارة عن طريق الشركات التِجارية مثل الشركة التِجارية للملكة المتحدة وشركة ميتشل كوست وغيرها من الشركات التي أخضعت تجارة لِيبِيا لرقابتها، سواءً في التصدير أو الاستيراد عن طريق هذه الشركات، كما تمّ إخضاعها أيضاً من الناحية المالية عن طريق بنك باركليز الذي احتكر النشاط المالي في طَرَابُلسَ وبَرْقَة، بينما لم يتم فتح أي مِصْرف في فزّان واكتفت الإدارة الفرنسية بالمراقبة المالية وإقراض المزارعين مبالغ زهيدة للقيام بأعمالهم.

---

[1] محمد ريان، العلاقات الفرنسية – الليبية "احتلال فرنسا لفزّان ما بين 1900–1943م"، الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع35، م9، 1989م، ص51.

[2] نيكولاي بروشين، مرجع سابق، ص275.

رغم كل هذه العراقيل والقيود التي وضعتها الإدارتين على التجارة إلا أن عملية التواصل التجاري بين كل من مِصْر ولِيبِيا وعلى وجه التحديد بَرْقَة قد استمرت في مسارها المعتاد مع نهاية الْحَرْب العالمية الثانية، فقد نشطت الحركة بين البلدين خاصةً بعد أن شعر سكان لِيبِيا بنوع من الهدوء والاستقرار بعد سنوات طويلة من الحروب والتهجير، وبذلك بدأت الحركة التِجارية تأخذ مسارها الطبيعي وخاصةً فيما بين عام 1945–1950م، حيث استمر تبادل السلع بين البلدين، فقد كان الليبيون يأخذون ما يودون تصديره من أغنامهم سيراً على الأقدام مع بداية الربيع ويسلكون الطريق التي يوجد بها العشب نحو الحدود المِصْرية حتى يلقى قطيعهم الكلأ الجيد طول الطريق ويصل إلى مِصْر في حالة جيدة، وقد كانت بَرْقَة تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات مِصْر من اللحوم، كما يتم خلال فصل الصيف جز الصوف وهو أيضاً يتم بيعه في مِصْر، وهكذا يتضح لنا أن العلاقات الليبية المِصْرية ظلت قائمة على كافة الأصعدة وعلى رأسها الصعيد التجاري، ولعلّ موقع البلدين وتاريخهما القديم هو السبب الرئيسي في قوة هذه العلاقات وتماسكها رغم كل ما تواجهها من تحديات بعض الأحيان.

الفصل الأول

العوامل التي سَاعَدتْ على نُمو التِجارة بين لِيبِيَّا ومِصْر

أولاً: **الموقع الجُغْرافي**.

ثانياً: **طُرق ووسائل عُبور التِجارة**.

ثالثاً: **الروابِط الاجتِماعية وأثرُها في نُمو التِجارة بين البَلَدين**.

أولاً: الموقع الجُغرافي

يُمثل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في العلاقات التِجارية بين بُلدان العالم، فهو يؤثر بشكل أو بآخر في العملية التِجارية، من حيث ديمومة ونشاط التجارة أو اضمحلالها وفتورها وأحيانًا انتعاشها بين الفينة والأخرى، وهذا تماما ما ينطبق على العلاقات التِجارية بين لِيبِيا ومِصْر، شأنها في ذلك شأن الدول ذات الحدود المشتركة في العالم .

فإن نظرنا إلى الإقليم الذي يمتد من غرب الدلتا في مِصْر وحتى الحدود الشرقية لتونس لوجدنا التقارب الكبير في الخصائص الجغرافية لهذا الإقليم، إضافة إلى التجانس الملحوظ في صفاته الطبيعية والبشرية[1]، وهذه الخصائص تختلف اختلافًا كبيراً عن الإقليم الذي يقع إلى الغرب منه، والذي يمتد من تونس إلى مراكش أو ما يعرف ببلاد المغرب أو بلاد الأطلسي، حيث يمتاز إقليم بلاد المغرب بسلاسل جبلية مرتفعة وغزارة أمطاره وكثرة غاباته ووفرة منتجاته الزراعية، الأمر الذي يجعله أكثر اتصالاً بأوروبا الجنوبية منه بأفريقيا، أمَّا الإقليم المُمتد من غرب الدلتا وحتى حُدود تونس الشرقية – والذي يشمل مِصْر ولِيبِيا – فهو يخْضع للمؤثرات الصحراوية، كما يبدو التجانس بينهما من الناحية الطبيعية، من حيث مظاهر السطح والمناخ وكذلك أنواع النباتات[2]، وهو ما يجعلنا نشعر بأن هاذين البَلدين إقليم جغرافي واحد ولا يفصل بينهما سوى خط حُدود مصطنع[3].

ولاشك أن ما تتمتع به لِيبِيا ومِصْر من موقع جُغرافي مُمتاز يجعلهما في مركز تِجاري صالح للتصدير والتوريد، فلو تحدثنا عن موقع كل منهما على حدى نجد أن مِصْر تقع في الركن الشمالي

---

[1] محمد عبدالرحمن برج، العلاقات المِصْرية – الليبية عبر التاريخ، ج1، القاهرة، المركز العربي الدولي، 1992م، ص7.

[2] محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة لِيبِيا الحديثة، ج1، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957م، ص122.

[3] عبدالعظيم مهيدي أحمد صميدة، مِصْر ولِيبِيا بين عامي 1956–1972م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2000م، ص12.

لقارة أفريقيا ويحدها شمالًا البحر الأبيض المتوسط والسودان جنوبًا والبحر الأحمر وخليج العقبة والحدود الدولية مع فلسطين شرقًا حتى الحدود المِصْرية الليبية غربًا، وتنتمي مِصْر للقارة الأفريقية فهي جزء منها[1]، ولوجود نهر النيل الممتد نحو الجنوب جعلها تُمثل المدخل الرئيسي للقارة من جهة، كما أنها في الوقت نفسه ممراً رئيسياً يصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي من جهة والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي من جهة أُخرى[2]، كما تضم داخل حدودها جزءاً من قارة آسيا يتمثل في شبه جزيرة سيناء[3]، مما جعلها مركز التقاء أفريقيا مع آسيا وعلى مقربة من أوروبا، فهي بذلك تُمثل المركز الذي تجتمع فيه قارات العالم القديم، وقد وُصفت بأنها عاصمة العالم الاستراتيجية، وهذا الموقع المميز جعل مِصْر تقوم بدور مهم في التجارة العالمية عبر العُصور[4]، هذا وقد زادت أهميتها من وجهة نظر التجارة الدولية في العصر الحديث بسبب قناة السويس التي تُعد شرياناً رئيسياً لنقل بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية، وتبلغ مساحة مِصْر الكلية 386 ألف ميل مربع، إلا أن وادي النيل والدلتا وهما أخصب أجزاء البلاد وتتركز فيهما الزراعة والسكان لا يشكلان سوى 3% من المساحة الكبيرة[5].

وبشكل عام فإنَّ مِصْر تتمتع بموقع جُغرافي هام جعلها سوقاً رئيسياً للتبادل التِجاري بين أفريقيا وآسيا وبلاد البحر المُتوسط، الأمر الذي جعل من ثغورها البحرية والنهرية مركزاً لنشاط تجاري كبير.

---

[1] محبات إمام أحمد الشرابي، أقاليم مِصْر السياحية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991م، ص15.

[2] راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، ، القاهرة، مكتبة النهضة المِصْرية، ط2 ،1968م، ص263.

[3] محبات إمام أحمد الشرابي، مرجع سابق، ص15.

[4] شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مِصْر وأفريقيا في عصر المماليك، القاهرة، (د.ن)، 2002م، ص13.

[5] راشد البراوي، مرجع سابق، ص263.

أمَّا عن لِيبِيا فهي تقع في شمال أفريقيا في الجزء الأوسط لساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وتمتد حتى حُدود تشاد والنيجر جنوباً ومن الحدود المِصْرية شرقاً حتى حدود تونس والجزائر في الغرب، وتمتد حدودها على شكل خطوط تكاد تكون مُسْتقيمة عبر المناطق الصحراوية الشاسعة[1]، وهو ما يميز شكلها الجُغرافي، فالانتظام والاندماج يجعل منها رقعة سياسية مُنتظمة إلى أقصى حد تخلو تماماً من الزوائد والأطراف والجيوب الهامشية، ونظراً لموقعها على منتصف ساحل البحر الأبيض المتوسط، فهي تأتي ضمن نطاق الدول ذات الساحل الواحد بخلاف مِصْر التي لها ساحلين وضلعين بريين[2].

وتتمتع لِيبِيا بموقع استراتيجي هام بين الدول الأفريقية، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط بمسافة تقدر بـ 1950 كم، وتشغل الدولة مساحة كلية تقدر بـ 1.750.000 كم^2[3]، وتمثل الجسر الذي يربط منطقة المشرق العربي والمغرب العربي، فهي بهذا الوضع (البيني) شكلت ممراً يمتد بين قطبين هما مِصْر والمغرب، وهذا كان له تأثيره السياسي والحضاري، فالمغرب يمثل خط الحياة والتعمير الذي استمدت منه لِيبِيا سكانها وحضارتها ومِصْر مثلت الجانب الذي استمدت منه لِيبِيا عروبتها وإسلامها (الثقافة والعقيدة) وقدمتها بدورها إلى دول المغرب[4].

لعب موقع لِيبِيا المتوسط في الساحل الشمالي الإفريقي دورًا هامًا في عملية التجارة في حوض البحر المتوسط، فهي بدورها تمثل ملتقى المواصلات البحرية بين ثلاث قارات، كما أن توغلها إلى داخل القارة الأفريقية وبمسافات كبيرة تصل إلى 1900كم وارتباطها بدول جنوب الصحْراء أكسبها أهمية استراتيجية من الناحية التِجارية والاقتصادية قديماً عن طريق طرق القوافل التي تمر بداخلها إلى

---

[1] هنري حبيب، لِيبِيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، الإسكندرية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1981م، ص15.

[2] جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996م، ص108.

[3] FRNCOIS BURGAT .LA LIBUE FRANCE. 2003. P 9

[4] فادية عبدالعزيز القطعاني، الأهمية الاستراتيجية لِيبِيا خلال الحرب العالمية الثانية، بنغازي، (د.ت)، ص6.

البحر المتوسط[1]، وهو ما جعل الشعب الليبي في أغلب مراحل التاريخ يُعد من الشعوب التِجارية[2].وتشترك لِيبِيا ومِصْر بحدود دولية يبلغ طولها حوالي 1094كم[3]، ولعلّ هذا التقارب الجُغْرافي كان له الأثر البارز في توثيق وتمتين هذه العلاقة، فقد ارتبطت لِيبِيا ومِصْر بعلاقات تاريخية عميقة لعب فيها العامل المكاني الدور الأهم والأكثر فاعلية، حيث كانت لِيبِيا تُمثل المجال الحيوي لمِصْر، فهي بوابة مِصْر إلى بلدان شمال أفريقيا العربية وبلدان أفريقيا جنوب الصحْراء[4]، أما مِصْر فقد كانت تُمثل لِيبِيا طريق الحج إلى الأماكن المُقدسة، حيث تمر قوافل الحجيج بمِصْر قادمة من لِيبِيا وبلاد المغرب العربي، وكانت تُشكل موسماً تِجارياً عظيماً[5]، كما أن مِصْر مَثلتْ همزة الوصل بين لِيبِيا والعالم الإسلامي والمُشرق العربي[6]، وكذلك وجهة طلبة العلم ومركز التجارة الذي يقصده التجار ورؤوس الأموال[7].

لاشك في أن الامتداد الجُغرافي بين لِيبِيا ومِصْر كان له دور فعّال منذُ القِدم في عملية التقارب بين البلدين، فقد استطاع الليبيون من أن يُمارسوا حياتهم الاقتصادية والاجتماعية في مِصْر، وكذلك اتجه أبناء مِصْر إلى لِيبِيا ومارسوا حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا كانت عملية العطاء المُتبادل بين هذين المُجْتمَعَين اللذيّن يربُطهُما ماضٍ مُشْترك وتاريخ لا يموت.

---

[1]عبدالحليم أحمد الزين محمد، أثر الموقع علي قوة الدولة الليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، الأكاديمية الليبية، 2016 ، ص ص 29– 30.

[2]عبدالمجيد ابراهيم المشيرقي، التجارة في لِيبِيا، مجلة القلم الجديد، (د.ع)، 1953م، ص63.

[3] بثينة عباس صفر_ منى محمد حسون، الدعم الليبي لمِصْر في حرب حزيران 1967م، بحث مستل من رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، 2013م، ص140.

[4] منى حسين عبيد، العلاقات الليبية المِصْرية 1969–2005م، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، ع 223، م 1، 2017م، ص308.

[5] ابراهيم علي مفتاح الشويرف، العلاقات الاقتصادية بين ولاية طَرَابُلسَ الغرب ومِصْر 1882–1911م، مجلة البحوث التاريخية، ع1، س 34، 2012م، ص94.

[6]بثينة عباس صفر_ منى محمد حسون، مرجع سابق، ص140.

[7] منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص308.

ثانياً: طرق ووسائل عبور التجارة

إن توفر الطرق الجيدة ووسائل النقل المناسبة أمراً لازمًا في حركة التجارة، سواءً أكانت داخلية أو خارجية، فلا يمكن استمرار عملية التصدير أو الاستيراد لأي دولة إلا عن طريق توفر المواصلات السهلة والرخيصة التي تؤدي إلى ضرورة زيادة سِعْر البضائع إذا عُرضت في أسواق الاستهلاك.

وتشمل الطُرق هنا كل أنواع الطرق البرية والبحرية والجوية، أما وسائل النقل فهي تشمل وسائل مُتعددة ابتداءً من الجمل الذي عُرف منذ القدم كوسيلة لنقل البضائع ثم السيارات والسِكك الحديدية والطائرات والسفن، ولاشك في أنَّ الركيزة الأولى للنشاط التِجاري تكمن في الطرق ووسائل النقل، والتي يمكن تقسيمها إلى:-

1 – الطرق البرية:

اشتُهر الليبيون منذ زمن بعيد بتِجارة القوافل، ويرجع سبب ذلك للموقع الجُغْرافي لِليبِيا، حيث لعبت مُدنها كطَرَابُلسَ وبنغازي وغدامس ومُرزق دوراً هاماً في حركة التِجارة، فكانت بمثابة همزة وصل بين دواخل أفريقيا وأوروبا، فقد كانت قوافلها تأتي بريش النعام والعاج والجلود وغيرها من السلع من أفريقيا وتصدرها إلى أوروبا عبر ميناء طَرَابُلسَ، وتستورد السُكر والشاي والأقمشة وغيرها[1]، واستمرت هذه التجارة مزدهرة إلا أنها بدأت تضمحل وتفتر بعد ذلك، ويرجع ذلك لسببين هما:

1. الاحتلال الفرنسي لتمبكتو في عام 1894م وهي أكبر مراكز التبادل التجاري بين شمال أفريقيا والمناطق الغنية جنوب النيجر.

[1] عبدالمجيد ابراهيم المشرقي، مرجع سابق، ص63.

2. قيام انجلترا بإنشاء خط سِكة حديد من كانو إلى لاغوس، مما أدى إلى توجيه تجارة بلاد السودان إلى المحيط الأطلسي بدلاً من شمال أفريقيا[1].

تضاءلت تِجارة القوافل في غرب لِيبِيا إلا أنها بدأت في الازدهار عبر بَرْقَة، فقد وجد التُجار في الحركة السنوسية حماية لهم، مما أدى إلى انتعاش طريق جديد عبر شرق لِيبِيا وهو طريق بنغازي – الكُفرة – واداي، وقد صدّرت دارفور سلعها عبر بَرْقَة إلى مِصْر واستمرت حركة التجارة بين بَرْقَة ومِصْر حتى مجيء الإيطاليين واحتلالهم لِليبِيا، وبذلك بدأت حركة المُقاومة ضدهم وخاصة بعد أن وصلوا إلى واحة الجغْبوب توقفت حركة تجارة القوافل[2].

ولا نستطيع الجزم بتوقفها بشكل نهائي خلال فترة الاحتلال الإيطالي أو البريطاني والفرنسي أو حتى في عهد المملكة، فقد تكون هناك حركة في الواحات الداخلية بين البلدين.

أما عن الطُرق البرية فيوجد في لِيبِيا الطريق الساحلي الرئيسي الذي يخترق لِيبِيا من حدودها الشرقية إلى حدودها الغربية ويبلغ طوله 1882كم[3]، وهذا الطريق قديم جداً وقد تمّ تعبيده بالإسفلت في العهد الإيطالي، وبعد الْحَرْب العالمية الثانية أصيب بكثير من الأضرار وتمّ رصف أجزاء هامة منه في عهد الإدارة البريطانية، وبعد الاستقلال أولّت مصلحة النقل البري اهتماماً كبيراً لهذا الطريق وتمّ رصفه بشكل جيد[4].

---

[1] محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص12.

[2] السنوسي يونس علي قاسم، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني في لِيبِيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة عين شمس، 2013م، ص100.

[3] عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية لِيبِيا، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط2، 1971م، ص310.

[4] وزارة الاقتصاد الوطني بمملكة الليبية المتحدة، لِيبيَا الاقتصادية، المطبعة الحكومية، 1956م، ص102.

ويُعْتبر النقل البري الوسيلة الأساسية للتنقل بين مِصْر ولِيبِيا[1]، وقد ازدادت حركة المرور عبر هذا الطريق بشكل كبير، مما جعل مصلحة النقل البري تقوم بتوقيع عدة عقود طويلة الأمد مع بعض الشركات الوطنية، فنظمت بموجبها شبكة مواصلات ممتازة من خطوط الأوتوبيسات لتربط مدن طَرَابُلسَ وبَرْقَة وتربط مدن بَرْقَة بالحدود المِصْرية[2].

وقد نشطت حركة السيارات في لِيبِيا ، حيث وصل عدد السيارات إلى ما يقرب خمسة وستين ألف سيارة أي بمعدل سيارة لكل 20 فرداً وقد يكون هذا أمرًا طبيعيًا؛ نظرًا لأنه لا يوجد بها وسائل نقل سوى السيارات، فهي لا توجد بها مجاري مائية وأيضًا تباعد مراكزها العمرانية عن بعضها، أدى إلى جعل إنشاء السكك الحديدية أمراً باهظ التكاليف، وأصبحت السيارات هي وسيلة النقل الشائعة في لِيبِيا آنذاك، وكان السفر بواسطة السيارة من بنغازي إلى طَرَابُلسَ يستغرق 15 ساعة، بينما من بنغازي إلى الحدود المِصْرية يستغرق حوالي 12 ساعة[3].

من أجل توطيد العلاقات التِجارية بين البلدين تمت محادثات بين سفير الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة السيد الصديق المنتصر ووزير الخارجية المِصْري السيد عبدالفتاح حسن في القاهرة سنة 1956م حول إبرام اتفاقية مرور السيارات بين البلدين، وذلك بإعطاء تصريح لسيارات النقل التي تنقل المواشي والبضائع الليبية إلى الأسواق المِصْرية بنقل البضائع المِصْرية من مِصْر إلى لِيبِيا، وبالعكس دون أن يكون مسموح لتلك السيارات بإجراء نقليات داخل البلدين[4].

تَلتْ هذه المُحادثات عقد اتفاقية بين حكومة جمهورية مِصْر العربية وحُكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة المتحدة سنة 1958م بشأن تسْهيل مرور السيارات بين مِصْر ولِيبِيا، حيث جاء في المادة الأولى لبنود

---

[1] عبدالعزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص309.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص102.

[3] ابراهيم أحمد رزقانة، الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، (د.م)، دار النهضة العربية، 1964م، ص ص 314–316.

[4] محمد بن يونس_ عبدالحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج1، بيروت، دار الثقافة، (د.ت)، ص21.

هذه الاتفاقية أن تُعْفى وسائل النقل وهي السيارات الخاصة، وسيارات الأجرة وسيارات النقل العام والخاص للرُكاب، والدراجات ذات المحرك الميكانيكي ، وسيارات نقل البضائع، والمهمات المرخص بها من إحدى الدولتين المتعاقدتين من التراخيص والضمانات الخاصة بمرورها إلى أراضي الدولة الأخرى، ويسري هذا الإعفاء على سيارات نقل البضائع والمُهمات التي لا تزيد مدة وجودها في أراضي الدولة الأخرى عن ثلاثين يوماً قابلة للتمديد لخمسة عشر يوماً تالية، وتحُسب المُدة من تاريخ دخول وسيلة النقل منطقة الجمرك[1].

وقع هذه الاتفاقية عن الجانب المِصْري السيد محمود فوزي وزير خارجية جمهورية مِصْر العربية وعن الحُكومة الليبية السيد محي الدين فكيني وزير الخارجية، وقد كان لهذه الاتفاقية دورًا مهمًا في حركة التِجارة بالنسبة للبلدين، فقد بلغت قيمة الصادرات الليبية إلى مِصْر في نفس السنة التي تمّ فيها توقيع الاتفاقية بين الطرفين أي سنة 1958م ما يقرب 722 جُنيه ليبي أي ما يعادل 16.7%، وأهم هذه الصادرات سمك السردين، حيث قامت تسع شركات ليبية بصيد السمك وتعليبه وتصديره إلى مِصْر[2]، وفي سنة 1968م تمّ فتح فرع شركة النقل الليبية في القاهرة وتمّ أيضًا في نفس السنة دراسة مشروع ربط مِصْر بالْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة بواسطة سيارات مِصْرية تسير على شكل مجموعات، ومساهمة من مِصْر لتغطية احتياجات لِيبِيا وافقت مِصْر على خروجها بدون ضمان مالي، ووافقت لِيبِيا كذلك على تسهيل مرور السيارات المِصْرية عند نقطة الجمرك ما بين الحدود الليبية المِصْرية[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وجود وسيلة أخرى لنقل المواشي، وهي وسيلة تقليدية عرفها التجار منذ زمن ، حيث تُساق قطعان الأغنام سيرًا على الأقدام ويتم تتبع الأماكن التي يكثر بها الكلأ على

---

[1] محمد بن يونس – عبد الحميد النيهوم، مرجع سابق ، ص57.

[2] منى محمد حسون السعدي، العلاقات المِصْرية – الليبية 1952–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد، 2011م، ص ص 211–212.

[3] منى محمد حسون السعدي ،مرجع نفسه، ص ص 217–221.

طول الطريق حتى تصل الأغنام إلى الأسواق المِصْرية وهي بصحة جيدة[1]، أما الأبقار فكانت تصدر غالباً عن طريق حملها بالسيارات؛ لأن عملية قيادتها سيراً على الأقدام شاقة ، فهي تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء وكذلك من الكلأ، أما الإبل فكانت تصدر سيراً على الأقدام كالأغنام[2].

وكان التاجر الليبي يقوم بتصدير ما يقرب من 1500 رأس من الأغنام إلى مِصْر وتستغرق الرحلة عادةً شهر ونِصف الشَهر، ويذكر أحد التُجار بأنه كان يدخل السوق المِصْري كميات كبيرة من الأغنام الليبية تصل لحوالي 7.000 ألاف رأس من الماشية يُباع منها ما يُباع والباقي يترك عند تُجار ليبيين موجودين بالحمام أو العامرية أو مطروح، لكي يتولوا عملية بيعها هناك، هذا وقد كان التُجار والرعاة الليبيين يستعينون في رحلتهم هذه برجال من القبائل التي تقطن الصحْراء المِصْرية وعلى وجه التحديد قبيلة أولاد على الذين يتميزون بخبرتهم في الدروب الصحراوية، فمن المعْروف أن تلك المنطقة الصحراوية توجد بها حقول ألغام تمّ زرعها فترة الْحَرْب العالمية الثانية، ولم يتم نزع هذه الألغام وإبطالها، لذلك يستعين التُجار والرعاة الليبيين بأولاد علي ليرشدوهم إلى الطريق الخالية من الألغام داخل الحدود المِصْرية، فكانوا يَسيرون بمُحاذاة سِكة القِطار في أثناء الليل لعلمهم بعدم مرور القطار أثناء الليل، ويتم ذلك بعد المغرب حتى الفجر ومع بزوغ الفجر يستقرون في أقرب منطقة مجاورة لهم حتى يأتي المغرب وتبدأ الرحلة بمحاذاة السكة الحديدية، وقد يستغرق ذلك ما بين ثلاث أو أربع أيام حتى يتم تجاوز تلك المنطقة[3].

---

[1] ابراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص237.

[2] رواية السيد عبدالحفيظ محمد عوض إبن التاجر محمد عوض الجويفي، مقابلة مسجلة في مدينة البيضاء يوم الأربعاء الموافق 31-1-2018م.

[3] رواية السيد يوسف ابراهيم شرمدو إبن التاجر إبراهيم شرمدو، مقابلة مسجلة في مدينة البيضاء يوم الاثنين الموافق 22-1-2018م.

نُلاحظ أن هذا النوع من التِجارة يعتبر أقرب للتهريب؛ لأنها قد تسلك طرق بعيدة من نقطة الجمارك، إلا أننا نجد أن كلا الدولتين على دراية تامة بها، فقد كان معظم هؤلاء التُجار يحملون تصريحات من الحُكومة الليبية لإظهارها عند دخولهم الحدود المِصْرية، كما تمت الإشارة إليها في محادثات جرت بين السيد أحمد حكمت يوسف رئيس وفد الجمهورية المِصْرية، ومُدير عام وزارة الاقتصاد الوطني الليبي السيد منير البعباع سنة 1960م، و اتفق الطرفان على تذليل الصعوبات أمام المُصدرين الليبيين الذين يقومن تقليدياً بنقل المواشي والبضائع الليبية وبيعها بأنفسهم في أسواق مِصْر، وأن تقدم لهم الحُكومة المِصْرية التسْهيلات اللازمة والتي من شأنها أن تمكن هذه الفئة من المصدرين من تحويل أموالهم عن طريق البنوك المعتمدة في الجمهورية المِصْرية[1].

أما عن السكك الحديدية فلا تخلو البلدين من السكك الحديدية، إلا أن الموجودة في لِيبِيا ليس لها دوراً كبيراً يذكر في التجارة، فهي داخلية وبسيطة جداً[2]، وقد فَقَدت أهميتها نتيجة محاذاتها للطرق المرصوفة من الدرجة الأولى، بالإضافة لقلة كفاءتها مما جعل المسافرين والتجار يفضلون استخدام السيارات لأنفسهم وسلعهم، فالسيارات أسرع من القطار وأقل تكاليف[3]، ولعلّ هذا ما دعا بعثة البنك الدولي عن النقل والمواصلات بأن تطالب بإغلاق مصلحتي السكك الحديدية في طَرَابُلسَ وبَرْقَة، فقد رأت أنها تتحملان خسارة كبيرة، وأن يتم تحويل حمولتهما إلى وسائل النقل البري[4].

ونظراً لسعي كل من لِيبِيا ومِصْر لتطوير وتوسيع عملية التبادل التجاري بينهما، فقد جرت عدة اجتماعات بينهما سنة 1953م وقد تمّ بحث مشروع ربط مِصْر بلِيبِيا، وذلك عن طريق مد سكة

---

[1] محمد بن يونس_ عبدالحميد النيهوم، مرجع سابق، ص68.

[2] عبدالعزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص322.

[3] ابراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص316.

[4] حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص238.

حديد السلوم إلى طبرق من أجل تسهيل عملية نقل البضائع بين البلدين[1]، هذا وقد بعثت مصلحة السكك الحديدية المِصْرية إلى الصحْراء الغربية لجنة مشتركة برئاسة المهندس أمين جمعة لدراسة مشروع إمداد الخط من محطة التفتيش داخل الحدود المِصْرية إلى محطة ميناء طبرق، وقد أعدت دراسة شاملة للمشروع وقدرت تكاليفه حوالي مائتي ألف جنيه، ولاشك في أن هذا الخط سيُساعد في عملية التبادل التجاري بين مِصْر وليبيا[2].

كما جرت محادثات بين الطرفين سنة 1956م وتمّ فيها الاتفاق على أن تقوم الحُكومة المِصْرية بنقل المواشي الليبية من الحُدود الليبية – المِصْرية إلى الأسواق المِصْرية في الحمام ومطروح بواسطة السِكك الحديدية المِصْرية، ويتم ذلك عن طريق عدد كافٍ من القطارات كل أسبوع، مع مراعاة أجرة شحن المواشي، الأمر الذي يشجع نقلها بالسِكك الحديدية، وقد تمّ ذلك فعلاً[3]، فقد تمّ إنشاء سِكة حديد تحْتوي على ثلاث عربات خاصة لشحن المواشي[4].

لقد سعى البلدان مساعي حثيثة من أجل تشجيع التبادل التجاري عن طريق إنشاء سكك حديدية تربط البلدين، إلا أننا لا نجد أي أثر لتلك المشاريع على الأرض، ولعلّ السبب في ذلك يعود للظروف التي يمر بها البلدين، فليبيا دولة وليدة ولا زالت تحاول ترميم وضعها الداخلي، كما أن مِصْر أيضاً قامت بها ثورة 23 يوليو وهي أيضًا لا تزال تُحاول تثبيت أوضاعها الداخلية أولاً وبعد ذلك تتجه لتنفيذ مشاريعها الخارجية.

---

[1] منى محمد حسون السعدي، مرجع سابق، ص204.

[2] . منى محمد حسون السعدي ، مرجع نفسه، ص207.

[3] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، وثيقة رقم (55) ، رقم الملف= م/61/20/8 الموضوع : التبادل التجاري بين ليبيا ومِصْر.

[4] رواية السيد أحمد عبد السيد الصويدق، وكيل وزارة الاقتصاد سنة 1954م، مقابلة مسجلة في مدينة بنغازي يوم السبت الموافق 21-10-2017م.

2- النقل البحري (الموانئ):

تتمتع لِيبِيا بواجهة بحرية مميزة، فهي تطل بساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك عدداً لا بأس به من الموانئ، وأبرزها مينائي طَرَابُلسَ وبنغازي، إضافة إلى ميناء طبرق ودرنة والخمس وغيرها من الموانئ الصغيرة[1]، ونظراً لقرب الموانئ الليبية وخاصة طَرَابُلسَ وبنغازي من الدول الأوروبية، فقد كانت عملية التبادل التجاري موجهة بشكل مباشر إلى تلك الدول وعلى رأسها المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وفرنسا وغيرها[2].

أما عن جمهورية مِصْر فقد كانت هناك عمليات تبادل تجاري تتم عن طريق البحر، إلا أنها قليلة، وكان عادةً ما يحدث نقل المواشي إلى مِصْر عن طريق البحر، وخاصةً عن طريق ميناء بنغازي عندما تطلب السلطات المِصْرية أعداد كبيرة من المواشي لغرض تموين الجيش المِصْري، فكانت تأتيها الشحنة عن طريق البحر[3].

وقد نَصت اتفاقية سنة 1954م بأن تقدم كلا الدولتين جميع التسهيلات المتاحة، ليتسنى لسفنها أن تحمل أكبر قدر ممكن من السلع المصدرة أو المستوردة وفق هذه الاتفاقية[4].

سعيًا من الحُكومة الليبية لتطوير عملية النقل البحري وتقوية العلاقات التِجارية مع جمهورية مِصْر العربية فقد قامت بإجراء اتفاقية مع مِصْر سنة 1956م من أجل تيسير عملية النقل البحري بين الموانئ المِصْرية والليبية، وتعهدت الحُكومة المِصْرية بأن تعمل على حث شركات الملاحة المِصْرية

---

[1] إبراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص316.

[2] وزارة الاقتصاد الوطني بالْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، مرجع سابق، ص128.

[3] رواية السيد عبدالحفيظ محمد عوض، رواية سابقة.

[4] محمد بن يونس_ عبدالحميد النيهوم، مرجع سابق، ص14.

في أن تقوم بتسيير خط ملاحي منتظم بين موانئ الدولتين[1]، وتمّ الاتفاق أيضًا على إنشاء خط ملاحي بين الإسكندرية وبنغازي لتسْهيل عملية التبادل التجاري، وذلك عن طريق إنشاء شركة ملاحية ليبية – مِصْرية بمال مشترك مِصْري – ليبي، وذلك من أجل توثيق الروابط التِجارية بين البلدين[2].

3- النقل الجوي:

يشكل النقل الجوي جزءًا حيويًا في اقتصاد الدول، فهو وسيلة عامة لربطها بالعالم الخارجي وكذلك توفير سهولة الوصول للمناطق النائية ،التي تكون فيها وسائل النقل الأخرى إما عديمة الفائدة أو لا وجود لها، وقد أخذت هذه الجوانب بعين الاعتبار بالنسبة للموانئ الحيوية في لِيبِيا، وتوجد في لِيبِيا عدة مطارات وهي مطار إدريس ومطار بنينا وسبها والأبرق وغدامس وغات[3]، إلا أن المطاران الرئيسيان هما مطار إدريس ويقع على بعد 28 كيلو متر من مدينة طَرَابُلسَ ومطار بنينا ويقع بالقرب من مدينة بنغازي، وقد لعبا دورًا هامًا في تزويد الوقود لخطوط الطيران التي تقطع القارة الأفريقية، ولكن بعد استعمال الطائرات البعيدة المدى انخفض عدد الطائرات التي تهبط في هذين المطارين[4]، وبالإضافة إلى ذلك كان يتم تسيير رحلات منتظمة عن طريق هذين المطارين إلى كل من المملكة المتحدة وبلجيكا ومالطا ومِصْر وإيطاليا وتونس[5].

وقامت شركة مِصْر للطيران بإنشاء خط جوي بين مِصْر وتونس، وكان هذا الخط يمر على مطار بنينا ببنغازي ومطار إدريس بطَرَابُلسَ، حيث تقلع الطائرة مرة كل أسبوع من القاهرة إلى بنغازي وبعد تزويدها بالوقود تغادر بنغازي قاصدة طَرَابُلسَ ثم تغادرها إلى تونس، وقد ساعدت هذه الشركة

---

[1] محمد بن يونس_ عبدالحميد النيهوم ، مرجع السابق ، ص18.

[2] منى محمد حسون السعدي، مرجع سابق، ص211.

[3] مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي الثاني لسنة 1965م، ص ص 50-51.

[4] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في لِيبِيا، واشنطن 1960م، ص215.

[5] وزارة الاقتصاد الوطني بالْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة المتحدة، مرجع سابق، ص128.

على زيادة الترابط التجاري بين لِيبِيا ومِصْر، فكانت طائراتها تحمل على متنها عدد من الركاب وقدر كبير من البضائع والسلع، مما جعلها تقوم بإنشاء خط ثانٍ حتى يتسنى لها السفر مرتين في الأسبوع[1].

ثالثاً: الروابط الاجتماعية وأثرها في نمو التجارة بين البلدين

ترتبط لِيبِيا ومِصْر بعلاقات تاريخية غائرة في أعماق التاريخ، وهذا ما تؤكده لنا المصادر التاريخية التي تبحث في الصلات القديمة للبلدين، وقد أثبتت بالأدلة وجود ارتباط وثيق بين سكان لِيبِيا ومِصْر، حيث أشارت إلى وجود دور بارز للعنَصر الليبي في مِصْر خلال عصر الانتقال الثالث[2]، وتمكنت بعض القبائل الليبية من التسلل السلمي والاستقرار بمِصْر، واستطاع البعض منها أن يرتقي عرش مِصْر كما حدث للأسرة الثانية والعشرين الليبية الأصل.[3]

وعندما تسنى للعرب فتح مِصْر بقيادة عمرو بن العاص الذي كان يعي جيداً أهمية موقع بَرْقَة بالنسبة لمِصْر، حيث لا يفصل بينهما سوى منطقة شبه صحراوية لم تكن تعْني حاجزاً بالنسبة للعرب، الأمر الذي جعل القائد العربي عمرو بن العاص يتقدم لفتحها وقد استمرت لفترة ليست بالقصيرة تابعة لمِصْر خاصة، وأن مِصْر وبَرْقَة كانتا تعتمدان على بعضهما من الناحية الاقتصادية، وكانت رغبة عمرو بن العاص في ضم بَرْقَة تأمين الجانب الاقتصادي لتلك الأقاليم[4].

---

[1] محمد كمال، لِيبِيا الشقيقة، ولاية بَرْقَة، مِصْر، مطبعة دار الهنا، 1955م، ص8.

[2] أحمد عبد الحميد دراز، مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والرابع ق.م ،مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2000م،ص ص21_22.

[3] عبد الله عبد الرازق، العلاقات المصرية _ الليبية بعد الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ،أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة ، 2008م ،ص224.

[4] محمد مصطفى بازامة ، ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين ، الإسكندرية ، مؤسسة ناصر للثقافة ،(د.ن)، ص ص77_87.

هكذا أصبح الدين الإسلامي في لِيبِيا ومِصْر هو الديانة الرسمية واللغة العربية هي اللغة الرسمية، وهو ما زاد من قوة التقارب والتآلف بين سكان البلدين، فيصل إلى حد المصاهرة بين القبائل الليبية والمِصْرية وهو ما زاد من تمكين أواصر الأخوة بين الشعبين[1].

هذا وقد دخلت مِصْر ولِيبِيا تحت الحكم العثماني لفترة طويلة من الزمن إلى أن بدأ التوسع الأوروبي، حيث احتلت بريطانيا مِصْر وبعد ذلك تمكنت إيطاليا من احتلال لِيبِيا، وهكذا أصبح البلدين يرزخان تحت وطأة الاحتلال الأوروبي.

تظافرت عدة عوامل خلال فترة الحُكم العُثماني والإيطالي في لِيبِيا أدت إلى نزوح العديد من القبائل الليبية إلى خارج لِيبِيا، واستقبلت مِصْر أعداد كبيرة من هذه القبائل التي دفعتها ظروف مختلفة كانتشار الأمراض وقلة الأمطار والجفاف الشديد الذي ساد البلاد، وكذلك الصِراعات القبلية التي سادت في بَرْقَة وخاصة فترة الحكم العثماني– حيث عملت الدولة العُثمانية على زرع الفتن وتأجيج الصراع بين القبائل الليبية – ومهما اختلفت الأسباب لتلك الهجرات، إلا أننا نجد أن تلك القبائل التي هاجرت إلى مِصْر كان لها دورًا مهمًا في المجتمع المِصْري، فقد كان منهم المثقفون والصنّاع وأصحاب الحرف المتعددة[2]، وقد برز منهم خلال العقد الثالث من القرن السادس عشر عدداً من التجار تمكنوا من الوصول إلى قمة السلم التجاري في مِصْر، بفضل ممارستهم وخبرتهم في التِجارة، ونذكر منهم عائلة الناظوري والتي استقرت في الإسكندرية وأصبَحوا خلال النِصف الأول من القرن

---

[1] محسن علي الشريف، دور عزيز المِصْري وعبدالرحمن عزام في حركة المقاومة الليبية، أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، 2008م، ص238.

[2] ليلى علي العاتي_ أحمد رافيذي صالح، أثر عملية الهجرة على تغير التركيبة السكانية في لِيبِيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي 1911–1943م، المجلة الجامعة، ماليزيا، ع18، م2، 2016م، ص ص 128–131.

الثامن عشر من أهم تجار الإسكندرية، وكذلك عائلة سعيد بن سالم الزواوي الطَرَابُلسَي، وقد استقرت أيضاً في الإسكندرية وكان لهم الفضل في إعمار منطقة المنشية[1].

ونتيجة للصراعات القبلية فقد شاعت عملية التهجير القسري بين القبائل البرقاوية فترة الحكم العثماني، وهو ما حدث مع قبيلة أولاد علي عندما استطاعت قبيلة الحرابي من إجلائها قسراً خارج الحدود الليبية بعد انتصارها عليها[2]، وتعتبر قبيلة أولاد علي من كبرى القبائل الليبية وأقدمها وهي إلى الآن تنتشر في الصحْراء الغربية لمِصْر، وقد ساهمت في تأمين حدود مِصْر الغربية لفترة من الزمن، الأمر الذي نتج عنه صدور مرسوم ملكي بإعفاء أولادهم من التجنيد وقد ظل هذا المرسوم سارياً حتى عام 1947م[3].

ومن قبائل بَرْقَة أيضاً قبيلة الجوازي والتي أُشتُهرت بتربية الخيول العربية الأصيلة، وكانت تعمل على توريد الماشية والإبل من بَرْقَة لأهم المدن المِصْرية، وهي أيضاً تمّ تهجيرها قسراً من لِيبِيا إلى مِصْر[4].

إضافة إلى قبيلتي أولاد علي والجوازي هناك عدد كبير من القبائل الليبية في مِصْر نذكر منها قبيلة الفوايد ،والبهجة ،والجمعيات، والقطعان ، والجبالية ،والرماح ،وغيرها من القبائل التي نزحت من لِيبِيا في أوقات متقاربة وأسباب مختلفة[5]، وقد استقرت هذه القبائل في مناطق مختلفة في إقليم مِصْر، منها إقليم مريوط والبحيرة وفي الواحات كواحة سيوة، وكذلك في الجيزة والصعيد والفيوم والمنيا وأسيوط

---

[1] سليم رجب محمد، الليبيون في مِصْر ودورهم الاجتماعي 1700–1800م، البيضاء، 2012م، ص9.

[2] فرج عبدالعزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة في لِيبِيا، القاهرة، دار الدعوة، 2004م، ص206.

[3] سليمان محي الدين فتوح، الصراعات القبلية وتخطيط حدود مِصْر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين، بور سعيد، (د.ن)، (د.ت)، ص7.

[4] فرج عبدالعزيز نجم، مرجع سابق، ص224.

[5] فرج عبدالعزيز نجم ، مرجع نفسه، ص222.

وغيرها من أراضي مِصْر، وقد ساعد وجود هذه القبائل في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الليبيين والقبائل المِصْرية المتواجدة هناك، كما لعبت دورًا رئيسيًا في إرساء دعائم النهضة العمرانية في تلك المناطق، فضلاً عن مساهمتها في النشاط الاقتصادي[1].

وفي فترة الاحتلال الإيطالي أيضاً تعرض الشعب الليبي إلى ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية أدت إلى هجرة الكثير من الليبيين إلى الأقطار المجاورة ومنها مِصْر[2]، وكان من بين المهاجرين إلى مِصْر خلال تلك الفترة السيد أحمد محمد بن حليم، وقد كان تاجر مواشي من مدينة درنة وعمل على تصدير المواشي إلى مِصْر، وقد غادر لِيبِيا فترة الاحتلال الإيطالي وأنشأ في الإسكندرية شركة تجارية تعمل على التجارة مع لِيبِيا، وقد أقام سلسلة أعمال تجارية مع مهاجرين ليبيين في سيدي براني ومرسى مطروح والحمام والسلوم، وقد استقر في الإسكندرية وتزوج ابنة الحاج محمد بن غلبون وهو تاجر ليبي أيضاً من بنغازي ومقيم في الإسكندرية[3].

كان من ضمن المقيمين في مِصْر أيضاً السيد أحمد باسل والذي تعود أصوله إلى قبيلة الجوازي الليبية، وقد لعب دوراً بارزاً في استقبال المجاهدين الليبيين وإكرامهم وإيوائهم وكان قصره في الفيوم ملجأ لكثير من الليبيين[4].

---

[1] أرويعي محمد علي قناوي، الكفاح الوطني للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1911-1945م، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، 1993م، ص ص 185-189.

[2] ليل علي العاتي، مرجع سابق، ص128.

[3] مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ لِيبِيا السياسي، مِصْر، وكالة الأهرام للتوزيع، (د.ت)، ص ص 17-18.

[4] محمد سعيد القشاط، أعلام من الصحْراء، بيروت، دار الملتقى للطباعة والنشر، 1997م، ص18.

تمكنت القبائل الليبية بعد أن سمحت لها مِصْر بالاستيطان في صحرائها الغربية من أن تشكل مجتمعات مستقلة على شكل قرى ونجوع في المناطق الممتدة من العامرية غرب الإسكندرية حتى السلوم على الحدود الليبية[1].

وما أن استقلت لِيبِيا حتى كان هناك مزيج اجتماعي بين الليبيين والمِصْريين أدى إلى وجود نسب ومصاهرة بينهما، ولعلّ زواج الملك إدريس السنوسي من السيدة عالية ابنت عبدالقادر باشا لملوم وهو من أكبر ملاك الأراضي في مِصْر، إلا دليل على قوة التلاحم الاجتماعي بين الشعب الليبي والشعب المِصْري، فقد تمّ عقد القران في القاهرة وبحضور الرئيس جمال عبدالناصر كشاهد على هذا الزواج وذلك سنة 1955م[1]، حيث لم يمضِ على استقلال لِيبِيا سوى ثلاث سنوات، وقد لا نجد قبيلة ليبية من قبائل لِيبِيا – وتحديداً بَرْقَة – إلا ولها فروع في القرى والمدن الحدودية المِصْرية[2].

شكّل هذا المزيج الاجتماعي دوراً بالغ الأهمية في عملية التبادل التجاري بين لِيبِيا ومِصْر خلال فترة العهد الملكي في لِيبِيا، فعندما استقلت لِيبِيا توجه أغلب التُجار إليها، ونذكر منهم السيد رشيد الصغير والذي بدأ تجارته بجلب الجلود التي تستعمل في صناعة الأحذية البدائية من مِصْر وبيعها في لِيبِيا، بالإضافة للأسلاك والإبر التي تستعمل في الخياطة، وبعد ذلك استقر في العامرية واستطاع أن يفتح محل (دكان) صغير لصناعة الأحذية هناك، وبعد ذلك تطورت صناعته من أحذية بدائية إلى متطورة إلى حد ما، كما عمل أيضًا بتجارة المواشي وفي بداية الستينات عاد إلى لِيبِيا

---

[1] ئي.آ.ف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل لِيبِيا، ت: محمد عبدة بن غلبون، مانشستر، (د.ن)، 1989م، ص125.

[2] إرويعي محمد علي قناوي، مرجع سابق، ص185.

وصار يعمل على استيراد الأعلاف[*] والحصير والأقمشة من مِصْر، وبعد فترة فتح محل في مدينة البيضاء الليبية لبيع الأقمشة واستقر في لِيبِيا واستمر في مزاولة التجارة مع مِصْر[1].

أيضًا عائلة السيد محمد عوض التي كانت تُقيم في الحمام، وقد عملوا في تِجارة المواشي لفترة ثم عادوا هم أيضًا إلى لِيبِيا بعد استقلال، واستمر نشاطهم التِجاري مع مِصْر، ولم يقتصر هذا النشاط على عائلات من بَرْقَة فقط، بل كانت هناك عائلات مستقرة في الصحْراء الغربية لمِصْر من غرب لِيبِيا منها عائلة المهرك وهي من مدينة مصراته ومستقرة في مطروح، وكذلك عائلة بيت المال وآل الفقيه، وهم أيضاً من مصراته ومتواجدين في منطقة الحمام ويمارسون تجارتهم بين لِيبِيا ومِصْر وهم أيضًا يتاجرون بالمواشي[2].

وقد تعاون أولاد علي مع التُّجار الليبيين بحكم معرفتهم وخبرتهم بالصحْراء كان التُجار الليبيين يأخذونهم كدليل ليرشدوهم على الطريق، وكذلك ليتجنبوا حقول الألغام التي زرعت في الْحَرْب العالمية الثانية، والتي دارت رحاها في المنطقة الممتدة من العامرية بمِصْر إلى مدينة اجدابيا في لِيبِيا.

ويمكن أن نُلاحظ هنا أن سكان مِصْر لا يميلون إلى العيش في الصَحاري، فهم دائماً يتواجدون حول منابِع المياه ويفضلون حياة الزراعة والاستقرار، لذلك نجدهم يصفون من يحيا حياة بسيطة بكلمة فلاح ولا نجد لفظة بدو؛ لأنهم يروا في هذه التسمية خاصة بسكان الصحْراء ولا تنطبق عليهم، وهكذا نجد أن القبائل الليبية لها الفضل في بعث الحياة للصحْراء المِصْرية التي كانت شبه خالية من السكان، وبذلك استطاعت خلق نوع من الحركة الدؤوبة في الطرق الصحراوية، مما أدى إلى

---

[*] كان أول من أدخل أعلاف المواشي لِيبِيا.

[1] رواية السيد محمد رشيد الصغير، رواية سابقة.

[2] رواية السيد عبدالحفيظ محمد عوض، رواية سابقة .

نمو حركة التِجارة على الرغم من وجود بعْض العوائق التي تواجهها في ذلك الوقت، ولعلنا في الوقت الحاضر نجدها قد اضمحلت حتى أن سوق الحمام المشهور آنذاك لم يعد كذلك في وقتِنا الحاضر.

الفصل الثاني

الأدوات المستعملة في التجارة بين البلدين

أولاً : **العُمْلة**

ثانياً : **الجمارك**

ثالثا : **السِلع المُصدرة والمُستوردة**

رابعاً : **الميزان التِجاري**

تشمل أدوات التِجارة كل ما يتعلق بعملية التبادل التِجاري بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية كاستخدام العُمْلة في عملية التبادل التِجاري، ودورها في تسهيل هذه العملية أو تعقيدها وأيضًا التعرفة الجمركية وما ارتبط بها من قوانين ومدى أهميتها في عملية التبادل التجاري بين البلدين، هذا إلى جانب السِلع المُصدرة والمُستوردة التي تعتمد عليها عملية التبادل التِجاري، بالإضافة إلى وضع الميزان التِجاري الذي يتبع بطبيعة الحال عملية التصدير والاستيراد ومن خلاله تتضح مدى قوة التعاون التِجاري بين البلدين.

أولاً:- العُمْلة:-

تلعب العُمْلة دورًا هامًا في عملية التبادل التِجاري فاستقرار العُمْلة يؤدي إلى نمو ورواج الحركة التِجارية، لذلك نجد أنَّ عملية التِجارة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأسعار الصرف لأن استقرار أسعار الصرف يُساعد على انتعاش حركة التِجارة، وأي تغير في سِعْر الصرف يؤدي إلى إرباك عملية التِجارة[1].

وقد اختلفت قيمة العُمْلة المُتداولة في لِيبِيا ومِصْر نظراً للتغير الذي حدث للنظام النقدي بعد الْحَرْب العالمية الأولى حيث قامت الدول بربط مُستعمراتها بشكل مُباشر بعملتها، فنجد أن العُمْلة المتداولة في مِصْر بعد الْحَرْب العالمية الأولى هي الجُنيه الإسترليني بدلاً من الجُنيه المِصْري الذي تم إصداره والتعامل به منذ عهد محمد علي باشا، وفي لِيبِيا تم تداول الليرة الإيطالية، واستمر الوضع هكذا حتى سنة 1945م[2]، أي بعد انتهاء الْحَرْب العالمية الثانية عندما دَعت الولايات المُتحدة الأمريكية إلى مؤتمر " بريتون وودز " والذي نَص على تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء

---

[1]. عبد الرحيم محمد النعاس، ظهور النقود والمصارف في لِيبِيا، طَرَابُلسَ، مؤسسة الفرجاني، (د، ت)، ص ص 48-50.

[2] . Najab. M H. Masoud, Historic Background of Libya, p1

والتعمير، ومن هنا قامت مِصْر بتحديد قيمة ثابتة تُعادل 3.6728 غرام من الذهب للجنيه المِصْري وتمكنت من إنهاء سيطرة الجُنيه الإسترليني وربطت الجُنيه المِصْري بالدولار الأمريكي وقد ظل الجُنيه المِصْري يُعادل 4 دولارات حتى نهاية عهد الملك فاروق وقيام ثورة 23 يوليو 1952م[1].

أما عن العُمْلة في لِيبِيا فبعد الْحَرْب العالمية الثانية تم تداول ثلاث عُملات وهي الليرة العسْكرية البريطانية وتم تداولها في طَرَابُلسَ والجُنيه المِصْري وتم تداوله في بَرْقَة والفرنك الجزائري في فزان[2]، وكان التُجار الليبيين في الغالب يعتمدون على نظام المُقايضة في عملية التِجارة مع مِصْر حيث يقومون ببيع ما يحملون من بضائع أو حيوانات حية مُقابل السِلع الضرورية كالسكر والشاي والأرز، وهذا يرجع إلى قلة العُمْلة المُتداولة في يد السُكان[3].

وعندما اعترفت الأمم المُتحدة باستقلال بَرْقَة في سنة 1949م وبدأ العمل على منح استقلال كامل لِليبِيا، رأى مجلس الأمنن بأن العمل على إيجاد عُمْلة واحدة لِليبِيا أمراً مُلحاً، فقام صندوق النقد الدولي بانتداب خبيران هما مِستر بلاورز ومستر ماكلويد إلى لِيبِيا لدراسة ظروف العُملات المُتعددة والوقوف على الأحوال التِجارية للبلاد وبعد دراسة الوضع الاقتصادي والتِجاري قدّما خبيرا صندوق النقد الدولي توصياتهما الخاصة بموضوع العُملات في لِيبِيا وهي:-

1. أن يتم إصدار عُمْلة ليبية موحدة يكون غطائها من العُملات الأجنبية.
2. تُقسم وحدة النقد المُقترحة إلى 100 جزء أسوة بما هو مُتبع في البِلاد العربية.

---

[1]. سلمى خطاب، ذكريات الجُنيه المِصْري من 7 غرامات من الذهب إلى 7 غرامات من التراب، مقالة على موقع رصيف 22، ص1. HTTPS :// RASEEF 22 .COM / ARTICLE/87399

[2]. عبد الأمير قاسم كبة، الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وصناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، بيروت، دار الأندلس، 1963م، ص47.

[3]. رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض الجويفي، رواية سابقة.

3. يتولى شؤون العُمْلة مِصْرف يكون مقره في لِيبِيا على أن تكون إدارته من عناصر ليبية وأجنبية[1].

وفي فبراير سنة 1952م أُصدِرَ الجُنية الليبي الذي يُعادل الباوند الإسترليني، وقد جاء في نَص قانون النقد الليبي بأن يكون النقد الأساسي في لِيبيا الجُنيه الليبي ويُقسم الجُنيه الليبي إلى مائة قرش ويُقسم القرس إلى عشرة مليمات وتكون قيمة الجُنيه الليبي 2.488280 غرام من الذهب الخالص أما النقد الورقي فيكون من فئات عشرة جُنيهات ليبية وخمسة جُنيهات ليبية وجُنيه ليبي واحد ونِصف جُنيه وربع جُنيه ليبي[2].

وتُصنع النقود المعدنية (القرشان والقرش) من معدن النيكل أما المليمات والمليم من معدن البرونز[3]، جاء الإصدار الأول من العُمْلة الورقية يحمل صورة الملك إدريس إلا أنه وبناءً على طلبه تم إصدار سلسلة جديدة وأُستبدلت فيها صورة الملك بمناظر أثرية والشِعار الملكي[4].

هذا وقد تم تحديد المواعيد التي تم فيها استبدال العُمْلة المُتداولة وهي كما يلي:-

1. طَرَابُلسَ يجب أن يبدأ الاستبدال من يوم 24 مارس 1952م وينتهي في 24 يونيو 1952م.

2. بَرْقَة يجب أن يبدأ الاستبدال من يوم 24 مارس 1952م وينتهي في 25 أبريل 1952م.

3. فزان يجب أن يبدأ الاستبدال من يوم 24 مارس 1952م وينتهي في 12 إبريل 1952م[5].

---

[1]. عبد الرحيم محمد النعاس، مرجع سابق، ص 35.

[2]. الجريدة الرسمية، ع1، م1، 1951م، ص ص 26-27.

[3]. محمد كمال، لِيبِيا الشقيقة "ولاية بَرْقَة"، مِصْر، مطبعة دار الهنا، 1955، ص9.

[4]. عبد الأمير قاسم كبة، مرجع سابق، ص 48.

[5].الجريدة الرسمية، ع2، م2، 1952م، ص29.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحُكومة الليبية قد حددت سِعْر استبدال الجُنيه الليبي مع الجُنيه المِصْري بسِعْر 97.5 قرشًا مِصْريًا للجُنيه الليبي الواحد، وذلك لأجل سداد الحِسابات بين البلدين بموجب اتفاقية ثنائية للدفع، أم فيما يتعلق بالعُملات الأخرى فقد تم وضعها على أساس الأسعار السائدة في بريطانيا أو حسب المُفاوضات التي تم بشأنها[1].

هذا وقد أعربت الحُكومة الليبية عن رغبتها في أن تكون عضوًا بمنطقة الإسترليني مع تغطية عملتها الجديدة بأصول إسترلينيه بنسبة 100% وقد تضمن قانون النقد الليبي بأن لا يجوز في أي وقت من الأوقات أن يزيد ما تتضمنه الأصول من عُملات غير إسترلينيه عن 25% من إجمالي الاحتياطي[2].

وهكذا نُلاحظ بأن كل من الْمَمْلَكَة اللِّيبِّية ومِصْر يمتلكان عُمْلة ذات غطاء قوي مدعومة بقاعدة الذهب وكذلك استقرار أسعار الصرف والتي تُساعد بدورها في العملية التِجارية للبلدين بشكل عام وفي التعامل التجاري فيما بينهما.

إلا أنه لم يمضِ وقت طويل على صدور العُمْلة الليبية حتى تغيرت الأوضاع السياسية في مِصْر واستلم قادة ثورة 23 يوليو زمام الأمور في مِصْر، ومن هُنا بدأت تظهر بعض التغيرات في وضع العُمْلة المِصْرية فقد رأى قادة ثورة 23 يوليو وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر بأنه من الممكن إصلاح وضع الجُنيه المِصْري وقد راودهم حلم استقلاله عن العُملات الأخرى ليكون بمثابة "عُمْلة حرة" إلا أن عملية الإصلاح لم تكن بالمُستوى المطلوب نظرًا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد مما جعل ميزان المدفوعات في حالة عجز شبه دائم[3].

---

[1]. تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مرجع سابق، ص150.

[2]. عبد المنعم البيه، النقود والمصارف "مع دراسة تطبيقية على لِيبِيا، بيروت، دار الكتاب، ط2، 1970م، ص ص 267-268.

[3]. حسين فهمي، الجُنيه المِصْري، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1975م، ص ص 61، 70.

وأخذ الرصيد النقدي في التناقص وخاصةً بعد حرب السويس سنة 1956م، حيث تم فرض حِصار اقتصادي وتجاري على مِصْر وجَمدت انجلترا أرصدة مِصْر من الدولارات، كما لجأت فرنسا أيضاً لاتخاذ إجراءات مماثلة ،لذلك لم تتوفر مقومات الإصلاح التي تكون الركيزة الأساسية لقوة العُمْلة وإصلاحها[1]، كما أشرنا سابقاً بأن استقرار سِعْر صرف العُمْلة يؤدي إلى نمو حركة التجارة فإن الأوضاع التي واجهتها العُمْلة في جمهورية مِصْر العربية والتي أدت إلى عدم ثبات سِعْر الصرف كان له أثره في عملية التبادل التجاري بين البلدين.

ففي سنة 1955م بلغت مبيعات بَرْقَة من المواشي في الأسواق المِصْرية خلال أربعة اشهر حوالي خمسمائة ألف جُنيه إلا أن جزء كبير منها تم تجميده في مِصْر نظرًا لصعوبة التحويل الذي نجم بسببه تعطيل في تجارة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، وقد رأت الحُكومة الليبية أنَّ مِصْر بمقدورها تحويل هذه المبالغ المُجمدة للتخفيف من حدة الضائقة، التي تجتاح الأسواق الليبية جراء انتقال رؤوس أموال كبيرة عن طريق تصدير المواشي إلى مِصْر دون أن يعود للبلاد ثمن ما صدرته من هذه القيمة[2].

ومن أجل تسهيل عملية السداد نقدًا بقيمة السلع والمدفوعات الجارية بين الْمَمْلَكَة اللّيبِية وجمهورية مِصْر العربية تم توقيع اتفاقية في 23 سبتمبر سنة 1956م بينهما نَصت على:-

1. بأن يفتح البنك الوطني الليبي بوصفه نائباً على الحُكومة الليبية حِساباً بالجُنيهات الليبية باسم البنك الأهلي المِصْري بصفته نائباً عن الحُكومة المِصْرية ويُسمى هذا الحِساب (الحِساب المِصْري) وكذلك يفتح البنك الأهلي المِصْري حساباً بالجُنيهات المِصْرية باسم البنك الوطني الليبي بصفته نائباً عن الحُكومة ويُسمى الحِساب " الحِساب الليبي".

---

[1]. تقرير بنك مِصْر، مجلة الموظفين، دار النيل، 1957م، ص 35.

[2]. جريدة الزمان، ع 89، س 2، 1955م، ص2.

2. رصيد الحسابان المِصْري والليبي لا ينتج عنه فوائد[1].

3. تعمل مقاصة بين رصيدي الحسابين على أساس سِعْر صرف ثابت وقدره 97.5 قرشاً مِصْريًّا لكل جُنيه ليبي وذلك في نهاية كل سنة ويدفع الرصيد فور طلبه بالجُنيهات الإسترلينية أو بأي عُمْلة أخرى يقبلها الطرف الدائن[2].

استمر التعامل بين البلدين بشأن المدفوعات الجارية بما نَصت عليه اتفاقية 1956م حتى جاءت الخطوة الفعّالة في سبيل تمتين وتقوية التعامل الاقتصادي بين البلدين في اتفاقية سنة 1960م حيث تم في هذه الاتفاقية تقييد التِجارة بالعُمْلة الحُرة، فقد نَصت على منح التجارة المِصْرية الخصم في العُملات الحرة[3]، ويعني هذا بأن المدفوعات الجارية بين البلدين تتم بالجُنيه الإسترليني أو بأي عُمْلة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان ويكون إجراء هذه المدفوعات وفقاً لقوانين ولوائح رقابة النقد السارية في كل من الدولتين أو التي تُطبَق خلال مدة سريان هذا الاتفاق[4].

ظل وضع المدفوعات بموجب الاتفاقية الجديدة ، وأصبحت سارية المفعول ابتداءً من أول يونيو 1960م لصالح جمهورية مِصْر العربية وقد دفع البنك المركزي المِصْري إلى البنك الوطني الليبي في ديسمبر سنة 1962م مبلغ 252.404 جُنيهًا إسترلينيًا وهو آخر قسط يُستَحق لِليبِيا بموجب الاتفاقية المُبرمة بين البلدين، وفي نهاية مارس 1963م بلغ الرصيد المُستحق على لِيبِيا 818.730 جُنيه إسترليني كما بلغ إجمالي ما دفعته لِيبِيا من أول إبريل 1962م إلى 31 مارس 1962م ما يُعادل

---

[1]. جريدة طَرَابُلسَ الغرب، ع 28، 1956م، ص4.

[2]. الاتحاد العام للغرف التِجارية، اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، تقديم راشد البراوي، مِصْر، (د.ن)، 1956م، ص 267.

[3]. ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مِصْر ولِيبِيا، أعمال المؤتَمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، 2008م، ص290.

[4]. محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم، مرجع سابق، ص47.

794.777 جُنيه إسترليني وهو يُمثل الأرصدة التي تجاوزت الائتمان الأقصى وهو 750.000 جُنيه إسترليني المنْصوص عليه في الاتفاقية الجديدة[1].

ونتيجة لوقوع العدوان الصُهيوني على مِصْر سنة 1967م وما كان لهُ من أثر سيء على التِجارة المِصْرية وقيمة العُمْلة المِصْرية ،حيث تراجعت قيمة الجُنيه المِصْري أمام الدولار فبعد أن كان يُساوي أربع دولارات صار يُساوي إثنان ونِصف دولار وبلغت ديون مِصْر الخارجية حوالي 1.7 مليار[2]، وهو ما دعى الحُكومة المِصْرية لطلب تعديل اتفاقية سنة 1960م مع الْمَمْلَكَة اللّيبِية سنة 1968م وذلك لزيادة التعاون التِجاري ،حيث توصل البَلَدان إلى تعديل اتفاق التِجارة والدفع المُوقع سنة 1960م واستبداله باتفاق تجاري جديد ترك أداء المدفوعات الناتجة عن العمليات التِجارية بين البلدين يكون أداء فوري بعُمْلة قابلة للتحويل وذلك لتوفير عُمْلة صعبة تستطيع بها جمهورية مِصْر العربية أن تخرج من أزمتها الراهنة[3].

ومما سبق يتضح لنا أن مِصْر استطاعت عقب انتهاء الْحَرْب العالمية الثانية من أن تستعيد عملتها المُتمثلة في الجُنيه المِصْري للتداول داخل مِصْر، وتمكنت من أن تجعل له قاعدة قوية وسِعْر صرف ثابت أمام العُملات الأجنبية، أما الْمَمْلَكَة اللّيبِية فقد استطاعت عقب استقلالها من إصدار عُمْلة جديدة متمثلة في الجُنيه الليبي، وهي أيضًا وضعت له قاعدة قوية وسِعْر صرف ثابت، ومن أجل تحديد عملية التبادل التجاري فيما بينهما فقد حددت الْمَمْلَكَة اللّيبيَة سِعْر استبدال الجُنيه الليبي مع الجُنيه المِصْري بسِعْر 97.5 قرشاً مِصْرياً للجُنيه الليبي.

---

[1]. التقرير السنوي السابع لمجلس إدارة البنك الوطني الليبي، 1963، ص 47.

[2]. سلمى خطاب، مرجع سابق، ص1.

[3]. عبد الرحيم النعاس، التعاون الاقتصادي بين لِيبِيا والدول الأخرى، مجلة لِيبِيا الاقتصادية "مَجلة نِصف شهرية" ع خاص، 1969، ص 27.

إلا أن تسارع الأحداث السياسية والاقتصادية على مُستوى العالم وفي مِصْر أيضًا كان لها أثرها على عملية التِجارة وعلى سِعْر صرف العُمْلة بصورة خاصة، فنجد أن العُمْلة التي يتم التعامل بها في عملية التبادل التِجاري على مُستوى دولي وعالمي هي العُملات الحرة أي العُملات القابلة للتحويل مثل الجُنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، وعلى الرغم من أن الجُنيه المِصْري والليبي كان أقوى من هذه العُملات إلا أن المتعارف عليه في التعامل التجاري العالمي هي العملات الحرة لذلك نجد أن عملية التبادل التِجاري بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِية وجمهورية مِصْر العربية، وكذلك المعاهدات الموقعة بينهما بهذا الخصوص اعتمدت بشكل كبير على العُمْلة الحرة ، وذلك من أجل أن يكون للدولة احتياطي كافي من العُمْلة الصعبة يُساعدها في عملياتها التِجارية بشكل عام، خاصة وأن العلاقات التِجارية بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية كانت على مُستوى ضيق مُقارنة مع علاقتهما بباقي الدول الأخرى.

ثانياً: الجمرك

إن وجود نظام جمركي في أي دولة أمر ضروري وهام فمن ناحية هو مصدر لإرادات الدولة ومن ناحية أخرى هي أداة للرقابة ومكافحة التهريب عبر منافذ الدولة، كما أنه من ناحية معنوية يدل على وجود سلطة مُستقرة تُمارس أعمالها بشكل طبيعي[1]، وبما أن الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية تربطهما حدود صحراوية يبلغ طولها 1094كم[2] فهي بذلك تُهيئ ظروف مُناسبة لعمليات التهريب بين البلدين.

وإدراكاً عن حكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وحكومة جمهورية مِصْر العربية لأهمية مصلحة الجمارك فقد صدرت قوانين خاصة بتنظيم الجمارك في كل من البلدين حيث أصدرت حكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة قانون الجمارك رقم (19) لسنة 1954م، الذي نَص على عدد من المواد الخاصة بالبضائع ووسائل النقل البرية ،والبحرية ، والجوية، وكذلك مواد خاصة بالإعفاءات الجمركية عن طريق البضائع المُصدرة والمُستوردة وغيرها من المواد الخاصة بتنظيم مصلحة الجمارك[3] بما في ذلك تحديد المطارات والموانئ والمنافذ البرية الخاصة بهذا القانون كما صدر عن حكومة جمهورية مِصْر العربية أيضاً عدة قوانين خاصة بالجمارك تُحدد الأقاليم الجمركية الخاضعة لسيادة الدولة[4].

وبما أن الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية تشتركان في الحدود البرية فقد اتفقنا على تسهيل مرور السيارات بين البلدين، حيث أُعفيت وسائل النقل ،التي تشمل السيارات الخاصة وسيارات

---

[1]. محمود الزروق بوستة الأوجلي، معالم الطريق للجمارك الليبية، بنغازي، (د، ن)، (د، ت)، ص4.

[2]. بثينة عباس صفر– منى محمد حسون، مرجع سابق، ص140.

[3]. الجريدة الرسمية، ع4، س 4، 1954م، ص ص 1–2.

[4].الجريدة الرسمية، ع6، س 5، 1955م، ص 3.

الأجرة والنقل العام والخاص للركاب وسيارات نقل البضائع من إحدى الدولتين المُتعاقدتين من الترخيص والضمانات الخاصة بمرورها إلى أراضي الدولة الأخرى.

كما تُعفى أيضاً من الرسوم الجمركية، والعوائد، والرسوم ،والضرائب الأخرى المفروضة على تسييرها مؤقتًا في أراضي تلك الدولة، ويسري هذا الإعفاء على السيارات، التي لا تزيد مدة وجودها في أراضي الدولة الأخرى عن ثلاثين يومًا، ويجوز أن تمتد بتصريح من السُلطات المُختصة إلى خمسة عشر يوماً تالية ،وتُحسب المُدة من تاريخ دخول وسيلة النقل إلى منطقة الجمرك[1].

وقد أشارت قوانين الجمارك للبلدين على أن تكون الرسوم المفروضة على أساس كمية مُعينة أو وزن أو حجم معين أو قيمة، فإن رسوم الدفع تتناسب مع مقدار الوزن أو الحجم أو القيمة وتُدفع الرسوم على الوزن القائم للبضاعة المستوردة أو المُصدرة، هذا وكانت كل من الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية قد اتفقتا على أن تتخذ القاعدة المترية العشرية أساس للوزن والكيل والمقياس وتكون وحدات الوزن والكيل والمقياس القانونية هي الكيلو جرام وأجزاؤها ومضاعفاتها[2].

وبما أن التعرفة الجمركية وسيلة فعّالة في توجيه التجارة حيث أن ارتفاعها يُقلل من الإقبال على السلع المُتأثرة بها وذلك لارتفاع أسعارها، كما أن تخفيض التعرفة الجمركية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المُتأثرة بها وبالتالي يزيد استهلاكها[3]، لذلك بَذلت كل من الحكومتين ما في وسعهما من أجل الوصول بالعلاقات التِجارية فيما بينهما إلى أقصى حد ممكن من التعاون، وذلك في حدود إمكانياتها الاقتصادية وفي نطاق النُظم القائمة في كل منهما ولتحقيق ذلك فقد اتفقت الحكوماتان على تطبيق شرط مُعاملة الدولة الأكثر رعاية في كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية وفي طريقة تحصيلها

---

[1]. محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم ، مرجع سابق، ص57.

[2].محمد بن يونس– نبيل سعيد، موسوعة التشريعات العربية، ج28، تِجارة برية، (د، ت).

[3]. نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968– 1969م، طَرَابُلسَ، دار مكتبة الفكر، (د، ن)، (د، ت)، ص171.

وكذلك في القواعد والإجراءات والعوائد التي تخضع لها عملية التخليص الجمركي وإصدار أذون الاستيراد والتصدير[1]، ونَصت الاتفاقية أيضًا على أن لا تخضع منتجات أي من البلدين والمستوردة في البلد الأخر لرسوم داخلية تفوق ما هو مفروض على مثيلاتها المحلية أو على موادها الأولية في البلد المُستورد[2].

وتدخل ضمن مصلحة الجمارك ما يُعرف بالمناطق الحرة، وقد أصدرت البلدين قوانين خاصة بهذه المناطق، التي تنُص على أن تنشأ مناطق حرة عامة وخاصة في الموانئ والمطارات أو المناطق الملاصقة لها[3]، وفي هذه المناطق يقوم كبار التُجار المُستوردين بإدخال البضائع إلى المنطقة الحرة في لِيبِيا دون أن يدفع عليها جمرك ثم يقوم بتصديرها إلى مِصْر مباشرة أي من المنطقة الحُرة إلى جمهورية مِصْر العربية وهي ما يُعرف بالترانزيت ويتم دفع الجمرك لجمهورية مِصْر العربية ولا تدفع للمملكة الليبية لأن البضاعة لا تُباع فيها إنما يُعاد تصديرها إلى مِصْر[4].

وبهذا الخصوص تم الاتفاق بين البَلدين على تسْهيل تجارة الترانزيت عبر بلديهما بكافة وسائل النقل وبعدم إخضاع بضائع الترانزيت إلى رسوم جمركية أو رسوم ترانزيت عدا ما هو عادل ومعْقول من نفقات مُقابل الخدمات الناتجة من عمليات الترانزيت وفقاً للنظم الجُمركية المعمول بها في كل من البلدين على أساس المُعاملة بالمثل [5]، وستنظر الحُكومة الليبية في قرار تخْفيض قدره 25% على

---

[1]. محمد بن يونس_ عبد الحميد النيهوم، مرجع سابق، ص14.

[2]. الاتحاد العام للغرف التِجارية، مرجع سابق، ص 264.

[3]. غرفة التجارة والصناعة والزراعة طَرَابُلسَ، المرشد التجاري لسنة 1962م، ص67.

[4]. رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض الجويفي، رواية سابقة .

[5].المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة رقم (51) ، الملف رقم م/ 8/ 20/ 61، الموضوع التبادل التجاري بين لِيبِيًّا ومِصْر.

الأقل من الرسوم الجمركية على المُنتجات المِصْرية إلى لِيبِيا على أساس أن تُعَامِل الحُكومة المِصْرية المُنتجات الليبية بالمِثل[1].

وصدر عن الحُكومة الليبية قرار جُمركي رقم (2) لسنة 1985م بشأن إلغاء الرسوم الجُمركية عن بعْض الصادِرات الليبية وقد شَمِل هذا القرار العديد من البضائع بشكل عام إلا أننا حددنا في هذا الجدول البضائع التي تُصَدر إلى مِصْر بشكل خاص وهي كما يلي:-

البضاعة	رسوم التصدير
الضأن	لا شيء
الماعز	لا شيء
الأبقار	لا شيء
الجِمال	لا شيء
الجلود	لا شيء
الصوف	لا شيء
الحِنة	لا شيء
زبدة "سمن"	لا شيء
زيت زيتون	لا شيء
أسماك طازجة	لا شيء
عسل نحل طبيعي	%5
الإسفنج	لا شيء

[1]. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة رقم (59)، الملف رقم م/ 8/ 20/ 61، الموضوع التبادل التجاري بين لِيبِيًا ومِصْر.

البيض	5% [1]

وتَجْدُر الإشارة هُنا إلى أن هذا القانون ليس ثابتاً فقد يتم إصدار قانون آخر لتعديله متى قضت الحاجة لذلك، وهكذا نجد أن أغلب القوانين الجُمركية تصدر بها قرارات من أجل تعْديلها بحسب ما يرى القائمون على هذه المصْلحة.

[1]. محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم، مرجع سابق، ص57.

ثالثاً:- السِلع المُصدرة والمُستوردة

اهتمت حكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيّة بتنظيم حركة التِجارة الخارجية بشكل عام ومع مِصْر بشكل خاص لذلك أصدرت قانون يُنظم حركة التصدير والاستيراد، حيث أُخْضِعت البضائع المُصدرة أو المُستوردة لنظام تراخيص التصدير والاستيراد، وتحتوي هذه الرخصة التِجارية على اسم المُستورد أو المُصدر، ولقبه وعنوانه ورقم تسجيل اسمه في السجل التِجاري ونوع البضاعة وكميتها وقيمتها بالجُنيه الليبي وبالعُمْلة الأجنبية [1].

كما أنشأت أيضًا مجلس الاستيراد والتصدير،الذي كان بمثابة أداة ضبط وتوجيه سياسة التِجارة الخارجية والداخلية على النحو الذي يُحقق المصلحة القومية للبلاد [2]، هذا وكانت بعض السلع حِكراً على الحُكومة ولا يجوز استيرادها إلا من قِبل الدوائر المُختصة وهي السُكر والملح والتبغ والقمح، وباقي السِلع مُصنفة إلى مجموعتين الأولى يمكن استيرادها برخصة استيراد عامة مفتوحة [3]، والثانية تحتاج إلى رخصة استيراد قبل طلبها من المُجهز الأجنبي ولابد من إذن التحويل الخارجي قبل أن يتمكن المُستورد من دفع ثمنها[4].

وبما أن الواردات خلال الفترة من سنة 1951 حتى سنة 1956م أي مرحلة الاقتصاد التقليدي الذي يعيش على الزراعة والرعي تتمثل في الموارد الضرورية الخاصة بالاستهلاك المحلي مثل الشاي والبن والأرز والسكر، فإن التاجر الليبي عندما يقوم ببيع الحيوانات الحية أو منتجاتها إلى مِصْر مُقابل

---

[1]. غرفة التجارة والصناعة والزراعة لولاية طَرَابُلسَ الغرب، دليل طَرَابُلسَ الغب التجاري، 1960-1961م، ص 111.

[2]. إبراهيم البكباك، دور مجلس الاستيراد والتصدير في حماية الصناعات الوطنية، مجلة لِيبِيا الاقتصادية، ع خاص، 1969م، ص18.

[3]. وهي رخصة خاصة بالبضائع التي لا يمكن استيرادها من غير تحديد كميتها ، أنظر أسمهان ميلود معاطي ،التأثيرات النفطية على البيئة الاجتماعية في ليبيا(55_1969م)،ص 187.

[4]. عبد الأمير قاسم كبة ، مرجع سابق ،ص44.

بعض المواد الضرورية فإن بعض السِلع مثل السُكر يقوم بأخذ ما يسد به حاجته الخاصة ولا يجوز له استيراد كميات كبيرة لأن ذلك من اختصاص الحُكومة وهذا ينطبق على كل المواد التي تخضع لاحتكار الحُكومة.

كانت الحيوانات الحية– خلال فترة ما قبل منتصف الستينات– تحتل المكانة الأولى من صادرات الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة إلى جمهورية مِصْر العربية والتي تشمل الضأن والماعز والبقر والإبل وتستورد مِصْر من ليبيا أيضًا السردين المملح أو المُجفف، وتُصدر مِصْر إلى لِيبِيا الأقمشة القطنية والأرز وغزل القطن والأحذية وغيرها من السِلع، وقد بلغ ما استوردته مِصْر من لِيبيا سنة 1951م ما قيمته 679.541 جُنيه وقيمة ما صدرته إلى ليبيا في نفس العام 406.477 جُنيه، وقد احتلت ماشية الذبح المركز الرئيسي بين واردات مِصْر[1].

وعُقد اتفاق تجاري بين البلدين سنة 1953م وهو أول اتفاق عقدته لِيبِيا بعد الاستقلال ومدته سنة قابلة للتجديد، ويهدف هذا الاتفاق إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنظيم التبادل التجاري التقليدي القائم بينهما ومنع تهريب السلع ولا سيما المحظور تصديرها والخاصة للاحتكار الحُكومي كالسكر والتبغ والقمح[2].

وقد تم عقد اتفاق تجاري سنة 1954م بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية بشأن تبادل السلع بينهما وقد نَص على أن تقوم الحُكومة المِصْرية في حدود إمكانياتها التِجارية بتصدير السلع ذات المنشأ المِصْري إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، وتأذن حكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة من جانبها باستيراد السلع في حدود القوانين والتعليمات المعمول بها في كل من البلدين، وتعمل الحُكومة الليبية أيضًا بتصدير السلع

---

[1]. رواية الأستاذ يوسف علي شرمدو، رواية سابقة .

[2]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص 205.

التي من أصل ليبي إلى مِصْر وتتعهد الحكومتان بعدم إعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بمُقتضى هذا الاتفاق إلى أي بلد آخر إلا باتفاق بينهما[1].

كما تم تبادل الوفود بين البلدين من أجل بحث العلاقات التِجارية ، وجاء في إحدى الرسائل التي بعثت بها حكومة الجمهورية المِصْرية في 26 مايو 1956م ، إلى السيد مُحي الدين فكيني وزير الدولة ، ورئيس الوفد الليبي آنذاك بأن حُكومة جمهورية مِصْر العربية على استعداد للترخيص بتصدير سنوياً إلى لِيبِيا ثلاث آلاف وخمسمائة (3500) طن من الأرز بالسِعْر المُخصص أي السِعْر المحلي مُضاف إليه ضريبة التصدير وكذلك ألفان وخمسمائة (2500) طن من بذرة القطن وخمسمائة (500) طن من زيت بذرة القطن[2].

وبعد أربع سنوات من هذا الاتفاق عُقد اتفاق جديد سنة 1960م ، وقد نَص على أن تبذل حكومتي الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية غاية جهدهما لزيادة حجم التبادل التِجاري بين الدولتين، خاصةً فيما يتعلق بالبضائع والسلع التي تم إدراجها في قائمتين (أ) و (ب)[3]، وتعتبر هاتان القائمتان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، وقد احتوت القائمة (أ) على صادرات الجمهورية المِصْرية إلى لِيبِيًّا أما القائمة (ب) فقد احتوت على صادرات الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة إلى مِصْر، كما أن هاتان القائمتان لا تحول دون التعامل في سلع وبضائع لم ترد فيهما[4].

---

[1]. الجريدة الرسمية، ع1، س 5، 1955م، ص3.

[2]. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة غير مُصنفة، الملف رقم م/ 8/ 20/ 61، الموضوع التبادل التجاري بين لِيبِيا ومِصْر.

[3] . محمد بن يونس _عبد الحميد النيهوم ، مرجع سابق ،ص ص 55_56 ،أنظر الملحق رقم (4_5).

[4].محمد بن يونس _ عبد الحميد النيهوم ، المرجع نفسه ،ص 64 .

ورغم كل الجهود المبذولة من قِبل حكومة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية إلا أن عملية تصدير السلع واستيرادها لا تزال ضعيفة بينهما إذا ما قُورنت مع الدول الأجنبية الكبرى، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الصادرات المِصْرية إلى لِيبِيا عام 1955م 1 .10% من جملة وارداتها وبلغت نسبة الواردات المِصْرية من لِيبِيا خلال نفس العام 6.2% من جملة وارداتها وهذه نسبة ضئيلة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مِصْر إحدى جارات لِيبِيا المُتاخمة لحدودها[1]، ومثال أخر على ذلك ما جاء في التقرير السنوي للبنك الوطني الليبي سنة 1960م حيث ذكر التقرير بأن المملكة المُتحدة وإيطاليا تتصدران قائمة أسواق الواردات الرئيسية إلى لِيبِيا، هذا وقد ازدادت الواردات الليبية من الولايات المُتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وهولندا أيضًا وقد بلغ نَصيب الدول الستة– سالفة الذكر– حوالي 83% من المجموع الكلي للواردات الليبية خلال سنة 1960م.

أما بالنسبة لصادرات لِيبيا في نفس السنة فقد بلغ مجموع الصادرات إلى إيطاليا 40% وجمهورية مِصْر العربية 5% وهولندا 10% ومالطا 9% والمملكة المُتحدة 8%، وإذا قارنا نَصيب جمهورية مِصْر العربية بمجموع الصادرات الليبية سنة 1959م لوجدنا أن نَصيبها في سوق الصادرات الليبية قد انخفض، حيث استوردت مِصْر من لِيبِيا ما قيمته 34% من مجموع الصادرات الليبية سنة 1959م بينما بلغ نَصيبها 15% فقط سنة 1960م[2].

وعن مُستوى التبادل التجاري بين لِيبيا والدول العربية مُقارنة بمِصْر نجد أن مِصْر تأتي في المرتبة الأولى في تجارة الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة مُقارنة بباقي الدول العربية وخاصةً خلال الفترة الممتدة من 1955 حتى سنة 1962م حيث وصلت الواردات المِصْرية إلى المملكة خلال سنتي 1955 و 1956م حوالي 845.000 ألف جُنيه، أما الصادرات الليبية إلى جمهورية مِصْر العربية فقد بلغت خلال نفس

---

[1]. الاتحاد العام للغرف التِجارية، مرجع سابق، ص64.

[2]. التقرير السنوي الخامس لمجلس إدارة البنك الوطني الليبي، 1961م، ص ص 70–71.

الفترة 466.000 ألف جُنيه[1]، وفي السنتين التي تليهما بلغت الواردات المِصْرية 158.000 ألف جُنيه أما الصادرات الليبية إلى مِصْر فبلغت 227.000 ألف جُنيه[2]، وقد احتفظت مِصْر بمكانتها في التصدير والاستيراد خلال تلك السنوات إلا أن هذه المكانة بدأت تتراجع خلال الفترة الممتدة من سنة 1963–1969م، فقد حدث هبوط نسبي في الواردات المِصْرية إلى لِيبِيا مُقارنة بتونس ولبنان[3].

[1]. تقرير وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص26.

[2]. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وثيقة غير مُصنفة، الموضوع جداول بعض البلدان الموردة والمُصدرة لسنة 1958م، رقم الملف م/ 8/ 20/ 85.

[3]. عبد السلام عبد الله سويسي، العلاقات الليبية التونسية 1956–1987م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2015م، ص 230.

رابعاً:- المِيزان التجاري

إن الميزان التجاري لأي بلد يعني عملية الصادرات والواردات السلعية فإذا كانت الصادرات تزيد عن الواردات فهذا يُسمى "فائض"، وهو في صالح البِلاد، أما إذا كانت الواردات تزيد عن الصادرات فيسمى "عجز" وهو لا يخدم البلاد[1]، وتُعطي جميع بُلدان العالم عناية خاصة لهذا الجانب من الحياة الاقتصادية، وذلك للوصول إلى تنظيمها بطريقة مُلائمة والحد بقدر المُستطاع من العجز بين الصادرات والواردات[2].

وفيما يتعلق بالميزان التجاري بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية، فمن المعروف أن الاقتصاد الليبي والمِصْري متقاربان إلى حد كبير من حيث الصادرات والواردات، فلو نظرنا إلى قائمة السلع المُتبادلة بينهما لوجدنا أغلبها يوجد في كلا البلدين الأمر الذي جعل الميزان التجاري بينهما يدور مع الدول الكُبرى أكثر من حجم التبادل التجاري بينهما[3]، فعند الحديث عن سير تجارة الصادرات والواردات في الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية بشكل عام نجد أن هناك اختلاف واضح في وضع الميزان التجاري للبلدين، حيث نلاحظ أن الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة منذ استقلالها كان ميزانها التجاري متذبذب بين العجز والزيادة النسبية احيانا، ففي سنة 1951م بلغ العجز في الميزان التجاري الليبي 7.310 مليون جنيه وفي سنة 1952م كان العَجز 7.190 مليون جُنيه وفي سنة 1953م كان العجز 7.880 مليون جُنيه ليبي[4].

---

[1]. نوري عبد السلام بريون، مرجع سابق، ص181.

[2]. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطَرَابُلسَ الغرب، نشرة شهرية، ع 3-4، س 2، 1955م، ص3.

[3]. منى محمد حسون السعدي، مرجع سابق، ص223.

[4]. مجلة هذه لِيبِيا، التجارة الخارجية ، طَرَابُلسَ، وزارة الإعلام والثقافة، 1966م، ص53.

وقد استمر العجز في الارتفاع حيث تُشير رسالة من السيد محمد أبو دجاجة وزير الاقتصاد الوطني إلى السيد لفكوس جورجيادس المُدير التنفيذي لمكتب الإحصاء المركَزيّ إلى أن مجموع الوارِداتْ المدنية إلى لِيبِيا قد بَلَغ سنة 1956م 16.601.000 جُنيه ليبي بينما في سنة 1955م كان قد بَلَغ 14.338.000 جُنيه ليبيّ في حين بلغ مجموع الصادرات المحلية وما أُعيد تصديره 4.154.000 جُنيه ليبي وفي سنة 1955م كان "4.595.000" جُنيه ليبي، وهَكذا نَرى أن الوارِدات قد زادت بنسبة 12% في حِين أن الصَادِراتْ انْخَفَضتْ بنسبة 9% وبلغ عجز الميزات التِجاري لعام 1956م مِقْدار 12.447.000 جُنيه ليبي بينما سنة 1955م كان قد بَلغ 9.743.000 جُنيه ليبي[1].

وقد حاولتْ الحُكومة الليبية التغلب على هذا العَجِز المُتزايد وتغطيتهُ عن طريق الاتفاق الليبي الإنجليزي والاتفاق الليبي الأمريكي، وكذلك بتصْدير ما يفيض من بعْض مُنتجاتها مثل الأغنام والماعز والإبل وزيت الزيتون[2].

إلا أن الأوضاع بدأت تتغير بسرعة واستطاعت الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة أن تُحَقق مِيزاناً صالحاً في تِجارتِها سنة 1963م حيث بَلغ الفائض 35.2 مليون جُنيه ليبي مُقارنة بعجز قدره 23 مليون جُنيه ليبي في عام 1962م، وقد حَدث هذا التحول في الميزان التِجاري بسبب التوسع في صادرات النفط والتي بلغت 117.4 مليون جُنيه ليبي في عام 1963م[3]، ونتيجة لهذا التطور كان من الطبيعي أن يتعدل المِيزان التِجاري وأصبحتْ الصادِرات تزيد كثيراً عن الوارِدات على الرغم من أن الوارِدات نفسُها قد تزايدت بشكل كبير نظرًا لارتفاع مُسْتوى المَعيشة بين السُكان وأيضاً لتأخر نمو الإنتاج الزراعي

---

[1].المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وزارة الاقتصاد والتِجارة، وثيقة غير مُصنفة، رسالة من المُدير التنفيذي لمكتب الإحصاء المركزي إلى وزير الاقتصاد الليبي لتقديم إحْصائيات التِجارة الخارجية، رقم المَلف م/ 8/ 18/ 91.

[2].غرفة التِجارة والصناعة بطَرَابُلسَ الغرب، نشرة شهرية، 1955م، مرجع سابق، ص3.

[3].غرفة التِجارة والصناعة والزراعة بطَرَابُلسَ، الدليل التِجاري لسنة 1965م، ص56.

بسبب انصراف الأيدي العاملة عن الزراعة والرعي وتوجهها إلى الأعمال المُتعلقة بإنتاج النفط وصناعتهِ أو بأعمال أخرى في المُدن[1].

أما عن الميزان التِجاري لجمهورية مِصْر العربية فمنذُ أن استلم مجلس الثورة زِمام الأمور في مِصْر سنة 1952م بقيادة اللواء محمد نجيب والبلاد تواجه حالة اقتصادية وتِجارية تَعْتَرِضُها العديد مِن المَشاكِل منها الزيادة المُتواصلة في عَدد السُكان وأيضاً العَجِز التِجاري المُسْتَمِر في المِيزان التِجاري للبِلاد[2]، وقد بَذلتْ حُكومة الثورة ما في وسعها من أجل سد هذا العَجِز، وهُنا يجب أن ننوه إلى أنه لم تقع تحْتَ أيدينا أرقام توضح بالتحْديد وضع المِيزان التِجاري خلال هذه السنوات، إلا أنه ما جاء على لِسان الرئيس جمل عبد الناصر في مؤتمر الإنتاج في مارس 1967م يؤكد أن البِلاد كانت تُعاني من عجز في ميزانها التِجاري فقد ذكر في حِوارهِ مع أعْضاء المؤتمر بأن سوء اختيار عملية الاستيراد والتصْدير وكونها تتم في وقت غير مُناسب هو ما أربك المِيزان التِجاري للبلاد، وشدد على أن لا تدخل البِلاد في السنة المالية الجديدة بعجز كما في السنوات الماضية ويجب أن توضع ميزانية مُفصلة قبل بداية السنة المالية الجديدة[3].

وحسب ما ورد في بعْض الكُتب والمقالات[4] ،التي جاءت لتؤكد على أن التِجارة في مِصْر لم تنهار بسبب هزيمة سنة 1967م، فإنها ذكرتْ بأن التِجارة في مِصْر استطاعت في ظل هذه النكْسة أن تُحقق فائض في الميزان التجاري لأول مرة في تاريخ مِصْر بفائض 46.9 مليون جُنيه بأسعار

---

[1]. عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص 384.

[2].غرفة التجارة والصناعة، النشرة الشهرية، 1955م، مرجع سابق، ص13.

[3]. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وثائق عبد الناصر خُطب- أحاديث- تصريحات من يناير 1967م إلى ديسمبر 1968م، مِصْر، مطابع الأهرام، 1973م، ص105.

[4]. محمد حسنين هيكل، لمِصْر لا لبعد الناصر، ص106. ،أمين هويدي، مع عبد الناصر، ص85، ، أحمد سعيد إبراهيم، عبد الناصر والنهضة الاقتصادية، مقالة على موقع الحلم العربي، عمرو صايح ، تركة جمال عبد الناصر، مقالة على موقع مكتبة الكُتب والدراسات.

تلك الفترة وحدث ذلك في سنة 1969م أي بعْد الْحَرْب التي خاضتها مِصْر ضد الكَيان الصُهْيوني بسنة واحدة[1].

وهكذا نُلاحظ بأن الميزان التِجاري للمملكة الليبية وجمهورية مِصْر العربية كان مُخْتَلِفًا تمامًا فبينما عانت الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة من العَجزْ التِجاري منذُ استقلالها، إلا أنها استطاعت في بداية الستينات من أن تُغير ذلك العجز إلى فائض في ميزانيتها[2]، وفي المُقابل استمرت جمهورية مِصْر العربية تُعاني من عجز ميزانيتها ، ولم تتمكن من تحْقيق فائض في الميزانية إلا في نهاية الستينات أي في سنة 1969م، هذا فيما يخص المِيزان التِجاري للبلدين بشكل عام، أمَّا عن حجم التبادل التِجاري ووضع الميزان التِجاري بين البلدين فيمكن معرفته من خلال الجدول التالي:-

السنة	الصادرات إلى لِيبِيا من مِصْر	الوارِدات من لِيبِيا إلى مِصْر	الميزان التِجاري
1952-51م	263	490	227-
52- 1953م	345	354	9-
1954-53م	474	540	66-
1955-54م	983	492	491+
1956-55م	918	435	483+
1957-56م	1120	381	739+
1958-57م	1001	992	9+
1959-58م	707	1290	583-

[1]. أحمد سعيد إبراهيم، عبد الناصر والنهضة الاقتصادية، مقالة على موقع الحلم العربي، ص7.

www.arabdreamnews@gmail.com

[2]. نادرة محمد ضياء، بعض الجوانب الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد مِصْر- سوريا- لِيبِيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1976م، ص 303.

1960-59م	892	650	242+
196l-60م	624	274	350+
1962 -61م	554	76	478+
1963 -62م	677	50	627+
1964 -63م	686	2503	1817-
1965 -64م	842	5711	4869-
1966 -65م	924	3504	2580-
1967 -66م	1138	230	908+
1968-67م	1255	352	903+
1969-68م	2262	296	1966+[1]

ومن الجدول يتضح أن الميزان التجاري بين البلدين كان يخضع لعدة متغيرات وعلى رأسها المُتغيرات السياسية، ولو رجعنا قليلاً إلى معنى الميزان التجاري وهو زيادة وارِدات البلاد تعني عجزاً والزيادة في الصادرات تعني فائضاً لصالح البِلاد هنا يتضح أن الميزان التِجاري بين البلدين كان في صالح مِصْر أكثر من لِيبِيا.

وتُلاحظ الباحِثة أنه خلال سنة 1956م كان المِيزان التِجاري في صالح جمهورية مِصْر العربية وهي السنة التي قام فيها الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وما نتج عنه من اندلاع للعدوان الثلاثي على مِصْر، وقيام بريطانيا ،وفرنسا ، والولايات المُتحدة بتجميد أرصدة مِصْر من العُمْلة الصَعْبة، وهو ما أدخل البِلاد في أزمة اقتصادية خطيرة في تلك الفترة، ونفس المُلاحظة

[1]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص ص 223-224.

أيضًا في سنة 1967م كان الفائض في الميزان التِجاري لصالح جمهورية مِصْر العربية وهي السنة التي خاضت فيها مِصْر الْحَرْب ضد الكِيان الصهيوني وانتهت باحتلال إسرائيل لسيناء بشكل كامل وتوقف عمل قناة السويس لأكثر من ثمان سنوات وفرض حِصار اقتصادي على جمهورية مِصْر العربية من قِبل الدول الكُبرى، ونستنتج من ذلك بأن عملية التبادل التِجاري بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية جاءت في صالح التِجارة المِصْرية عندما تعرضت لكثير من الخسائر على الرغم من الثورة الصناعية التي قامت في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

وهكذا نرى أن الاتفاقيات التِجارية التي وقعتها الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة مع جمهورية مِصْر العربية– والتي سيتم تناولها خِلال الفصل الثالث– ساعدت مِصْر على أن تُصدر جزءاً من بضائعها إلى الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة رغم الِحصار الاقتصادي، والتجاري الذي تعرضت له جراء التوترات السياسية والحروب التي خاضتها ضد الدول الاستعمارية.

وتجدر الإشارة هُنا إلى أنه بعد حرب سنة 1967م تمت الدعوة إلى مؤتمر الخرطوم الذي انعقد 29 أغسطس سنة 1967م وكان من قراراته أن تُقدم كلاً من الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة والمملكة العربية السعودية والكويت دعمًا ماليًا لجمهورية مِصْر العربية من اجل إزالة أثر العدوان عليها ويُقدر هذا الدعم بمائة مليون جُنيه سنوياً ويستمر هذا الدعم حتى تتعافى التِجارة في مِصْر وتسْتَطيع أن تُعيد ميزانيتِها وتتخطى هذهِ المِحْنة[1]

[1]. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مرجع سابق، ص ص 265–338.

الفصل الثالث

الهيكل التِجاري للبلدين

أولاً: **المُعاهدات والاتفاقيات التجارية بين البلدين**

ثانياً: **الأسواق والشركات والوكالات التِجارية**

ثالثاً: **الغُرف التِجارية في البلدين**

تقوم عملية التبادل التِجاري بين الدول على ركائز أساسية تَبني عليها علاقاتها التِجارية من أجل تنظيم عملية التِجارة بشكل عام، وقد استخدمت الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية آليات تِجارية شائعة تقوم عليها العلاقات التِجارية بين دول العالم ،والمُتمثلة في المُعاهدات، والاتفاقيات التي من شأنها تنظيم التعاون التِجاري بين البلدين، وكذلك المراكز التِجارية والشركات والوكالات والغرف التِجارية التي تُساهم في تسهيل عملية التبادل التِجاري، فكل هذه المكونات يؤدي تكاملها إلى تحْديد إطار الهيكل التِجاري الليبي المِصْري خلال تلك الفترة.

أولاً: المُعاهدات والاتفاقيات التجارية بين البلدين:-

تَتْبع الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة سياسة النِظام الاقتصادي الحُر الذي يُطلق بطبيعتهِ حُرية الاستيراد والتصْدير، ويَتْرك اتجاه التِجارة الخارجية إلى التُجار القائمين عليها، حيث يقومون بتوجيه التِجارة تبعًا للعوامل الاقتصادية الطبيعية التي تتحكم فيها، ولكن الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة رأت ضرورة تنشيط التبادل التِجاري مع عدة دول، وذلك بعقد اتفاقيات ثُنائية معها، وقد اعتادتْ الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة على أن تُطبق مبدأ الدول الأولى بالرعاية مع الدول العربية فقط[1].

كان لجمهورية مِصْر العربية نَصيبها من هذه الاتفاقيات خاصةً أن الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة بعْد أيام من استقلالها أنشأت علاقات دبلوماسية مع جمهورية مِصْر العربية، وفي شهر ديسمبر 1952م قام المَلِك إدريس السنوسي بزيارة لجمهورية مِصْر العربية يُرافقه عدد من أعضاء الحُكومة الليبية، وجرت مُباحثات حول التعاون بين البلدين في الجوانب التِجارية والثقافية[2]، وفي يوم الخامس والعِشرين من يونيو سنة 1953م تم عقد أول اتفاقية تِجارية بين البلدين ومُدتها سنة قابلة للتجديد وقد نَصت هذه

---

[1]. عبد الرحيم النعاس، التعاون الاقتصادي بين لِيبِيا والدول الأخرى، ص27.

[2]. صادق فاضل زغير الزهيري، محْمود المُنتصر ودورهُ السياسي في لِيبِيا 19.3-1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغْداد، بغْداد، 2010م، ص114.

الاتفاقية على تنظيم التبادل التِجاري التقليدي القائم بين البلدين ومنع تهريب السِلع وخاصةً التي يُحْظر تصْديرها أو الخاضعة للاحْتِكار الحُكومي مثل السُكر والتبغ والأقمشة، ونَصت أيضاً على مُعاملة الدول الأَكثر رعاية فيما يخُص الرسوم والإجراءات الجُمركية مع التزام البلدين بعدم إعادة تصْدير السِلع التي يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق[1].

استمر العمل بهذا الاتفاق بين البلدين إلى أن تم توقيع مُعاهدة جديدة بينهما في يوم 16 يونيو 1954م وتم الاتفاق فيها على أن تبذل كُلاً من الدولتين قُصارى جُهْدها من أجل الوصول بالعلاقات التِجارية إلى أقصى حد ممكن في حدود إمكانياتهما الاقتصادية والتِجارية، كما نَصت على سماح الحكومتين بتصْدير مُنتجاتهما إلى بعْضهما البعض، وبأن تأذن الحُكومتين بالسْماح باستيراد هذه السِلع، وكذلك تم الاتفاق على تطبيق شُروط مُعاملة الدولة الأكثر رعاية في كل ما يتعلق بالرسوم الجُمْركية بينهما، واتفقوا على أن تمنح كل من الحُكومتين سُفن الدولة التي تحْمل علم الحُكومة الأخرى فيما يتعلق برسوم الحُمولة ورسو الموانئ والإرشاد والمنارات والرسوم المماثلة لها التي تُجبى في البلد الأخر مُعاملة لا تقل أفضلية عن المُعاملة التي تُمنح لسُفن أي بلد أجنبي آخر، كما تَمنح الحُكومتين جميع التسهيلات المُناسبة التي يمكن تقْديمها إلى سُفن البلد الأخر وأن تحْمل أكبر نسبة مُمكنة من السِلع المُصَدرة أو المُستوردة من البلد الأخر وفق الاتفاق[2].

وبشكل عام فقد تميز هذا الاتفاق بأنه عقد على أساس الثقة المُتبادلة ومبدأ تكافؤ الفُرص في حجم التبادل التِجاري، وقد حدد هذا الاتفاق ملامح إمكانية التعاون الاقتصادي والتبادل التِجاري بين البلدين الشقيقين، حيث وضحت الاتفاقية نوعية السِلع والمُنتجات الأساسية التي يمكن أن تكون

---

[1]. منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 308.

[2]. عادل محمد عثمان، العلاقات المِصْرية الليبية في الفترة 1951–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مِصْر، 1997م، ص 301.

موضع التعامل بينهما وأصبحت لِيبِيا تسْتورد من مِصْر عدداً من الأدوات والآلات والقمح والدقيق والمنسوجات القطنية والخضروات وكذلك الأرز وزيت بذرة القطن، وتُصدر إلى مِصْر اللحوم والأصواف وما يفيض عن حاجتها من الزيوت[1].

هذا وقد بَلغتْ قيمة الصادرات المِصْرية إلى الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة خلال عام 1954م ما يقرُب عن 469.000 جُنيه أما الواردات المِصْرية من الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة فبلغت 198.000 جُنيه، وبما أن الاتفاقية كانت تهْدف إلى زيادة حجم التعامل التِجاري بين البلدين، نجد أن هذا التعامل قد تزايد في عام 1955م بعْد توقيع هذه الاتفاقية فقد زادت الصادرات المِصْرية إلى الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وكانت جُملة الواردات الليبية من الأرز المِصْري ما يُعادل 70% من جملة استيراد لِيبِيا وجملة الواردات من ألبسة وأقمشة زادت عن العام الماضي بمبلغ 80 ألف جُنيه، أما عن الصادرات الليبية إلى مِصْر فقد شَمِلتْ المواشي، وقد بلغت جملة الصادرات الليبية إلى مِصْر 585 ألف جُنيه بينما الصادرات المِصْرية إلى لِيبِيا بلغت 1845 ألف جُنيه، وهذا يدل على أن مركز مِصْر التِجاري تحسن بصورة ملحوظة بعْد هذه الاتفاقية حيث قفزت إلى المركز الرابع في قائمة الدول المُتعاملة مع الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة تجارياً بعْد أن كانت تحْتل المركز السادس في العام الماضي[2].

كما ارتبطت الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة مع جمهورية مِصْر العربية باتفاقية جديدة في 26 مايو 1956م ومُدتِها سنة تتجدد تلقائياً وأهم ما تضمنتهُ تبادل مُعاملة الدولة الأكثر رعاية وأن لا تخضع منتجات أي من البلدين والمُسْتوردة في البلد الأخر لرسوم داخلية تفوق ما هو مفروض على مثيلاتها المحلية أو

---

[1]. عبد العظيم مهيدي أحمد صميدة، مرجع سابق، ص ص 215-216.

[2]. عادل محمد محمد عثمان، مِصْر والقضية الليبية فيما بين عامي 1932- 1951م، ص ص 305-307. للمزيد أنظر منى محمد حسون السعدي، مرجع سابق، ص207.

على موادها الأولية في البلد المُستورد وكذلك تشجيع نقل البضائع المُتبادلة بين البلدين على أسطوليهما التجاريين ولا يجوز إعادة تصْدير السِلع إلى بلد ثالث إلا باتفاق سابق بين البلدين[1].

يبدأ سريان هذا الاتفاق بعْد انقضاء خمسة عشرا يوماً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه في القاهرة ويتم إنهائه بطلب كتابي قبل ثلاثة أشهر من انقضاء كل أجل[2].

ونَصت المادة التاسعة في هذه الاتفاقية على أن يتم تأليف لجنة رباعية مُشْتركة يُمثل الجانب الليبي فيها قنُصل الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة في الإسكندرية أو من يقوم مقامه ومن المُحلق التِجاري بالسفارة الليبية في جمهورية مِصْر العربية أو من ينوب عنه من الجانب الليبي وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما طَلب أحد الطرفين ذلك وتعمل على تذليل ما قد يعترض تنفيذ هذا الاتفاق من صعوبات، كما نَصت بنود هذا الاتفاق على أن يتم تسوية المدفوعات الناتجة عن الاتفاق وفقاً لأحكام اتفاق الدفع المُلحق بالاتفاق التِجاري.

وقد أُلحِقت مُذكرة تابعة لهذا الاتفاق– أي مُلحق للاتفاق– جاء فيه موافقة الحُكومة الليبية على استيراد 3500 طن أرز بالسِعْر المُخفض و 2500 طن بذرة قطن و 500 طن من زيت بذرة القطن، وأيضًا تشجيع المِلاحة بين البلدين وتفضيل الشركات الوطنية وقُصر اختيار الوكلاء التِجاريين على الوطنيين من البلدين والنظر في تخْفيض مُتبادل قدره 25% على الأقل من الرسوم الجُمركية على سلع الدولتين.

كما وافقت الحُكومة المِصْرية على إعادة النظر في متوسط قيم المواشي المَعْمول بها آنذاك وتسْهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها وتمكين المُصدِرين الليبيين من تحْويل أموالهم عن طريق البنوك

---

[1]. ماهر عطية شعْبان، مرجع سابق، ص289.

[2]. الاتحاد العام للغرف التِجارية، مرجع سابق، ص 364.

المُعْتمدة في لِيبِيا وتسهيل إقامة المعارض الدائمة وإنشاء غرفة تِجارية ليبية– مِصْرية وتسْهيل نقل المواشي الليبية بواسطة السكك الحديدية المِصْرية[1].

تُعْتبر هذه الاتفاقية بداية عهد جديد في العلاقات التِجارية بين البلدين، فبعد توقيعهما انتشرت السِلع المِصْرية في الأراضي الليبية ولا سيما الأسمدة الكيماوية والمصْنوعات القطنية والأحذية، كما تم سد حاجات لِيبِيا من المواد التموينية ،ووجدت كثير من المُنتجات الليبية طريقها إلى الأسواق المِصْرية منها الجُلود والصوف والمواشي[2]، والجدول التالي يوضح أهم صادرات الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة الى جمهورية مصر العربية خلال عام 1956م.

السلعة	قيمتها بالجُنيه
الأبقار	48 ألف جُنيه
الأغنام والماعز	288 ألف جُنيه
السردين والتونة	12 ألف جُنيه
الخُيول	ألفين جُنيه
الجِمال	145 ألف جُنيه [3]

[1].المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة غير مُصنفة، التعاون الخارجي، رقم المَلف م/ 8/ 20/ 61، موضوع الوثيقة التبادل التِجاري بين لِيبِيًا ومِصْر ،1956م .

[2]. ماهر عطية شعْبان، مرجع سابق، ص289.

[3].عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصْرية– الليبية من 1951– 1969م، ص305.

أما الصادرات المِصْرية إلى لِيبِيا خِلال نفس السنة فهي كما في الجدول التالي:-

السلعة	القيمة بالجُنيه المِصْري
الأرز	175 ألف جُنيه
الأقمشة القُطنية	394 ألف جُنيه
ملابس قُطنية	48 ألف جُنيه
زيت بذرة القطن	61 ألف جُنيه
أفلام السينما	15 ألف جُنيه
مصنوعات جلدية	21 ألف جُنيه
منسوجات ألياف صناعية	54 ألف جُنيه
مطبوعات وكُتب وكراسات	27 ألف جُنيه
البصل	7 آلاف جُنيه
الخضر الطازجة	3 آلاف جُنيه
الجُلود المدبوغة	31 ألف جُنيه
غزل القطن	9 آلاف جُنيه
الأحذية	32 ألف جُنيه
المصْنوعات الجلدية	3 آلاف جُنيه
ملبوسات حرير صناعي	4 آلاف جُنيه
الحلويات السُكرية	11 ألف جُنيه
المواد الدهنية الصالحة للأكل	8 آلاف جُنيه
مصْنوعات الجُلود	20 ألف جُنيه

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن هُناك زيادة في التعامل التِجاري بين البَلدين حيث بلغت الصادرات المِصْرية إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة 986.000 جُنيه في حين بلغت الواردات المِصْرية إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة 515.000 جُنيه وهذا يعني أن الميزان التِجاري كان في صالح جمهورية مِصْر العربية نظراً لتنوع صادراتها إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، كما أنها استطاعت أن تُحافظ على المركز الرابع في الدول المُتعاملة تِجارياً مع الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وهذا بفضل هذه الاتفاقية[1].

جاءت بعْد هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى، ففي 20 يناير سنة 1958م تم التوقيع في القاهرة على اتفاقية تسْهيل مرور السيارات بين جمهورية مِصْر العربية والْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة في وزارة الخارجية، حيث وقعها عن الجانب المِصْري الدكتور محمد فوزي وزير الخارجية آنذاك وعن الجانب الليبي الدكتور مُحي الدين فكيني وزير الخارجية الليبي، وقد جاءت هذه الاتفاقية تعْديلاً لما سبقتها من اتفاقيات[2].

وسعياً من الحُكومة المِصْرية على أن لا تنفرد دولة بعينها على السوق الليبي من حيث عملية الاستيراد والتصْدير نظراً لأن ذلك يؤثر على السوق المِصْري الذي رأى في لِيبِيا مُتنفساً اقتصادياً وتِجارياً لمُنتجاته، وهو ما نتج عنه توقيع اتفاقية جديدة للتِجارة والدفع بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية[3] في يونيو سنة 1960م و نَصت على أن يتم الدفع بين البلدين بالجُنيه الإسترليني وذلك بالنسبة لجميع الصفقات ،وأن التسوية بينهما سوف لن تتم إلا إذا زاد عجز إحْدى الدولتين مع الأخرى عن 750.000 جُنيه إسترليني، ونَصتْ أيضًا على إنشاء مراكز تِجارية بين البَلدين وكذلك

---

[1].عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصْرية- الليبية من 1951- 1969م، ص ص 305-307.

[2]. عبد العظيم مهيدي أحمد صميدة، مرجع سابق، ص 289.

[3]. سعد إدريس سعيد، المواقف السياسية الليبية من القضايا العربية خلال العهد الملكي 1951-1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عُمر المُختار، البيضاء، 2016م، ص66.

إضافة سِلع جديدة في حجم التبادل التِجاري مثل الموز والزيتون والحلفا والبوتاجاز والثلاجات وإطارات السيارات وأيضًا التعاون السياحي والاشتراك في المعارض وتسْهيل إقامتِها سنوياً بالتبادل[1].

توصل البَلدان في 24 يوليو سنة 1968م إلى تعْديل اتفاق التِجارة والدفع واستبداله باتفاق تِجاري جديد ترك أداء المدفوعات عن العمليات التِجارية أداءً فورياً بعُمْلة قابلة للتحْويل، وقد اعترض صندوق النقد الدولي على اتفاقيات الدفع بين البلدين الأعضاء في هذا الصندوق فهي من وجهة نَظره وسيلة غير طبيعية لتوجيه التِجارة الخارجية للدول الأعضاء وجهة غير طبيعية ولا تُساعد على تطْوير التِجارة الدولية في اتجاهات طبيعية على التخصص والمُنافسة[2].

لاشك في أن الهدف من كل هذه الاتفاقيات هو توطيد ودعم الروابط الاقتصادية والتِجارية بين البَلدين، وتذليل كل الصعوبات التي تواجه التبدل التِجاري بينهما، إلا أن الظروف والمُتغيرات التي تطرأ على البَلدين من وقت لآخر لعِبتْ دورًا مِحْوريًا في حركة التبادل التِجاري بين البَلدين والتي سيتم الحَديث عنها وعن أثرها في عملية التِجارة خلال الفصل القادم.

---

[1]. التقرير السنوي الخامس لمجلس إدارة البنك الوطني الليبي، مرجع سابق، ص71.

[2]. عبد الرحيم النعاس، التعاون الاقتصادي بين لِيبِيا والدول الأخرى، ص27.

ثانياً: الأسواق والشركات والوكالات التِجارية

اشتهر سُكان لِيبِيا بتربية الحيوانات، وهي من أهم المِهن في لِيبِيا سواءً في بَرْقَة أو في سهل جفاره بطَرَابُلسَ، وكذلك في أجزاء من الجبل الغربي، حتى أن الدخل الليبي من الثروة الحيوانية يُعادل ثلث الدخل من الثروة الزراعية، وعلى العكس من الزراعة نجد أن تربية الحيوانات في لِيبِيا تتمركز في الإقليم البرقاوي، حيث أن نسبة بَرْقَة من مجموع الحيوانات في الْمَمْلَكَة اللّيبيَة حوالي 60% ونظراً لكثرة الحيوانات وخاصةً في بَرْقَة[1]، وانخفاض الطلب عليها في السوق المحلية بسبب تدني الوضع الاقتصادي قبل اكتشاف النفط، جعلها تحْتل المركز الأول في الصادرات الليبية للخارج وكما هو معْروف فقد كانت مِصْر سوقاً تقليدياً للأغنام الحية القادمة من لِيبِيا[2].

كانت في البداية تُصدر الحيوانات سيرًا على الأقدام، ثم صارت تُنقل بالسيارات وتُباع على مسؤولية مُرسلها في أحد أسواق مِصْر الكبيرة الموجودة بين السلوم والإسكندرية مثل سوق الحمام وسيوة وسيدي براني ومرسى مطروح[3] إلا أن الأغلبية- بحسب رواية أحد التُجار- يتجهون للتسْويق إلى سوق الحمام فهو يبعد عن الحُدود الليبية حوالي 600 أو 650 كم وهو قريب من الإسكندرية[4] وكان التُجار بعْد إتمام عملية بيع المواشي وما يحْملون من زبدة وزيت زيتون يتجهون إلى الإسكندرية لشراء بعْض الحاجات[5] ويوجد في الإسكندرية سوق المغاربة المعروف وهذه التسمية جاءت نسبة لليبيين حيث كان سُكان مِصْر يُطلقون عليهم اسم مغاربة ويوجد في سوق المغاربة شارع يُسمى "زُقاق

---

(1) . Mansor Kikhiashe nomadisme pastoral en cyrenaique septentrionale, marseille, 1968, p98.

(2). أسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البيئة الاجتماعية في لِيبِيا 1955-1969م، طَرَابُلسَ، المركز الوطني للمحْفوظات والدراسات التاريخية، 2009م، ص173.

(3). إبراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص 237.

(4). رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض الجويفي، رواية سابقة.

(5). رواية الاستاذ يوسف علي شرمدو، رواية سابقة .

المغاربة" وكذلك "زنقة الستات" وهي موجودة إلى يومنا هذا ويُحاك في هذا السوق أفضل الأزياء الشعبية الليبية مثل– كاط ملف– والتي يُشار إليها بالطرازة الإسكندرانية لجودة قماشها ورونق تفصيلها،[1] ثم يتجه التُجار إلى لِيبيا ويحْمِلون معهم بعْض البضائع التي يقومون بعرضها في الأسواق الليبية، حيث كانت مدينة بنغازي من اهم المراكز التِجارية في لِيبِيا ويوجد بها سوق الظلام المعْروف الذي كان مقصدًا لسُكان الدواخل الذين يقومون ببيع مُنتجاتهم الحيوانية والزراعية وشِراء ما يلزمهم من هذا السوق وكان هُناك تُجار مُستعدون لشراء الحُبوب والحيوانات من أبناء مناطق الدواخل ويُعيدونها للتصدير[2].

أُشتُهرت متاجر سوق الظلام ببنغازي ببيع جميع أنواع الأقمشة الصوفية، والقطنية والعُطور والمواد الغِذائية وغيرها[3]، وكان هذا السوق قديمًا يحْتوي على بضعة دكاكين صغيرة إلا أنه ومع مرور الزمن تطور فأنشِأت به دكاكين جديدة وأصبح يضم أكثر من مائة دُكان يُباع فيها أحْدث الملابس، والمصْنوعات الغربية والشرقية، إضافة إلى الذهب والساعات وغيرها.

وترجع تسْميتهُ بسوق الظلام لأنه قديمًا كان عبارة عن مجموعة دكاكين صغيرة توجد بجانب بعْضِها البعْض ،وسقف السوق مُغطى بالأخشاب، التي تُستخْرج عادةً من شجرة النخيل وتُسمى "الكرناف– القنطرة" وقد حَجبتْ هذه الأخشاب ضوء الشمس عن داخل السوق فأصبحتْ الإضاءة بداخله ضئيلة وبذلك أُطلق عليه اسم سوق الظلام[4] ، وتوجد في بَرْقَة أيضاً أسواق صغيرة مثل سوق البيضاء ومسة ومراوة هي أيضًا تُباع فيها المُنتجات المِصْرية [5] أما عن طَرَابُلسَ فقد كانت تجارتها

---

[1]. فرج عبد العزيز نجم، مرجع سابق، ص225.

[2]. وهبي أحمد البوري، مُجتمع بنغازي في النِصف الأول من القرن العشرين، لِيبِيا، مجلس الثقافة العامة، 2008، ص67.

[3]. إبراهيم أحمد المِهدوي، حكاية مدينتي بنغازي، بنغازي، مكتبة 17 فبراير، ط2، 2013، ص 143.

[4]. علي عبد اللطيف، سوق الظلام، مجلة لِيبِيا الحديثة، ع (5) ، س 7، 1969م، ص ص 39–41.

[5]. Nafisa IBRAHIM, Dynamiques rurales et mutaions soclo LiByes 2009, p146.

تتجه إلى الأسواق الأوروبية بصورة رئيسية ولعل السبب في ذلك هو قرب موانيها من إيطاليا والتي كانت أكبر سوق للصادرات الليبية[1].

وأهم الأسواق في مدينة طَرَابُلسَ سوق المُشير، وقد تأسس هذا السوق في العهد العُثماني ويرجع سبب تسميتهُ بالمُشير، لأن مؤسسهُ كان يحْمل رُتبة مُشير في الجيش العُثماني، ويوجد فيه مجموعة من الصناعات اليدوية كصناعة النُحاس والحرير وكذلك دكاكين لبيع الذهب والفضة والأقمشة وغيرها، كما تُباع فيه أيضًا بضائع مِصْرية تقليدية كقطع الأثاث وبعْض المناظر وهي على شكل قطعة مُستديرة نُحاسية أو معْدنية منحوت بداخلها صورة الأهرامات أو تمثال ابو الهول وغير ذلك من الآثار المِصْرية ويوجد به أيضًا مواد غذائية مُستوردة من مِصْر[2].

وقد عانت ولاية فزان سابقًا من مُشكلة تسْويق المواشي حيث لا يوجد سوق لها في بَرْقَة وطَرَابُلسَ، إذ إن لكل منهما كفايتهُ من الحيوانات، وعلى الرغم من وجود سوق خارج الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة لهذه الحيوانات إلا أنه كان يتعذر تصديرها إلى مِصْر بسبب آلاف الكيلومترات التي تفصل فزان عن مِصْر وأيضًا تعْزلها عن موانئ بَرْقَة وطَرَابُلسَ، ولكن بعْد أن استقرت الأوضاع تم التخطيط لشق طريق بين فزان والطريق الساحلي و استخدام الثلاجات الحديثة، وهكذا يتم تصْدير الحيوانات من فزان مذبوحة إلى سوق مِصْر والبحْر المُتوسط[3].

كانت نِسْبة الدخل في الماضي منخفضة في الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، لذا فإن الطلب على السِلع المُستوردة كان محْدودًا، غير أن هذا الوضع تغير تمامًا بعْد اكتشاف النفط وما نتج عنه من ارتفاع

---

[1]. حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص 335.

[2]. رواية السيد محمد نجيب العزابي، من سكان طرابلس وقد عمل في سوق المشير فترة الستينات، مُقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة بتاريخ 19-1- 2019، بطَرَابُلسَ.

[3]. إبراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص ص 236-237.

في مُستوى الدخل ما أدى إلى ازدياد الطلب على السِلع والخدمات[1]، لذا رأت الحُكومة المِصْرية أن فتح أسواق جديدة في لِيبيا يُمَكِنُها مِن الحُصول على العُملات الصعْبة، التي كانت تحْتاجها تلك الفترة نظرًا لما كانت تمر به من أوضاع اقتصادية وتِجارية خاصة بعْد الحِصار الاقتصادي الذي فُرض عليها من الدول الكُبرى نتيجة لحرب 1967م، لذلك قامت بإرسال وفد مِصْري إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة في أكتوبر سنة 1967م لدراسة احتياجات السوق الليبية من الأثاث لتسْويق مُنتجات الأثاث المِصْري إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، كما بحثت الجِهات المسؤولة في جمهورية مِصْر العربية الخُطوات المُهمة لتوسيع نشاط المُقاولات في خارج مِصْر وعلى الأخص في الدول العربية ومنها لِيبِيا وقد أوضح رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمُقاولات السيد علي السيد ما لهذا النشاط من أرباح سنوية تعود على مِصْر بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة للعمل لآلاف من الأيدي العاملة المِصْرية، وأكد بأنه من الضروري أن يكون لجهاز المُقاولات نشاط أكبر في الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وأوسع حتى يحِل محل الشركات الأجنبية[2].

ونتيجة لتَحسن مُسْتوى دخل الأفراد زاد الطلب على اللحوم ومُنتجاتها وكذلك زيادة استهلاك اللحوم أجبر الحُكومة الليبية إلى استيراد المواشي، وهكذا أصبحتْ لِيبِيا تسْتورد المواشي بعْد أن كانت مُصدرة لها[3]، مما جَعَل الحُكومة المِصْرية تقوم بإنشاء سوق حُرة لتِجارة الأغنام بمنطقة السلوم لتصْديرها إلى الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة بسِعْر ثلاثمائة جُنيه استرليني للطن[4]. كما استقبلت الدوائر الاقتصادية بجمهورية مِصْر العربية وزير الاقتصاد الليبي السيد أحمد يونس نجم باهتمام بالغ والذي جاء لزيارة القاهرة بناءً على دعوة من نظيره وزير الاقتصاد المِصْري لحضور السوق الحُرة التي تم افتتاحها بشكل

---

(1). Shukri chaneme The oil industry and the LIBYAN Econom, the past, the present and the Ltkly future, London, 1987, p48.

(2). منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص ص 216–217.

(3). أحمد علي القنيش، المُجتمع الليبي ومُشْكلاته، طَرَابُلسَ، دار مكتبة النور، (د، ت)، ص 239.

(4). منى محمد حسونة السعْدي، مرجع سابق، ص 220.

رسمي بمنطقة السلوم[1]، وقد وضعت شروط للأغنام التي تُعرض بالسوق الحُرة بالسلوم وطريقة بيعها للتُجار الليبيين مما يضمن الحُصول على العُملات الصعْبة والمُحافظة على الثروة الحيوانية بصحراء مطروح، هذا وسمحتْ بنزول التُجار الليبيين إلى السلوم وحُصولهم على تصْريح مؤقت من إدارة الجوازات بها واستبدال العُملات الليبية و الإسترلينية بعُمْلة مِصْرية عن طريق البنك الأهلي بمطروح، كما تخطر السِفارة المِصْرية في الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة عن كمية الأغنام المعْروضة للبيع في السوق ونشرها على التُجار الليبيين والراغبين في شرائها[2].

إضافة إلى ما سبق لعِبتْ المعارض أيضًا دوراً كبيراً في عملية التسْويق بين الدولتين، فنظراً لما تتمتع به الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة من موقع استراتيجي هام شجع المسْؤولين في قطاع التِجارة على دراسة موضوع إقامة معْرض دولي في طَرَابُلسَ[3]، حتى يتسنى للتاجر الليبي أن يرى التطورات في العالم من خلاله والاتصال برجال الاعمال في الخارج، وفي المُقابل يسْتطيع التاجر الأجنبي أن يرى التقدم والازدهار الذي حققتهُ الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة في غضون فترة استقلالها ومن هذا المُنطلق تم تأسيس معْرض طَرَابُلسَ الدولي بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 22 فبراير 1959م[4]، وقد كانت إدارة معْرض طَرَابُلسَ الدولي تقوم بتوجيه الدعوة لجميع الأفراد والمؤسسات والشركات في البِلاد العربية الشقيقة للاشتراك في دورة المعْرض مُذكرة اخونها العرب بأهمية توثيق التعاون التِجاري الذي هو المِفتاح الحقيقي للتعاون في جميع المجالات الأخرى[5].

---

[1]. مجلة لِيبِيّا الحديثة، زيارة وزير الاقتصاد الليبي للقاهرة، ع 10، س 7، 1968م، ص6.

[2]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص 220.

[3]. مجلة هذه لِيبِيا، مرجع سابق، ص54.

[4]. نوري عبد السلام بريون، مرجع سابق، ص 161.

[5]. مجلة المعرفة، معرض طَرَابُلسَ الدولي لسنة 1963م، ع 252، س 10، 1963م، ص7.

وقد اهتمت وزارة الاقتصاد والتِجارة بالمُشاركة في المعارض الدولية منذ سنة 1960م حتى أوائل سنة 1969م، فقد شاركت في مجموعة كبيرة من المعارض الدولية والأسواق وكان أهمها مُشاركتها في سوق القاهرة الدولي بجمهورية مِصْر العربية وقد تكررت مُشاركتها في هذا السوق أكثر من مرة، وتُعْتبر المعارض والأسواق الدولية من أهم الوسائل التي تُساهم في تقارب الشُعوب ودعم العلاقات بينها وعقد الصفقات التِجارية وتبادل الخِبرات والمعْرفة[1].

وتنفيذًا لِما جاء في بنود الاتفاقية التِجارية بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية سنة 1965م والتي نَصتْ على إقامة المَعارض المُشتركة بين البَلدين[2]، فقد اشتركت مِصْر ضمن ثمانية وعشرين دولة في معْرض طَرَابُلسَ الدولي في دورتهِ السادسة وقد أشادتْ الدوائر الليبية بالجناح المِصْري في المعْرض.

وفي الدورة السابعة لمعْرض طَرَابُلسَ الدولي الذي افتتحهُ رئيس الوزراء الليبي السيد عبد الحميد البكوش نيابة عن الملك محمد إدريس السنوسي في 11- إبريل- سنة 1968م واستمرت الدورة 22 يوماً، شاركتْ مِصْر ضمن ثلاثين دولة، وهَدفت الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة من إقامة هذا المعْرض إلى تحْقيق الأهداف التِجارية المُشتركة إلى جانب التعْريف بالمُشاركين وبنشاطاتهم المُختلفة فضلاً عن التعْريف بلِيبيا وتُراثها وإمكانياتها، وأيضًا تشجيع العلاقات التِجارية مع سائر دول العالم وتحْسين شروط التِجارة بما في ذلك تنويع مصادر وارِداتِها، ولتوثيق التعاون التِجاري المُثمر بين جمهورية مِصْر العربية والْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، وحرصتْ الأولى على الاشتراك في هذا المعْرض، وقد امتاز جناحُها بجمال معْروضاته وبلغت مساحتهُ ألف متر مربع، واشترك فيه عدد كبير من المؤسسات والشركات المِصْرية

---

[1]. مجلة لِيبِيا الاقتصادية، أضواء على المعارض الدولية ومُساهمة لِيبِيًا فيها، مجلة نِصف شهرية، طَرَابُلسَ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، 1969م، ص ص 18-19.

[2]. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة "غير مُصنفة" التعاون الخارجي، موضوعهُ التبادل التِجاري بين لِيبِيا ومِصْر، رقم الملف م/ 8/ 20/ 61 ،1956 م .

وتميز بارتفاع مبيعاته، التي بلغتْ ثمانية عشر ألف جُنيه هذا المبلغ ارتفع عن مجموع المبيعات المِصْرية في عامي 1966م و 1967م وفازت جمهورية مِصْر العربية ضمن هذه الدورة بجائزة المعرض مع سبع دول كُبرى[1].

أمَّا عن الشركات والوكالات التِجارية فمن المعْروف أن لِيبيَا قبل اكتشاف النفط كانت تعْتمد في تِجارتها على الزراعة والرعي، ففي عام 1951م كان حوالي 80% من السُكان يعْملون في الزراعة[2]، وخاصةً في طَرَابُلسَ حيث كانت السِلع الزراعية المُباعة تبلغ ثلاث أضعاف ما يُباع من المواشي ومنتجاتها[3]، وتأتي حرفة الرعي بعد الزراعة فحوالي 40% من السُكان يقومون بهذه المِهنة وتتركز مُعظم الحيوانات في بَرْقَة حيث يُعْتبر الرعي المِهنة التقليدية فيها وقيمة مبيعات المواشي ومنتجاتها في هذا الجزء من البِلاد تزيد عن قيمة مبيعات السِلع الزراعية مُجتمعة[4].

كان التاجر الليبي في السابق يقوم بتصْدير ما يفيض عن الاستهلاك المحلي إلى الخَارج وأغلب ما يتم تصْديره هي المُنتجات الزراعية والحيوانات ومنتجاتها كما تاجر بعْضهم بمُخلفات الْحَرْب، وكانت التِجارة بالنسبة للتاجر الليبي وسيلة لسد حاجاتهم وفقاً لمُتطلبات المرحلة فعملية التِجارة تُدار على مُسْتوى أفراد، حتى المؤسسات أو الشركات التِجارية إن وجدت فإنها تُدار من شخص واحد في حين أن المؤسسات التي تسْتخدم شخصين أو أكثر كانت محْدودة للغاية بسبب الاقتصار في توزيع البضائع وتسْويقها على محلات صغيرة جداً لم ترقَ إلى مُستوى الأسواق التِجارية الكُبرى[5]،

---

[1]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص ص 218–219.

[2]. راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من المُحيط إلى الخليج، القاهرة، مكتبة النهضة المِصْرية، ط2، 1968م، ص324.

[3]. حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص315.

[4] . Mansor Kashia's optic, P98.

[5]. أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص193.

وكذلك نقص الخِبرة التِجارية لدى التُجار الليبيين فلم تكن لدى التاجر الليبي الخِبرة الكافية في مجال التِجارة حتى يقوم بتوسيعها وإنشاء شركات ووكالات تِجارية[1].

ونظرًا لقلة الخِبرة التِجارية وعدم توفر رؤوس الأموال لدى التاجر الليبي فقد استمرت إدارة القِطاع التِجاري في الفترة ما قبل سنة 1967م، في يد عناصر أجنبية وكان أغلبهم من اليهود والإيطاليين؛ ويرجع سبب ذلك إلى خبرتهم الطويلة في المجال التِجاري[2].

اشتغل مُعْظم التُجار الليبيين بتجارة التجزئة باستثناء القليل منهم الذين اشتغلوا بتجارة الجُملة في المواد الغذائية، واعتمدوا على الأجانب بطريقة مُباشرة أو غير مُباشرة، وبعْد عام 1955م، اتسعت السوق الليبية، بعْد أن بدأت شركات التنقيب عن البترول[3] ولاحظ المسْؤولين على الاقتصاد والتِجارة في الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة سيطرة العناصر الأجنبية عليها فقد أصبحتْ الشركات والوكالات التِجارية مُحْتكرة من قِبل الأجانب أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

بدأت وزارة الاقتصاد والتِجارة بالْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة بدراسة موضوع سيطرة العناصر الأجنبية على الشركات والوكالات التِجارية وتوصلت إلى سَن تشْريع خاص بالشركات والوكالات التِجارية من أجل حصر نشاطها في أيدي الليبيين[4]، ومن هُنا صَدر القانون رقم 15 لسنة 1959م الخاص بالشركات والوكالات التِجارية وبصدوره بدأت المرحلة الأولى لتليب الشركات والوكالات التِجارية وقد نَص على ضرورة اشتراك رأس المال الليبي مع رأس المال الأجنبي عند تأسيس الشركات بحيث لا يقل ما يملكه

---

[1]. رواية السيد عبد المولى عوض لنقي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في العهد الملكي ، مقابلة مسجلة أجرتها الباحثة بمدينة بنغازي بتاريخ 27-9-2017م

[2]. نجاح عبد الكريم، العلاقات الاقتصادية الليبية- الإيطالية في العهد الملكي 1951-1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عُمر المُخْتار، البيضاء، 2017م، ص47.

[3]. أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص194.

[4]. نوري عبد السلام بريون، مرجع سابق، ص ص 168-169.

الليبيون في رأس مالها عن نسبة 51% و قصر مزاولة الأعمال التِجارية البحْتة والاستيراد والتصدير على الليبيون فقط وهذا القانون يُطبق على الشركات وكذلك الوكالات التِجارية[1].

استطاعت وزارة الاقتصاد والتِجارة من أن تكبح جِماح الاحتكار الذي اتصف به الأجانب إلى حدٍ ما في المرحلة الأولى من عملية التليبب، ثم جاءت المرحلة الثانية بصدور قانون سنة 1967م والذي نَص على أن يكون الوكيل لِيبِياً سواء شخصاً أو شركة رأس مالها ليبي 100% وقد أعطت مدة مُحددة تنتهي في يوليو 1969م حيث تكون جميع الوكالات يملُكها ويُديرها الليبيون وحْدهم[2].

لقد دفعت هذه العملية عددًا لا بأس به من الليبيين لامتلاك شركات خاصة ساهمت في دفع عملية التِجارة بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية ونذكر منهم على سبيل المِثال السيد عمر قزح وهو تاجر من سكان مدينة بنغازي يمتلك عدد كبير من المواشي وكان يُتاجر بها مع مِصْر في الماضي واستطاع ان يؤسس شركة باسم عمر قزح مقرها ميدان البلدية ببنغازي وتعمل الشركة على تصدير الجلود والشعر والأصواف إلى جمهورية مِصْر العربية وتسْتورد مواد البِناء وغيرها[3]، وأيضًا السيد علي أحمد النايض من سُكان طَرَابُلسَ وقد كان سابقاً يُتاجر بمُخلفات الْحَرْب وقام بتأسيس شركة خاصة تحْت اسم علي أحمد النايض في طَرَابُلسَ ولها فرع في بنغازي وتخْتص بالاستيراد والتصدير وكذلك المُقاولات، وكذلك السيد توفيق غرغور الذي تمكن من تطوير تجارته وأسس شركة توفيق غرغور وأولاده في طَرَابُلسَ وتعْمل على التصْدير والاستيراد بشكل عام وخاصةً في الحمضيات وكانت تُصدر إلى أغلب المُدن العربية وعلى رأسها القاهرة والإسكندرية وبور سعيد[4]. وغيرهم من التُجار

---

[1]. محمد ماهر، نظام الشركات في لِيبِيا، مجلة لِيبِيا الاقتصادية "مجلة نِصف شهرية"، طَرَابُلسَ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، 1969، ص10.

[2]. نوري عبد السلام بريون، مرجع سابق، ص 170.

[3]. غرفة التِجارة والصناعة بطَرَابُلسَ، المُرشد التِجاري، ص152.

[4].غرفة التِجارة والصناعة والزراعة بطَرَابُلسَ، الدليل التِجاري لسنة 1966م، ص ص 460-461.

الذين استطاعوا أن يُطوروا تجارتهم ومحلاتهم لتُصبح أسواقاً تِجارية، كما استطاع آخرون أن يفتحوا شركات في جمهورية مِصْر العربية مثل السيد عياد عوض التاجوري الذي أسس شركة استيراد وتصدير في الإسكندرية بشارع سوق الطباخين، ولها فرع في القاهرة بسوق التوفيقية وكانت الشركة تُصدر الى لِيبِيا الأقمشة والأحذية والجُلود والأرز والمُنتجات المِصْرية الزراعية والصناعية وتَسْتورد من الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة الأغنام والزيت والصوف الخام[1].

هذا فيما يَخُص دور التُجار الليبيين في عملية التبادل التِجاري بين البلدين أما عن دور الشركات الحُكومية في عملية التبادل التِجاري بين البلدين فقد تم توقيع اتفاق بين الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية في يوليو 1954م لإنشاء شركة زراعية باسم الشركة الزراعية للشرق الأوسط برأس مال وقدره 250 ألف جُنيه ليبي وكان هدف هذه الشركة الليبية– المِصْرية استصلاح الأراضي في بَرْقَة بالتعاون مع المُزارعين الليبيين، كما أعلنت أيضًا عن قيامها باستصلاح أراضي أخرى في فزان وطَرَابُلسَ[2]، هذا وأشار وزير المالية الليبي علي العنيزي أنه لا مانِع لدى الحُكومة الليبية لتشغيل رؤوس الأموال المِصْرية في لِيبِيا، كما أعرب عن ترحيب حُكومتهِ واستعدادها لمنَحْ الشركات المِصْرية التي تتجه للعَمل في الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة جميع التسْهيلات المُمكنة ولذلك أشار إلى التسْهيلات المَمنوحة للشركة الزراعية للشرق الأوسط[3].

وقد أُتفق في يونيو سنة 1955م على قيام شركة مِلاحة بحْرية تُعْنى بنقل البضائع وخاصةً الأغنام بين الموانئ الليبية والموانئ المِصْرية، وشركة طيران للنقل الجوي بين البَلدين وكانتْ هذه

---

[1].غرفة التِجارة والصناعة والزراعة بطَرَابُلسَ الغرب، نشرة شهرية، ع43–44، س 5، مطبعة ماجي، 1958م، ص13.

[2]. عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصْرية– الليبية من 1951–1969م، ص307.

[3]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص207.

الشركات برؤوس أموال ليبية– مِصْرية، هذا وأنشأت شركة مِصْر للتأمين فرعًا لها في لِيبِيا[1]، وتحْديدًا في طَرَابُلسَ بشارع طهْران وهي شركة مِصْرية مُساهمة من كُبرى شركات التأمين في الشرق، وتقوم بجميع أنواع التأمين من حرائق، وسيارات، والحوادث، وكذلك النقل، وغير ذلك ويوجد لها وكلاء في جميع انحاء العالم وكان وكيلها في طَرَابُلسَ السيد مسْعود العقبي[2]، وأيضًا شركة مِصْر للطيران وكانت تقوم برحلات من القاهرة– بنغازي– طَرَابُلسَ وبالعكس وكان لها وكيل في طَرَابُلسَ وهو السيد محمد السنوسي جبر[3].

وقد جاء في رسالة بعثها السيد أحمد خيرت سعيد نائب وزير الخارجية ورئيس الوفد المِصْري إلى السيد مُحي الدين فكيني وزير الدولة ورئيس الوفد الليبي بناءً على ما جاء في المُحادثات التي دارت بين مُمثلي حُكومة جمهورية مِصْر العربية ومُمثلي حُكومة الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة ومن أجل دعم قطاع التِجارة والاقتصاد الوطني للبَلدين تُبَلِغ حُكومة الجمهورية المِصْرية حُكومة الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة بأنها ستعْمل على أن تكون الأفضلية للشركات الوطنية في كل من البَلدين المُتعاقدين فيما يتعلق بأعمال البُنوك والتأمين وقُصر اختيار الوكلاء التجاريين على مواطني كل من مِصْر ولِيبيَا[4].

وتعْزيزًا للعلاقات التِجارية وصل إلى القاهرة السيد صفي الدين السنوسي وصديق عابد السنوسي من أفراد الأسرة السنوسية في الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة في شهر فبراير سنة 1968م لحُضور الاحتفال الذي أُقيم في شبرا بمُناسبة افتتاح فرع شركة النقل الليبية في القاهرة[5].

---

[1].عبد العظيم مهيدي أحمد صميدة ، مرجع سابق، ص216.

[2].غرفة التِجارة والصناعة والزراعة بطَرَابُلسَ، المُرشد التِجاري، مرجع سابق، ص99. نشرة شهرية، ع43–44، س 5، مطبعة ماجي، 1958م، ص13.

[3]. جريدة الرائد، ع11، س2، 1958م، ص2.

[4]. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة رقم(50) التعاون الخارجي، موضوعه التبادل التِجاري بين لِيبِيا ومِصْر، رقم الملف م/8/ 20/ 61، أنظر المُلحق رقم 1.

[5]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص217.

ويعود الفضل للمملكة الليبية في احتواء الفائض عن الحاجة من الأيدي العاملة المِصْرية[1]، فلِيبِيًّا كدولة نامية بحاجة إلى تطوير قطاعها الإنتاجي بالخبراء والفنيين ونظرًا لعدم وجود خبراء في الصناعة من المواطنين الليبيين، ونقص الأيدي العاملة المُدربة تدريباً صناعياً وفنياً[2]، استعانت الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة بالعَمَالة المِصْرية في هذا المَجال، فعَلى سبيل المِثال كان عُمال مصْنع الأحذية في بَرْقَة جميعهم من العمالة المِصْرية، وعندما أُنشئ مرفق حكومي للطباعة مزود بأحدث الآلات لعمل جميع أنواع الطباعة كان الموظفون به مِصْريون[3].

وهكذا لم تقتصر العلاقات بين البَلدين على التبادل التِجاري فقط بل شَمِلتْ القِوى البشرية أيضاً حيث ارتفع عدد المِصْريين العاملين في الْمَمْلَكَة اللِّيبِيَّة خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كانوا يُشكلون ثلاث آلاف فقط أرتفع عددهم ابتداءً من سنة 1966م إلى عشرة آلاف مِصْري وأغلبهم من العُمال المَهرة والفنيين الذين فضلوا السفر إلى لِيبِيا لقرب حدودهم ورخص نفقات السفر إليها[4].

---

[1]. إتحاد الغرف التِجارية، مرجع سابق، ص264.

[2]. عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص375.

[3]. حسن سليمان محمود، مرجع سابق، ص ص 317-319.

[4]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص220.

ثالثاً: الغرف التِجارية في البلدين :

تقوم الدول بإنشاء الغرف التِجارية من أجل تنظيم تجارتها الداخلية والخارجية، فالغرف التِجارية لها دور كبير في التعْريف بالإنتاج كما تُمثل في دوائر اختصاصها المصالح التِجارية والصناعية والزراعية الإقليمية لدى السُلطات العامة، وتُعْتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة في الدولة[1].

وقد عرفت لِيبِيا ومِصْر نظام الغرف التِجارية منذُ زمن، حيث نظم المشروع المِصْري الغرف التِجارية بالقانون رقم 14 لسنة 1923م والذي تم تعديله بالقانون رقم 30 لسنة 1940م ثم صدر القانون رقم 189 لسنة 1951م وألغى القانون رقم 30 لسنة 1940م، وفي سنة 1955م تم إنشاء الاتحاد العام للغرف التِجارية المِصْرية[2].

أما بالنسبة للِيبِيا فقد تأسست غرفة التِجارة بطَرَابُلسَ سنة 1932م وفق قانون يُحدد نشاطها واختصاصها[3]، وعن بَرْقَة فقد جاءت الإشارة إليها في خِطاب العرش لأمير بَرْقَة السيد محمد إدريس السنوسي يوم افتتاح أول مجلس نيابي ديمقراطي لبَرْقَة في 12-6-1950م، وجاء نَص الخِطاب كالتالي:-

" لقد واجهت حكومتي عند تأليفها أزمة في ركود الحركة التِجارية فراحت تتقصى أسبابها ودواعيها فوجدت أن أهم العوامل فيها كان تسرب مالية البِلاد بطرق مشروعة وغير مشروعة إلى الخارج وإغراق أسواق البِلاد بكميات كبيرة من البضائع التي يُعد مُعْظمها من الكماليات لذلك عمدتْ حكومتي إلى

---

[1]. رواية السيد أبو بكر سعد الطلحي، مراقب الاقتصاد بمدينة البيضاء سنة 1974م، مُقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة في مدينة البيضاء بتاريخ 16-7-2019.

[2]. ممدوح طنطاوي، قانون الغرف التِجارية، الإسكندرية، (د، ن)، 2008م، ص9.

[3]. غرفة التِجارة والصِناعة والزراعة بطَرَابُلسَ، إحْصائية سنة 2006م، ص4.

اتخاذ التدابير الفعّالة للتغلب على هذه الأزمة فكانت خطوتها الأولى في هذا المِضمار تأسيس الغُرفة التِجارية"[1].

وقد جاء في حديث السيد أحمد الصويدق أن الغُرفة التِجارية ببنغازي أُنشأت منذُ زمن إلا انها لم تُسجل بشكل رسمي إلا في سنة 1954م وكانت تُعْرف في البداية باسم النادي التِجاري[2].

وقد كان للغرف التِجارية المِصْرية الليبية قوانين ولوائح تُنظمها وتُحدد مهامها[3]، وعادةً ما تتألف هذه الغرف من مُمثلي المؤسسات، والشركات التِجارية، والصناعية، والزراعية، وأصحاب المِهن الحُرة المُسجلين بسجل الغُرفة والمُسددين لرسومها السنوية[4].

وأما عن اختصاصاتها ومهامها فهي تعْمل على تمثيل الهيئات والمُنظمات والمصالح التِجارية والصناعية في المؤسسات والمؤتمرات، التي تستدعي المُشاركة فيها، وكذلك جمع المعْلومات، والبيانات، والإحْصائيات، التي تهم التِجارة والصناعة وتزويد الجهات والأشخاص ذات العلاقة بها، كما تعْمل أيضاً على تقديم الاقتراحات والتوصيات للجهات المُخْتصة من أجل تطوير وتنظيم التِجارية والصناعة[5]، إضافة إلى الاشتراك في الندوات، والمؤتمرات، والمَعارض التِجارية وإيفاد الوفود التِجارية واستقبالها وإبرام العقود معها وإصدار النشرات والأدلة الاقتصادية والتِجارية والشهادات عن أصل البضائع والمُنتجات الوطنية وعن أسعار السِلع وكافة المحاصيل والتصديق على مقدرة الكفالة المالية

---

[1]. الأمير محمد إدريس السنوسي، خطاب العرش يوم افتتاح أول مجلس نيابي ديمقراطي لبَرْقَة المُستقلة، 12-6-1950م، ص ص5-6.

[2]. رواية السيد أحمد عبد السيد الصويدق، رواية سابقة .

[3]. ممدوح طنطاوي، مرجع سابق، ص9.

[4]. محمد عبد المجيد سالم أصيل، الزراعة في لِيبِيا، 1951-1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، طَرَابُلسَ، 2013، ص288.

[5]. رواية السيد عبد المولي عوض لنقي ، رواية سابقة .

والصفة التِجارية ودرجتها، وفض المُنازعات في الداخل والخارج عن طريق نظام التوفيق والتحكم، والتصديق على الأوراق والبيانات المُتعلقة بالنشاط التِجاري[1].

كما جاء في نَص الاتفاقية التي عُقدت بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية سنة 1956م على إقامة غرفة تِجارية مُشتركة مِصْرية– ليبية، وقد تم تبادل الرسائل في هذا الشأن بين السيد الصديق المُنتصر سفير الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة، لدى جمهورية مِصْر العربية والسيد عبد الفتاح حسن نائب وزير الخارجية في 23 سبتمبر 1956م، حيث أكدت المُحادثات رغبة الدولتين الصادقة في تدعيم الروابط التِجارية بين البلدين وتنمية التبادل التِجاري بينهما عن طريق إنشاء غرفة تِجارية مُشتركة مِصْرية – ليبية تُساهم في إيجاد التعارف التِجاري بين التُجار الليبيين والمِصْريين في حدود القوانين واللوائح المعْمول بهال في كلاٌ من الدولتين[2].

وعلى الرغم من توقيع هذا الاتفاق بين الدولتين إلا أن الغرفة التِجارية المُشتركة لم تُفعّل خلال تلك الفترة وبحسب حديث بعْض الشخصيات التِجارية في كل من لِيبِيا ومِصْر فإن الغُرفة التِجارية المُشتركة لم تُفعل إلا في سنة 1991م هذا بحسب حديث السيد إبراهيم الجراري الرئيس الحالي للغرفة التِجارية المُشتركة الليبية– المِصْرية وكذلك السيد ممدوح طنطاوي مُستشار الغُرفة التِجارية بالإسكندرية وكذلك السيد محمد حسن حسين عضو الشُعبة العامة للمِصْدريين بالاتحاد العام للغرف التِجارية المِصْرية وأيضًا السيد عبد الرازق عوض عبد الرازق المُلحق التِجاري الليبي في مِصْر من سنة 2012-2018.

وبشكل عام فقد لَعِبتْ الغُرف التِجارية دوراً هاماً في عملية التبادل التِجاري بين الْمَمْلَكَة اللّيبِيَّة وجمهورية مِصْر العربية وذلك عن طريق التعْريف بالصناعات المِصْرية وكذلك بالشركات والوكالات

---

[1]. محمد بن يونس– نبيل سعيد، مرجع سابق .

[2]. محمد بن يونس– عبد الحميد النيهوم، مرجع سابق، ص20.

التِجارية للتُجار الليبيين والمِصْريين هذا بالإضافة إلى إرسال الوفود عن طريق الغرف التِجارية بين البَلدين ففي شهر ديسمبر سنة 1968م أرسلت الحُكومة الليبية وفد الغُرفة التِجارية الليبية برئاسة السيد محمد الزريك أحد كِبار رجال الأعمال الليبيين والسيد محمد عبد اللطيف والسيد محمد يحيى القطعاني والسيد صالح بن شتوان بدعوة من الشركة العربية للتِجارة الخارجية لإجراء مُباحثات تِجارية والاتفاق على استيراد المنتوجات والمواد الغِذائية ومواد البِناء.

كما بدأت مُباحثات بين وفد الغُرف التِجارية الليبية والمسْؤولين في مؤسسة التِجارة المِصْرية لبحث إمكانيات زيادة الصادرات المِصْرية من السِلع الصِناعية إلى لِيبِيا، وقام الوفد الليبي الذي ضم مندوبين عن الغُرفة التِجارية في بنغازي بزيارة المصانع المُخْتلفة في جمهورية مِصْر العربية[1].

[1]. منى محمد حسونة السعدي، مرجع سابق، ص223.

الفصل الرابع

معوقات التجارة بين البلدين

أولاً:- معوقات طبيعية

ثانياً:- معوقات بشرية

تتأثر عملية التبادل التِجاري بين الدول بعدة عوامل قد تكون سببا في ركودها أو عدم نشاطها بالشكل المتوقع لها، خاصة عندما تكون الدول ذات حدود مشتركة مثل ليبيا ومصر، فعلى الرغم من أن الدولتين تربطهما علاقات تاريخية قديمة، إلا أن حركة التبادل التجاري بينهما خلال فترة النظام الملكي في ليبيا لم تكن بالمُستوى المطلوب؛ ويرجع ذلك لعدة عوامل طبيعية وبشرية عَمِلت على إعاقة تطور هذه العلاقات رغم سعي الدولتان خلال تلك الفترة لتطوير العلاقات التجارية بينهما، الا أن هذه المعوقات جعلت التعامل التِجاري بينهما يتأرجح بين النشاط تارة والركود تارة أُخرى وكانت على الشكل التالي:-

اولا :معوقات الطبيعية:-

ساهمت الظروف الطبيعية في المملكة الليبية بشكل مباشر في عملية التبادل التجاري مع جمهورية مِصر العربية، فكما هو معروف أن الزراعة تشكل الدعامة الرئيسية للتِجارة بالمملكة الليبية- قبل اكتشاف النفط -[1]، التي كان يغلب عليها الطابع البدائي، كما أنها تقتصر على بعض الغلات الزراعية اللازمة للسكان، مثل القمح، والشعير، وبعض الخضروات، والزيتون[2]، ويعتمد انتاجها على مدى كمية الأمطار، التي كانت قليلة بوجه عام، ولا تسقط بانتظام ويتركز سقوطها خلال فترة قصيرة من السنة[3]، حيث كان التصدير في سنوات الجدب ينحدر بشكل كبير في المنتجات الزراعية؛ لعدم وجود فائض في الانتاج حتى يتم تصديره الى الخارج[4].

و إلى جانب ندرة المياه هناك عامل التربة، حيث نجد ما يزيد عن 90% من مساحة البلاد أراضي صحراوية جافة لا تساعد تكوينها على نمو النباتات فهي أرض فقيرة في محاصيلها الزراعية

---

[1]. شكري غانم، مرجع سابق، ص22.

[2]. محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط3، 1998م، ص159.

[3]. راشد البراوي، مرجع سابق، ص325.

[4]. نيكولاي بروشين، مرجع سابق، ص 412.

ونباتاتها الطبيعية[1]، وهو ما يجعل الزراعة تقتصر على مناطق محدودة من البلاد، وتتحول المحاصيل الزراعية التي تشكل فائضا ملموسًا في بعض السنوات الجيدة إلى سلع تصديرية، حيث يتم تصدير جزءًا منها إلى جمهورية مِصر العربية مقابل استيراد بعض السِلع الضرورية للاستهلاك المحلي كالسكر والشاي وبعض الاقمشة[2].

ويُعتبر من المعوقات أيضًا الاستغلال السيء لبعض النباتات؛ الذي يؤدي بدوره إلى خسارتها كمورد تِجاري مثل نبات الحلفا الذي يشكل مورد هام في ثروة المملكة الليبية وأسعاره مرتفعة، وكان يُستعمل في صناعة الورق[3]، وقد جرى اتفاق بين المملكة الليبية وجمهورية مصر العربية في شهر سبتمبر سنة 1956م لاستغلال نبات الحلفا الموجود في بعض المناطق الليبية وتصديره إلى مِصر لصنع الورق وجرت الاتصالات بين البلدين لبحث وسائل إمكانية تطبيق هذا الاتفاق[4]، وقد تأسست شركة حكومية في طرابلس لاستغلال نبات الحلفا إلا أن هدفها كان الاستغلال التجاري لهذا النبات ولم تهتم بالمحافظة عليه، ونظرا لقيام السكان بقلعه من جذوره أثناء جمعه لتصديره الأمر الذي يهدد بنفاذ هذا النبات وانقراضه في ليبيا [5].

وقد جاء في أحد التقارير البريطانية ان قيمة صادرات نبات الحلفا سنة 1960م كانت 144 ألف جنيه، ونبات الخروع 211 ألف جنيه وقد هبطت هذه القيمة الى 15 ألف جنيه و 11 ألف جنيه عام 1966م، وهي آخر سنة تدخل فيها هذه السلع قائمة الصادرات[6].

---

(1). FRANCOLS BURGAT, Opcit, p117.

(2). أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 184.

(3). إبراهيم أحمد رزقانة، مرجع سابق، ص 184.

(4).منى محمد حسون، مرجع سابق، ص 209.

(5). إبراهيم أحمد زرقانة، مرجع سابق، ص 184.

(6). أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 189.

وينطبق هذا أيضًا على حشيشة الأسبارتو وهي نبات بري ينمو في اجزاء كثيرة من منطقة الجبل في طرابلس و يُعد من الصادرات الليبية الرئيسية وهي غذاء جيد للحيوانات ولكن بسبب الإسراف في جمعها في السنوات الأخيرة أخذ إنتاجه في التضاؤل، ولذلك خسرت البلاد مثل هذا المورد الذي كان يُساهم بشكل كبير في عملية التبادل التجاري بين المملكة الليبية وعدة دول تأتي في مقدمتها جمهورية مِصر العربية[1].

وتأتي الثروة الحيوانية في المملكة الليبية في المركز الثاني بعد الزراعة كدعامة أساسية لقطاع التجارة قبل اكتشاف النفط، وخاصةً في برقة حيث يتم تصدير الحيوانات حية إلى جمهورية مِصر العربية، ونظراً لأن الأمطار في المملكة الليبية لا تسقط بانتظام حيث ينعدم سقوطها في بعض السنين مما يؤدي إلى ضياع المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية أيضًا، وذلك لأن المراعي تعتمد على الأمطار بشكل كبير، ونُلاحظ تأثير الأمطار في الثروة الحيوانية، ففي السنوات التي تسقط فيها الأمطار نجد أن المراعي تكفي لحوالي 85% من الحيوانات، أما في السنوات التي تتعرض لتذبذب الأمطار فتهبط كفاية المراعي إلى 50% مما يؤدي إلى موت أعداد كبيرة من المواشي يُقدر فيما بين 30% و 60% وضعف الباقي وقد يقضي برد الشتاء على أعداد كبيرة منها بسبب ضعف مقاومتها لبرودة الشتاء[2] وهذا ما يجعل التاجر يقوم ببيعها بأقل ثمن وذلك للتخلص منها حتى لا تموت جوعًا أو تضعف لدرجة تكون فيها قليلة النفع[3].

إضافة إلى الأحوال المُناخية تدخل تضاريس البلاد أيضًا في صعوبة التبادل التجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، فلو أخذنا المراكز التِجارية في البلدين' التي تتمتع بالكثافة

---

[1]. راشد البراوي، مرجع سابق، ص 329.

[2]. أحمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 206.

[3]. إبراهيم أحمد زرقانة، مرجع سابق، ص 237.

السُكانية والنشاط التجاري لوجدنا بُعْد هذه الأماكن بشكل كبير عن بعضها، فعلى الرغم من وجود حدود مُشتركة بين الدولتين، فإن المراكز التجارية بينها تفصلها حدود صحْراوية جافة تندر بها المُعْطيات السُكانية والاقتصادية، فمثلاً المسافة بين أقرب مركزين تجاريين وهما الإسكندرية وبنغازي تُقدر بحوالي 1000 كم وهنا تظهر مُشكلة التسويق حيث تكون تكاليف النقل آنذاك عالية بالإضافة إلى أن وسائل النقل البرية بطيئة جداً وذات حمولات صغيرة وغير اقتصادية[1].

وقد حاولت حكومة المملكة الليبية وحكومة جمهورية مِصر العربية استدراك ذلك عن طريق توقيع اتفاقية 1956م، التي جاء في أحد بنودها بأن تعمل الحُكومة المِصرية على نقل المواشي القادمة من ليبيا عبر الحُدود الليبية – المِصرية إلى الأسواق المِصرية في كل من الحمام ومطروح بواسطة السكك الحديدية المِصرية في عربات مفتوحة صالحة لشحن الحيوانات، وذلك بعدد كافٍ من القطارات كل أسبوع مع مراعاة الموسم يبدأ من فبراير إلى نوفمبر، وتكثر حركة تصدير الماشية من فبراير إلى يونيو[2].

---

[1]. رواية السيد يوسف علي شرمدو، رواية سابقة .

[2]. المركز الوطني للمحْفوظات والدراسات التاريخية، وثيقة رقم (55) ، ملف رقم م(61/20/8) موضوعه التبادل التجاري بين ليبيا ومِصر، 1956م .

ثانياً :معوقات البشرية:-

هُناك مجموعة من المعوقات البشرية، التي أدت إلى تأرجح عملية التبادل التجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، وعدم نشاطها بالشكل المطلوب ومن هذه المعوقات ما يلي:-

1_ الألغام:-

مثلت حقول الألغام التي زُرعت من قِبل القوى المُتحاربة خلال فترة الحرب العالمية الثانية عائقاً كبيراً لحركة التبادل التِجاري بين ليبيا ومِصر، وقد أثرت بشكل كبير على البُنية الاقتصادية والتجارية لليبيا على وجع التحديد؛ وذلك لأن الأراضي المزروعة بالألغام في جمهورية مِصر العربية كان معظمها صحراء قاحلة، لذا لم تتأثر بها بشكل كبير، كما هو الحال في ليبيا حيث بلغت مساحة المناطق المزروعة بالألغام حوالي عشرة آلاف كيلو متر مربع أي ما يُعادل27% من مجموع الأراضي الزراعية، وقد تركزت في منطقة البطنان التي كانت مسْرحاً لمعْظم العمليات الحربية، وقُدرت مساحة الأراضي الزراعية في منطقة البطنان والتي تسببت حقول الألغام في عدم استغلالها حوالي 938.850 هكتار [1].

كما شملت الأراضي المُلغمة أيضًا المراعي فقد قُدر عدد الحيوانات، التي نفقت بسبب الألغام في حُدود 25 ألف رأس وهذا العدد يشمل أربعة أنواع من الحيوانات وهي الأبل والضأن والماعز والبقر [2].

---

[1]. إدريس عبد الصادق رحيل، مرجع سابق، ص ص 84-85.

[2]. أحمد محمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وآثارها الاقتصادية والبشرية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1995م، ص 126.

وقد سببت الألغام أضرارًا جسيمة في الطرق البرية وكذلك في الموانئ البحرية حيث زُرعت الألغام في ميناء بنغازي وطبرق وطرابلس، كما زُرعت أيضًا في الطرق البرية التي تشمل الدروب والممرات في الصحراء والأودية والجِبال، حيث لا توجد طرق مرصوفة خلال تلك الفترة سوى الطريق الساحلي[1]، وقد ذكر أحد التُّجار أن الألغام كانت تُعيق حركة التجارة بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية لذلك عَمِل التُّجار على الاستعانة بخبراء من سُكان تلك المناطق لمُساعدتهم على تجنب هذه الحُقول والوصول بقطعانهم إلى الأسواق المِصرية، ولا شك بأن هذا كان يتطلب وقتًا طويلاً مما جعل عملية التصدير إلى مِصر عملية شاقة[2]، وقد عَمِلتْ حُكومة المملكة الليبية ما في وسعها من أجل حثْ الدول التي قامت بزرع هذه الألغام أثناء الحرب العالمية الثانية على تحْديد المناطق التي يوجد بها حُقول ألغام ونزعها أو إبطال مفعولها حتى يتسنى للدول استثمارها وكذلك لضمان سلامة السُكان إلا أنّ هذه الدول أهتمت بتطهير الموانئ البحْرية نظرًا لاعتمادها عليها في عملية التِجارة مع المملكة الليبية ولم تُعِر اهتمامًا أكبر للطرق البرية لعدم جدواها في عملية التِجارة بالنسبة لها[3].

2. التوجهات السياسية للبلدين وآثرها على التِجارة:-

انتهجت مِصر اتجاه قضية استقلال ليبيا سياسة مُنافسة الدول الكُبرى بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص في السيطرة على ليبيا[4] عن طريق الوِصايا أو ضمها للملكة المِصرية بِحُكم الموقع الجُغرافي وما يربطهما من تاريخ مُشترك، في الوقت الذي كان فيه الليبيين يبذلون ما في وسعهم من

---

[1]. أحمد محمد بشارة، المرجع السابق، ص 142.

[2]. رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض، رواية سابقة .

[3]. زينب محمد ابريدان، الموانئ البحرية في شمال شرق ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 2013م، ص 98.

[4]. مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المِصرية الليبية 1945-1969م، مِصر، الهيئة المِصرية العامة للكِتاب، (د. ت)، ص 118.

أجل إقناع هذه الدول على منحهم الاستقلال الكامل دون تجزئة للبِلاد أو وِصايا من أي دولة عربية كانت أم أجنبية [1].

وقد جاء في المذكرة التي قدمتها مِصر لمؤتمر وزراء خارجية الدول الكُبرى بأن تكون ليبيا جزءًا من المملكة المِصرية أو أن تكون لها حياة ذاتية داخل تلك المملكة أو توضع ليبيا تحت الوِصايا المِصرية أو وِصاية جامعة الدول العربية [2]، وعندما رأت مِصر إن إمكانية حصولها على الوِصاية أمرًا مستحيل طالبت بتعديل الحُدود المِصرية– الليبية بحيث تضم واحة الجغبوب وبلدة السلوم وبعْض الأماكن الأخرى إلى الأراضي المِصرية، ليس هذا فحسب بل طالب أمين الجامعة العربية آنذاك السيد عبد الرحمن عزام في حالة استحالة استقلال ليبيا فإنه من المناسب ضم برقة بالكامل إلى مِصر [3].

وما يؤكد أن مِصر كانت تعْمل على منافسة بريطانيا على ليبيا أنها عَمِلتْ على استمالة أهالي طرابلس إلى جانبها، نظراً لأن بريطانيا كانت قد عَمِلت على استمالة أهالي برقة أثناء الحرب العالمية الثانية[4]، ووعدتهم بأن ينالوا استقلالهم بعد الحرب، وقد تم لهم ذلك فقد استقلت برقة ذاتياً سنة 1949م وأصبحت إمارة تحت سيادة الأمير محمد إدريس السنوسي[5]، ولكن أهل برقة لم يكتفوا بذلك وبدأوا في العمل للحُصول على الاستقلال الكامل لليبيا إلا أن موقف مِصر في هذه الأثناء وخاصةً موقف السيد عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية آنذاك كان له الأثر السيء في نفوس الليبيين وخاصةً البرقاويين الذين جاهدوا من أجل انتزاع استقلالهم الذي وضعوا له ثوابت مُقدسة وهي استقلال

---

[1]. محمد الطيب الأشهب، إدريس السنوسي ملك مملكة ليبيا، مِصر، دار العهد الجديد، ط2، (د. ت)، ص 122.

[2]. جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، القاهرة، 1950م.

[3]. مجيد خدوري، مرجع سابق، ص ص 139–140.

[4]. مجدي رشاد عبد الغني، مرجع سابق، ص 119.

[5]. إدريس محمد حسين أبوبكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيس المملكة الليبية 1911–1969م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، 2016م، ص 181، وللمزيد أنظر لنقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، ص 85.

ليبيا التام تحْت تاج إدريس السنوسي حيث رأوا أن التنازل عن ولاية إدريس السنوسي يعني التنازل عن الاستقلال[1]، وفي المُقابل أخذ السيد عبد الرحمن عزام بتكوين ودعم الأحزاب في طرابلس وحثها على مُناهضة إمارة إدريس السنوسي والتنديد به، وهو ما أربك الجهود التي تسعى إلى الاتفاق بين برقة وطرابلس في تكوين دولة واحدة يكون فيها الاتفاق بين الطرفين على شخصية السيد محمد إدريس السنوسي لإدارة الدولة الواحدة[2].

ورغم توتر العلاقات بين برقة ومِصر، الذي وصل في بعض الأحيان إلى غلق الحُدود بينهما كما حدث سنة 1950م عندما تم غلق الحُدود بينهما لمُدة خمسة أشهر بسبب قيام الحُكومة المِصرية باعتقال عدد من السياسيين البرقاويين في مِصر، ولم يتم فتح الحُدود بين برقة ومِصر إلا بعد أن قررت الحكومة المِصرية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين البرقاويين[3]، إلا أن ذلك لك يؤثر في عملية التِجارة بشكل كبير ولعل السبب في ذلك أن البِلاد بشكل عام كانت تُدار من قِبل الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية، كما إن برقة كانت مرتبطة مع مِصر اقتصادياً وذلك بسبب توحيد العُملة من قِبل الإدارة العسكرية البريطانية بين برقة ومِصر.

أيقنت مِصر مؤخرًا أن عليها إبعاد ليبيا عن نفوذ الدول التي كانت تتولى الإدارة بها، وإن مشروع الوِصايا لو أُعتُمِد فلا شك بأنه سيؤول إلى إحدى هذه الدول ولن تكون لمِصر، مما جعل مِصر تُكثف من جهودها الدولية من أجل أن تنال ليبيا استقلالها دون وِصاية من أي دولة أخرى وهو ما يتماشى مع رغبة الليبيين آنذاك[4].

---

[1]. محمد الطيب الأشهب، مرجع سابق، ص 124.

[2]. صادق فاضل زغير الزُهيري، مرجع سابق، ص 138.

[3]. جريدة طرابلس الغرب، س 7، 1950م، ص 30.

[4]. عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص 233.

وبعد استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م لم تمضِ سوى بضعة شهور حتى قامت ثورة 23 يوليو 1952م، وهنا قامت الحُكومة الليبية بإغلاق الحُدود بين البلدين لترى إلى ما تؤول إليه الأوضاع، وهو إجراء طبيعي تتخذه أي دولة مع الدول المُجاورة لها إذا حدثت بها إي اضطرابات، إلا أن هذا الموقف اعتبره قادة ثورة 23 يوليو بأنه عمل غير مقبول من قِبل الحُكومة الليبية وكان عليها أن تُعلن تأييدها لهذه الثورة دون تردد، ولا شك بأن الشِعارات التي رفعتها هذه الثورة والمُناهضة للأنظمة الملكية لا تبعث الاطمئنان في نفوس الساسة الليبيين، إلا أن ذلك لم يُثنِ الحُكومة الليبية على الاستمرار في علاقتها الدبلوماسية مع جمهورية مِصر العربية وذلك تماشياً مع سياستها التي تقوم على توطيد العلاقات الودية مع كل الدول وخاصة العربية منها[1].

قام الملك إدريس في شهر ديسمبر سنة 1952م بزيارة إلى جمهورية مِصر العربية يُرافقه عددًا من أعضاء الحُكومة الليبية، وقد جرت مُباحثات حول التعاون بين البلدين في الجوانب الاقتصادية والثقافية؛ ونظرًا لمُطالبة مِصر المُتكررة بقضية تعديل الحُدود بين البلدين اتفق الطرفان على تأجيل البحث في هذه القضية نظرًا لما تُمثله واحة الجغبوب من مركز ديني عند السنوسيين واتفقوا على حل القضية بما يحْفظ حقوق كل منهما[2].

كانت الظروف التي استقلت فيها ليبيا ظروف سيئة فهي بلد لم يُدمر الحرب بنيتها التحتية فقط بل إنها لا تملك المال لإعادة الإعمار، و لا تملك منه حتى القليل الذي تستطيع به أن تكفل إعاشة مواطنيها، إضافة إلى ذلك كانت ليبيا تخشى من مطامع إيطاليا، فهي لا تأمن جانب الدول الكُبرى خاضةً بعد مشروع بيفن– سفورزا، الذي عُرض قبل الاستقلال على الأمم المُتحدة لغرض الوِصاية على ليبيا، لذلك رأت المملكة الليبية بأن نقوم بالتفاوض مع بريطانيا لإقامة حلف عسكري

---

[1]. مجدي رشاد عبد الغني، مرجع سابق، ص 153.

[2]. صادق فاضل زغير الزُهيري، مرجع سابق، ص 145.

ولنبذ احتمالات تدخل إيطاليا في الشؤون الليبية، وقد كانت رغبة الحُكومة من وراء هذا الحلف تأمين أراضيها والتفرغ لبناء الدولة الوليدة[1]، وكان الساسة الليبيين يُدركون جيداً بأنهم بحاجة إلى تحالف عسكري مع دولة قوية لها ثُقلها في الميزان الدولي مثل بريطانيا[2].

أما فيما يخص موضوع المُساعدات المالية، فقد رأت الحُكومة الليبية من باب حرصها على أن لا تدخل في مفاوضات عسكرية ومالية أيضًا مع بريطانيا تُظهر لها عجزها العسكري والمالي، لذلك سعتْ إلى الحُصول على المعونات المالية من الدول العربية ،وذلك قبل دخولها في مفاوضات مع بريطانيا[3]، وفي هذه الأثناء التقى رئيس الوزراء الليبي السيد محمود المُنتصر مع السيد يحيى حقي وزير مِصر المُفوض في ليبيا، وقد تناول هذا الاجتماع عدة مسائل منها عملية التبادل التِجاري بين البلدين، وخلال ذلك عرض الوزير المِصري بأن تقوم مِصر بسد العجز في الميزانية الليبية مُقابل أن تُشرف الحُكومة المِصرية على إنفاق الميزانية، و أن لا يتم صرف رواتب الموظفين البريطانيين من الأموال المِصرية، ويتم تعديل الحُدود الغربية لمِصر ويتنازل الليبيون عن واحة الجغبوب، ولم يقبل السيد المُنتصر بذلك العرض الذي يعني التنازل عن سيادة الحُكومة الليبية فموضوع الميزانية يُعد مظهر من مظاهر السيادة بالنسبة للحكومة الليبية[4].

استمرت الحُكومة الليبية في طلب المُساعدات المالية من الدول العربية، حيث أرسلت إلى كلاً من العراق وجمهورية مِصر العربية وقد اجتمع موفدها إلى مِصر السيد علي الجربي مع السيد محمد نجيب رئيس مجلس الثورة آنذاك وطرح عليه الأمر إلا أن السيد محمد نجيب أجابه بأن مِصر في حالة ثورة وقيادة الثورة لم تُنظم بعد أوضاعها ونصحه بالاعتماد على النفس.

---

[1]. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، طوب للاستثمار والخدمات، 1996م، ص 83.

[2]. صادق فاضل زغير الزُهيري، مرجع سابق، ص 147.

[3]. محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص83.

[4]. صادق فاضل زغير الزُهيري، مرجع سابق، ص 147.

وبعد مُقابلة السيد علي الجربي للسيد محد نجيب التقى مع السيد جمال عبد الناصر، حيث كان نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت، وشرح له أيضًا الوضع الراهن لليبيا وطلب منه المُساعدة؛ لأن ليبيا ستضطر للدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عسكرية وطلب مُساعدات مالية إن لم تحصل عليها من الدول العربية، إلا أنّ السيد جمال عبد الناصر طلب منه استشارة الشعب الليبي أولاً في هذه القضية [1]، ولعل هذا الرد كان يعني الرفض وبشكل غير مُباشر، فمن المعروف أن هذه القضية من اختصاص الحُكومة لأنها المسؤولة عن إدارة البِلاد من كل النواحي سياسية كانت أم اقتصادية.

ومما زاد العلاقات السياسية بين البلدين سوءًا هو موقف قادة ثورة 23 يوليو من التواجد العسكري فوق الأراضي الليبية وإصرارهم على ضرورة إجلاء هذه القواعد– رغم معرفتهم التامة لأسباب هذا التواجد– إلا أنها استمرت في تحْريض الليبيين عن طريق إذاعاتهم وصُحفهم ضد هذه القواعد وخطورتها الأمر الذي سبب في ظهور المُظاهرات في ليبيا تُنادي بضرورة إجلاء هذه القواعد[2].

كما استغلت هذه الصُحف والإذاعات العُدوان الثُلاثي على مِصر سنة 1956م، وأخذت تنشر أخبارًا بأن بريطانيا تستخدم قواعدها في ليبيا لضرب مِصر؛ رغم علم الساسة المِصريين بأن الحُكومة الليبية قامت باستدعاء السفير البريطاني، وطلبت منه أن يُبلغ حكومته بأن تتعهد خلال الأيام القادمة بأن يلتزم جنودها في ليبيا بالتواجد في المواقع المُتفق عليها، وعدم شحن أو تفريغ أي إمدادات عسكرية أو مدنية من بواخر بريطانية خلال فترة حرب السويس، وعدم زيارة السُفن البريطانية لأي ميناء ليبي والسماح بإرسال مراقبين ليبيين إلى " قاعدة العظم" [3] وإلى القسم الخاص بالقوات الجوية

---

[1].محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص ص 83– 84.

[2].مجدي رشاد عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 166– 234.

[3] . يقصد بها قاعدة العدم وتم كتابتها العظم طبقاً لنص الوثيقة، والاسم الصحيح للقاعدة هو العدم وجاءت التسمية نظراً لوجودها في منطقة مجدبة بعيدة عن العمران وعديمة الأشجار ، أنظر عبد الله إمام ، ليبيا "الشارع الطويل"، ص 20.

البريطانية بمطار طرابلس حتى تتمكن من الإعلان عن وجود دليل حقيقي على التزام بريطانيا بتعهداتها[1].

وهذا دليل على حِرص المملكة الليبية على أن لا يتم مضرب جارتها مِصر من القواعد المُتواجدة على أراضيها وهذا ما أكدته الوثائق المِصرية أيضاً بعدم استخدام هذه القواعد ضد مِصر خلال العُدوان الثلاثي عليها[2].

لم تؤثر هذه التوترات السياسية على العلاقات التِجارية للبلدين بشكل كبير، حيث نجد أنها استمرت في العمل بمُعاملاتها التِجارية فيما بينها بحسب اتفاقية 1956م' التي تم عقدها في 26 مايو 1956م، أي قبل اندلاع العُدوان الثلاثي على مِصر فقد بدأ هذا العُدوان في 29 اكتوبر من نفس السنة وهي السنة التي شَهِدت فيها مِصر فائضًا في الميزان التِجاري في تجارتها مع ليبيا، وكانت هناك زيادة ملحوظة في التعامل التِجاري بين البلدين خلال هذه السنة[3]، مما يؤكد عدم تأثير التوترات السياسية التي شهِدتها البلدين في التعامل التِجاري بينهما خاصةً وأن عملية التِجارة بين البلدين بشكل عام كانت على مُستوى ضيق إذا ما قارناها بتجارتهما الخارجية مع الدول الأخرى وذلك يرجع إلى التقارب في نوع المُنتجات التي يُصدرها البلدين.

كانت العلاقات السياسية بين البلدين بعد العُدوان الثلاثي على مِصر مُتقلبة نوعًا ما، فهي تشهد نوعاً من الهُدوء أحيانًا ونوعًا من التوتر أحيانًا أخرى، حتى اندلاع حرب يونيو 1967م ومن هُنا بدأت النُهم تنهال على الحُكومة الليبية من قِبل الساسة المِصريين على الرغم من الموقف الواضح

---

[1]. مصطفى أحمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ،ص792

[2]. مجدي رشاد عبد الغني ، مرجع سابق ،ص250

[3]. عادل محمد محمد عثمان ،العلاقات المصرية الليبية في الفترة 1951_ 1969م ، ص310 .

للحكومة الليبية والذي أكده السيد أحمد البشتي وزير خارجية المملكة الليبية عن التأييد الكامل لمِصر في هذه الحرب إلا أن الموقف المِصري جاء على العكس من ذلك ،[1] الذي تمثل في شن حملة صحفية عنيفة ضد ليبيا، وكذلك عبر الإذاعات المِصرية حيث تولى المُذيع أحمد سعيد حملة ضارية ضد المملكة الليبية و ادعى بأن الحُكومة الليبية سمحتْ للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة " ويلس " والقوات البريطانية باستخدام قاعدة " العدم " وأشاعتْ خبر تحْشيد القوات البريطانية على الحُدود الليبية – المِصرية، الأمر الذي صدقته الجماهير الليبية والعربية خاصةً بعد سماع خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي قال فيه واصفاً هُجوم الطيران الإسرائيلي المُفاجئ " كُنا ننتظرهم من الشرق جاءونا من الغرب " ولقد أصدرت الحُكومة الليبية مُجدداً بياناً أكدت فيه عدم سماحها تحْت أي ظرف باستخدام الأراضي الليبية كقاعدة لأي عمل عسكري ضد العرب[2].

أصدر الملك محمد إدريس السنوسي أوامره بتحريك وحدات الجيش الليبي إلى مِصر لأخذ مكانها في الخُطوط الأمامية، هذا وأخذت الحُكومة الليبية مجموعة من الإجراءات ضد العُدوان حيث قررت إيقاف ضخ النفط ومنع تصديره من الموانئ الليبية وتم بالفعل ذلك وبشكل فوري، كما تمت مُقاطعة منتجات دول العُدوان بصورة كبيرة في ليبيا، هذا وطلبت الحُكومة الليبية رسمياً من حكومتي الولايات المُتحدة وبريطانيا تصفية قواعدهما العسكرية في ليبيا.

وقد شاركت المملكة الليبية بعد انتهاء الحرب في مؤتمر القمة العربي في 30-8- 1967م بالخرطوم والخاص بإزالة آثار العُدوان عن جمهورية مِصر العربية حيث صدر القرار الذي نص على أن تلتزم المملكة الليبية والمملكة العربية السعودية والكويت بدفع مئة وخمسة وثلاثين مليون جُنيه إسترليني سنوياً ومُقدماً عن ثلاث أشهر ابتداءً من منتصف شهر أكتوبر 1967م إلى حين إزالة آثار

---

[1]. بُثينة عباس صقر_ منى محمد حسون، مرجع سابق، ص 141.

[2]. مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا، إنبعاث أمة وسقوط دولة، (د، م)، منشورات الجمل، (د، ت)، ص 341.

العُدوان، حيث تدفع المملكة العربية السعودية خمسة مليون جُنيه إسترليني والكويت خمسة وخمسين مليون جُنيه إسترليني والمملكة الليبية ثلاثين مليون جُنيه إسترليني وتُدفه هذه المبالغ على أقساط كل ثلاثة أشهر[1].

لا شك في أن هذا العُدوان كان لهُ الأثر السيء على الاقتصاد المِصري، فعلاوة على الخسائر العسكرية في المُعدات مثل الدبابات والطائرات وكذلك القواعد الجوية للجيش المِصري، التي تضررت بشكل كبير، إلا أنّ احتلال سيناء بشكل كامل هو الضربة الأقوى للاقتصاد والتجارة المِصرية ؛ وذلك لما تحتويه من ثروات بترولية وذهب وغاز ومواد معدنية، إضافة لاحتلال قناة السويس وتوقفها عن العمل لمدة 8 سنوات والتي تعتبر شريان الاقتصاد[2] المِصري، وعلى إثر ذلك طلب السفير المِصري بطرابلس آنذاك السيد صلاح الدين بدر بتعديل الاتفاقية التِجارية الموقعة سنة 1960م ؛ وذلك من أجل زيادة حجم التعاون التِجاري بين البلدين، وقد كانت الصادرات المِصرية في عامي 1966– 1967م نحو 1138 ألف جُنيه وبلغت الواردات المِصرية حوالي 230 ألف جُنيه وبعد توقيع المُعاهدة في يوليو 1968م بلغت الصادرات المِصرية عامي 1968– 1969م نحو 12262 ألف جُنيه في حين بلغت الواردات 296 ألف جُنيه[3].

ويتضح من هذه الأرقام بأن عملية التبادل التِجاري كانت في صالح جمهورية مِصر العربية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على التزام المملكة الليبية بواجبها تجاه الدول العربية بصفة عامة، وجارتها مِصر بشكل خاص، فهي لم تكتفِ بقرارات مؤتمر الخرطوم بل تعدته إلى توقيع اتفاقية تِجارية

---

[1]. بُثينة عباس صقر_ منى محمد حسون، مرجع سابق، ص 149.

[2]. محمد نصار، اقتصاد مِصر يخسر 17 ألف مليار جُنيه، ص5، الموقع

www.sasapost.com/ egypts- economy – Loses

[3]. عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصرية الليبية في الفترة 1951– 1969م، ص 313.

كان الغاية منها مُساعدة مِصر عن طريق فتح سوق لها في ليبيا؛ لتصريف مُنتجاتها المحلية من جهة وحصولها على العُملة الصعبة من جهة أخرى تُساعدها في النهوض من أزمتها الراهنة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن السياسة العدائية التي انتهجها الرئيس جمال عبد الناصر ضد الدول الكُبرى وخطاباته المليئة بعبارات التحدي والاستفزاز الموجهة إليهم، كان لها آثرها في التعامل التِجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، وقد بدأ هذا الأثر واضحًا عندما وُقِّعت مُعاهدة 1956م بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، فقد اعترضت الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا على أحد بنود هذه المُعاهدة والذي يتعلق بإنشاء أسطول تِجاري مُشترك ليبي- مِصري واعتبرت هذه الخطوة تضر بالمصالح التِجارية البريطانية في ليبيا وتؤدي إلى تغلغل النفوذ المِصري إلى البُنية الاقتصادية في ليبيا[1].

كما جاءت هذه الاعتراضات أيضًا من قِبل صندوق النقد الدولي باعتبار أن المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية عضوان فيه، فقد كان يعترض باستمرار على اتفاقيات الدفع التي تتم بين الدول الأعضاء فيه وكان يتحجج بأن هذه الاتفاقيات وسيلة غير طبيعية لتوجيه التِجارة الخارجية للدول الأعضاء وجهة غير صحيحة، ولا تُساعد على تطوير التِجارة الدولية في اتجاهات طبيعية تقوم على التخصص والمُنافسة[2].

وهكذا نجد أن السياسة أثرها في التعامل التِجاري ليس فقط على مُستوى البلدين المعنيين بهذا التعامل، بل على مُستوى دولي ويرجع ذلك لأن العالم تتحكم فيه دول بعينها وهي التي تُحدد المسار الاقتصادي، والتِجاري لباقي الدول الأخرى، ولعل أصحاب القرار في المملكة الليبية كانوا يعون ذلك

---

[1]. أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 192.

[2]. عبد الرحيم النعاس، التعاون الاقتصادي بين ليبيا والدول الأخرى، ص27.

جيداً الأمر الذي جعلهم يتبعون سياسة النأي بالنفس من أحداث العالم الأخرى حرصاً منهم على تجنب بلادهم التي لا تزال تُحاول بناء اقتصادها بعيداً عن أي مخاطر استعمارية جديدة .

3. اكتشاف النفط وأثره في العلاقات التِجارية بين البلدين:-

تأثرت التِجارة بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية باكتشاف النفط في المملكة الليبية، فمن المعروف أن عملية التبادل التِجاري بين البلدين اعتمدت بشكل كبير على قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات، وبعض الصناعات الأخرى، إلا أن اكتشاف النفط بكميات تِجارية أدى إلى اعتماد البلاد بشكل رئيسي على النفط في صادراتها[1]، خاصةً بعد أن وصل الإنتاج في هذا القطاع خلال سنة 1963م إلى ما يُقارب 169 مليون برميل[2]، واستلمت ليبيا الدفعة الأولى من عائداتها النفطية وقد بلغت نحو 24 مليون جُنيه ليبي أي ما يُعادل 70 مليون دولار تقريباً وبذلك سجل الميزان التِجاري للملكة الليبية لأول مرة في تاريخه فائضاً بلغ نحو 35 مليون جنيه أي ما يُعادل 98 مليون دولار تقريباً[3]، وأصبحت المملكة الليبية منذ ذلك التاريخ في غنى عن المُساعدات المالية التي تُقدمها لها الدول الغربية وقد سجلت رصيداً تجارياً إيجابياً[4]، ولأول مرة في تاريخها تتجاوز قيمة صادراتها قيمة وارداتها[5].

لا شك في أن ذلك قد صحبه تغيرات كثيرة كان لها أثرها في عملية التبادل التجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، لقد جاءت هذه التغيرات منذ بداية الاستكشاف والتنقيب عن

---

(1) . Danielle Bisson, LA LIBYA Ala decouverto d, un pays, Paris, 1999, p162.

(2). عاشور ونيس سليمان، حُكومة فكيني في ليبيا 1963- 1964م، الإنجازات والتحديات، مجلة الأستاذ، ع 30، 2015م، ص17.

(3). محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر " الحِقبة النفطية "، القاهرة، مكتبة وهبة، 2006م، ص 204.

(4). عاشور ونيس سليمان، مرجع سابق، ص 18.

(5). محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 208.

النفط[1]، فقد كانت عمليات التنقيب ضخمة على نطاق واسع فتحت مجال واسع أمام القوى العاملة الليبية للعمل في هذا المجال، خاصةً وأن المشروع الليبي كان قد ألزم الشركات العاملة في مجال التنقيب بضرورة بلوغ عدد المستخدمين الليبيين بنسبة 75% من إجمالي عدد مستخدميها وعلى الرغم من قلة الكفاءة والخبرة لدى الليبيين إلا أنهم استطاعوا اكتسابها عن طريق الممارسة في هذا المجال[2]، ولم يقتصر الأمر على القوى العاملة التي كانت عاطلة عن العمل أو أجورها ضعيفة بل إن عدد من كِبار التُجار الذين أُشتُهِروا بنشاطهم التقليدي في عمليات التصْدير والاستيراد قاموا بتغيير مسارهم إلى مجالات جديدة تتعلق بخدمات البترول كالنقل والتموين[3]، ولعل ارتفاع الأجور في هذا المجال وتَحمُّل شركات التنقيب نفقات سفر وإقامة العُمال وتقديم وجبات الغذاء والخدمات الطبية بالمجان زاد من توجه الليبيين للعمل في هذا القطاع، فعلى سبيل المثال كان عدد العاملين في هذا المجال سنة 1956م ما يُقارب 1150 عامل[4]، وقد أخذ في التزايد مع السنين حتى وصل سنة 1963م إلى 12.600 عامل منهم 9000 ليبي و 13000 أجنبي والباقون أجانب مُقيمون في ليبيا إقامة دائمة[5].

كما إن ارتفاع دخل الأفراد أدى إلى تحسين الأوضاع المعيشية أي ارتفاع مستوى المعيشة مما زاد في الطلب على السلع الاستهلاكية المُستوردة مثل اللحوم والخضروات والفواكه وارتفعت أسعارها، وفي المُقابل انخفضت صادرات البلاد من المحاصيل الزراعية بسبب ارتفاع مستوى

---

[1]. أحمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 235.

[2]. الطاهر الهادي الجهمي، مرجع سابق، ص41.

[3]. محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 118.

[4]. الطاهر الهادي الجهمي، مرجع سابق، ص41

[5]. عبد الأمير قاسم كبه، مرجع سابق، ص 128.

استهلاكها محليا[1]، ومن المعروف أن هذه المحاصيل من ضمن صادرات المملكة الليبية إلى عدة دول منها جمهورية مِصر العربية، فقد توقفت البِلاد عن تصدير الحُبوب وأصبحتْ مُستورداً لها واستمرت في تصدير الحيوانات الحية حتى سنة 1960م ثم توقفت عن ذلك وصارت تستورد الحيوانات الحية ومنتجاتها بعد أن كانت مُصدراً لها أيضًا، وليس هذا فقط بل استوردت اللحوم والدواجن المُثلجة وكثير من المُنتجات الحيوانية الأخرى بسبب زيادة الطلب عليها في الداخل[2].

ونتيجة لانحراف السُكان عن الزراعة وتربية الحيوانات بسبب كثرة مشاكها، وتوجههم إلى العمل في قطاع النفط أو في المُدن حيث الربح المضمون والأجور المرتفعة[3]، فقد قُدِر أن أكثر من 45% من المُشتغلين في الزراعة والرعي قد هجروهما منذ اكتشاف النفط مما أدى إلى انخفاض الصادرات الزراعية والحيوانية في المملكة[4] والتي كانت هي أساس التعامل التِجاري بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية.

وتجدر الإشارة هُنا إلى أن شركات التنقيب عن النفط عندما جاءت إلى ليبيا وجهت شركاتها التِجارية أيضًا إلى ليبيا، فجاءت معها شركات وكالات الأجهزة الإلكترونية وشركات ووكالات السيارات وكذلك شركات ووكالات خاصة بالسِلع والمواد الغذائية والملابس وغيرها، فليبيا في نظرهم سوقًا واعدًا وسيكون له مستقبل جيد لذلك عمتْ السِلع والمُنتجات الأوروبية من ملابس وأقمشة وغيرها السوق

---

[1]. أحمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 238.

[2]. أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص189.

[3] . Jean- Francois, Le Grond Maghreb, Paris, 2006, P251.

[4]. جمال حمدان، مرجع سابق، ص 224.

الليبية[1] وقد تنوعت العلاقات التِجارية للمملكة الليبية مع دول العالم مما جعل السوق الليبية سوقاً مفتوحة للسِلع الأوروبية[2].

وقد احتفظت إيطاليا بمركزها كمصدر ومستورد حيث سيطرت على المرتبة الأولى من بين الدول المُصدرة إلى ليبيا؛ ويرجع سبب ارتفاع نسبة الواردات الإيطالية إلى ليبيا[3] إلى عامل القرب الجُغْرافي وعلاقته بانخفاض أسعار النقل والشحن وكذلك رواج البِضاعة الإيطالية في الأسواق الليبية لمعرفة المواطن الليبي، لهذه المُنتجات التي يعدها من الدرجة الأولى[4]، وتأتي بعْد إيطاليا بريطانيا التي تورد إلى ليبيا الكثير من منتجاتها إلا أن الصادرات الليبية إليها ضئيلة جداً، أما الولايات المُتحدة الأمريكية، فقد اقتصرت وارداتها على المُعدات، والأدوات الخاصة بشركات البترول، وبالنسبة للتعامل التِجاري مع جمهورية مِصر العربية فقد اتجه إلى الهُبوط ،ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات البِلاد من المواشي والتي كانت تُعد هي أساس التعامل التِجاري معها[5].

وبشكل عام فإن الفترة التي أُنتِجَ فيها البترول بكميات تِجارية في المملكة الليبية تميزت بعلاقات تِجارية منفتحة ونشيطة مع الدول الغربية، أما تجارتها مع الدول العربية فقد كانت محدودة نسبياً فهي لا تتعدى 5% من مجموع واردات البِلاد وخلال سنة 1968م، وقد أخذت تونس ولبنان الصدارة بين الدول العربية في التعامل مع المملكة الليبية حيث تستورد منها المملكة بعض المُنتجات الغذائية والصناعية[6].

---

[1]. رواية السيد يوسف علي شرمدو، رواية سابقة .

[2].أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 190.

[3].أحمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 255.

[4].أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 190.

[5]. أحمد علي الفنيش، مرجع سابق، ص 255.

[6]. أسمهان ميلود معاطي، مرجع سابق، ص 191.

أما عن جمهورية مِصر العربية فقد كان التعامل التِجاري بين البلدين في الفترة الممتدة من سنة 1954– 1960م يسير بشكل جيد نوعًا ما، إلا أن اكتشاف النفط في المملكة الليبية أدى إلى انخفاض التعامل التِجاري بين البلدين وتحولت ليبيا من دولة منتجة للثروة الحيوانية إلى دولة بترولية وهو ما أثر بشكل كبير في الاقتصاد الليبي وفي حركته التِجارية وتحولت ليبيا إلى دولة مُستهلكة أكثر منها مُنتجة[1].

وهُنا يمكن التأكيد على أن توقيع المملكة الليبية للمُعاهدة التِّجارية سنة 1968م مع جمهورية مِصر العربية – التي سبق ذكر أسبابها– كانت ترمي من ورائها مُساعدة مِصر في أزمتها الاقتصادية نظرًا لأن الأوضاع الاقتصادية والتِجارية للمملكة الليبية آنذاك كانت قد تحسنت كثيرًا وبشكل ملحوظ وقد جاء في تقرير للسِفارة البريطانية عن الأوضاع الاقتصادية للمملكة الليبية:

" ..... ومن المُنتظر أن تصل عائدات البترول إلى 20 مليون جُنيه ليبي مع نهاية عام 1963م، وأن الزيادة الكبيرة في عائدات البترول التي استلمتها الحُكومة الليبية هي التي جعلت في يدها أموالاً كافية يمكن عن طريقها تنفيذ مشروع التنمية الاقتصادية..." [2]

كما يمكن التأكيد أيضًا على أن السوق الحُرة لتِجارة المواشي الذي تم فتحه من قِبل الحُكومة المِصرية في السلوم– الذي سبق الإشارة إليه في الفصل الثالث– كان أيضًا الغرض منه هو حُصول الحُكومة المِصرية على العُملات الصعبة التي تُساعدها في تجاوز محنتها الاقتصادية في ذلك الوقت.

وفي مقابل هذه التطورات التي شهدها اقتصاد المملكة الليبية بداية الستينات، كانت ثورة 23 يوليو في مِصر تسعى منذ قيامها إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والتِجارية في البِلاد وقد رأى الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية كثيرة الغاية منها رفع مُستوى المواطن

---

[1]. عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصرية الليبية في الفترة 1951– 1969م، ص 314.

[2]. محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 208.

المِصري وتوفير حياة كريمة لهُ، لذلك سعى بجد لإعادة توزيع الثروة[1] من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، فكانت أول خطواته لذلك هي إصدار القانون رقم 178 لعام 1952م الذي نص على أن لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من 200 فدان ولا تدخل في هذا الحد الأراضي الصحراوية والبور[2].

لم تقم الحُكومة المِصرية بمُصادرة الأراضي وإنما أخذت بمبدأ التعويض عن الأراضي الزائدة عن الحد المُقرر والتي تستولي عليها ثم قامت بتوزيع هذه الأراضي– الزائدة عن الحد التي استولت عليها الحُكومة– على الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن 2 فدان ولا تزيد عن 5 أفدنة، وقد اشترط القانون ممن توزع عليهم الأراضي ألا يقل ما يملكه الواحد منهم من الأرضي عن 5 أفدنة[3].

اختلفت الآراء حول هذا القانون فهو من وجهة نظر عامة الشعب أنه حقق العدالة الاجتماعية وساوى بين طبقات المُجتمع[4]، أما من وجهة نظر التُجار فقد اعتبروا أن هذا القانون أفقد خزينة الدولة مورداً مُهماً للعُملة الصعبة، فمن المعروف أن امتلاك عدد من الأشخاص قطع أراضي تُقدر مساحتها فيما بين 500 إلى 600 فدان ويقوم مُلاكها بزراعة القُطن أو الأرز– مثلاً– وبذلك يتم سد حاجة البِلاد في الداخل والفائض يتم تصديره إلى الخارج[5]، وخاصةً القُطن الذي كان يُصدر إلى الولايات المُتحدة الأمريكية، وقد كانت بورصة القُطن الوحيدة في العالم موجودة في الإسكندرية

---

[1]. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص 392.

[2].راشد البراوي، مرجع سابق ، ص 269.

[3]. راشد البراوي، مرجع نفسه، ص 270.

[4]. عمرو صايح، مرجع سابق، ص2.

[5]. رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض، رواية سابقة .

بجمهورية مِصر العربية[1]، وهكذا تكسب الدولة عُملة صعبة عن طريق تصدير الفائض، إلا أنّ توزيع هذه الأراضي بين الفلاحين أدى إلى تفتيتها وصار كل منهم يقوم بزراعة نوع من المحاصيل يختلف عن الآخر كالفاصوليا أو الفول أو الأرز وغير ذلك من المحاصيل التي يعمل الفلاحين على زراعتها وهي تصلح للاكتفاء الذاتي فقط ولا يوجد فائض حتى يتم تصديره[2].

وعلى صعيد الصناعة عَمِل الرئيس جمال عبد الناصر على تقديم خطة تنموية تستغرق ثلاث سنوات، وكانت هذه الخُطة بمثابة النواة الأولى لعملية التنمية الشاملة واستطاعت مِصر من أن تنتقل من الصناعة الخفيفة إلى الصناعة الثقيلة إلا أنها صاحبها نوع من التعقيدات التي تمثلت في بطء مردودها حتى تتمكن الدولة من الاعتماد على نفسها بقدر الإمكان من ناحية وأيضًا لتغيير التكوين الاجتماعي وذلك عن طريق نقل فائض العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة للتغلب على مُشكلة البطالة الموجودة في قطاع الزراعة[3].

ولا شك في أنّ خُطط التنمية تحتاج إلى وقت طويل ودراسة عميقة حتى تُحقق النتائج المرجوة منها وهذا ما تفتقر له عملية الإصلاحات في مِصر فنتيجة للبحث عن نتائج مرضية وسريعة أدى لحُدوث العديد من الأزمات الاقتصادية في البِلاد، كما أن تبني النظام الاشتراكي[4]، وتطبيقه على المواطنين الذين ليس لهم دراية كافية به أو غير معتادين عليه أوجد نوعًا من التجاوزات في العمليات التجارية خاصةً وأن النظام الاشتراكي يجعل التاجر مُجرد موظف لدى الدولة أي ليس لهُ حرية التصرف في البضائع أو السِلع فهو مُجرد موظف يُدير عملية التصدير والاستيراد من خلال شركات

---

[1]. محمد نصار، مرجع سابق، ص4.

[2]. رواية السيد عبد الحفيظ محمد عوض، رواية سابقة .

[3]. أمين هويدي، مع عبد الناصر، مِصر، دار المُستقبل العربي، ط3، 1991م، ص75.

[4]. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ص 392-393.

تابعة للدولة، وهو ما يجعل التاجر قليل الحرص على هذه البضائع لأنها ليست ملكه بل هي ملك للدولة[1].

ويجب ألاَّ ننسى سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية التي انتهجتها جمهورية مِصر العربية، كما حدث في اليمن، وكذلك سياسة التعنتْ، والتحدي للدول الغربية مما جرها للدخول في حروب أضرت باقتصادها، وأرهقت تجارتها وأدخلتها في ديون مع بعض الدول مثل روسيا[2].

ومن هذه المُعْطيات نستنتج الوضع التِجاري الذي مرت به كل من المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، فبينما كانت المملكة الليبية في بداية تكوينها فقيرة الموارد وبحاجة للمُساعدات المالية استطاعتْ قلب الموازين لصالحها في بداية الستينات، وذلك بعْد اكتشاف النفط بكميات تِجارية تمكنت على إثرها من الانفتاح على الأسواق الغربية نظرًا لارتباط مصالحها وتجارتها بها، أما جمهورية مِصر العربية، التي كانت الحُكومة الليبية تلتمس منها المُساعدات المالية عند استقلالها؛ نظرًا لقوة اقتصادها في ذلك الوقت، فقد كانت مِصر تحتل المرتبة التاسعة كأقوى اقتصاد في العالم، كما أنها كانت دائنة لعدد من الدول الكُبرى عقب الحرب العالمية الثانية مثل بريطانيا والتي وصلت ديونها لمِصر إلى 80 مليون جُنيه إسترليني ولفرنسا بمبلغ 20 مليون جُنيه مِصري، إلا أن قرار تأميم قناة السويس سنة 1956م الذي أعقبه تجميد أموال مِصر في بنوك انجلترا وفرنسا ثم تبعتها الولايات المُتحدة الأمريكية[3]، وهو ما تسبب في أزمات اقتصادية كان لها أثر كبير في حركة التِجارة المِصرية ومن أجل مواجهة هذه الأزمة اضطرت جمهورية مِصر العربية لاتخاذ عدد من الإجراءات من بينها وقف

---

[1]. رواية السيد أبو بكر سعد الطلحي، رواية سابقة .

[2]. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص 390.

[3]. محمد نصار، مرجع سابق، ص3.

الاستيراد بالعملة الصعبة واستبدال الجُنيه المِصري بها، والاعتماد على المُساعدات السوفيتية في تمويل مشروع السد العالي وتسليح الجيش المِصري[1]، وهذا يعني توجه الاقتصاد المِصري إلى الاتحاد السوفيتي أي إلى الكُتلة الشرقية على العكس من المملكة الليبية التي وجهت اقتصادها وتِجارتها إلى الدول الغربية.

ويجب أن نؤكد هُنا أن هذا لا يعني توقف عملية التبادل التِجاري بين البلدين، أي المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية فعملية التبادل التِجاري بينهما ظلتْ مُستمرة، ولو في إطار ضيق إلا أنها لم تتوقف بشكل نهائي، على الرغم مما واجهها من صعوبات أو لعل السبب في ذلك يعود إلى عامل الموقع الجُغرافي للبلدين، فهذا العامل بدوره فرض عملية التبادل التِجاري بينهما منذ زمن بعيد ،وكذلك الترابط الاجتماعي الذي يربط سُكان البلدين منذ القِدم ساعد في استمرارية التِجارة بينهما.

[1]. حسن عباس، تأميم قناة السويس، مجلة المِصري اليوم، الموقع الإلكتروني، ص1

WWW. Almasry alyaum. Com/ news.

الخاتمة:

إن العلاقات التِجارية بين الدول بصفة عامة تعتمد على ركائز ومعطيات يقف عليها مدى نشاطها واستمرارها بالشكل المطلوب لتحقيق النتائج المرجوة من هذه العملية التجارية ، ونجد أن هذه الركائز والمُعطيات قد يتوفر بعضها في العملية التِجارية بين المملكة الليبية وجمهورية مِصر العربية، إلا أن البعْض الأخر قد يتعذر توفره بينهما لعدة أسباب مما جعل عملية التبادل التِجاري تشهد نوعاً من الركود في بعض السنوات.

ولو تتبعنا هذه المُعْطيات نجد أن الموقع الجغرافي لعب دوراً هاماً في هذه العلاقات، نظراً لقرب البلدين حيث لا يفصلها عن بعضهما إلا حدود مصطنعة، فليبيا تعتبر هي الدولة الوحيدة التي يربطها طريق بري مع مِصر وقد ساهمة هذه الطريق في إنعاش حركة التجارة بين البلدين على الرغم من قلة وسائل النقل لشحن البضائع وهو ما أدركته حكومة البلدين وحاولت إيجاد حلول لهذه المُعْضلة.

يأتي أيضاً العامل الاجتماعي والذي ساهم بشكل كبير في عملية التبادل التجاري بين البلدي ، نظراً لما يرتبط به سكان البلدين من روابط عريقة فلا نجد عائلة أو قبيلة في مصر إلا ولها جذور في ليبيا، وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة في نمو حركة التجارة بين البلدين، حيث شهدت السنوات الأولي لاستقلال ليبيا نشاط ملحوظ في عملية التبادل التجاري بين البلدين حيث انتشرت السلع المِصرية في الأراضي الليبية ووجدت المنتجات الليبية طريقها إلى الأسواق المِصرية.

وقد ساهمة الحالة الاقتصادية والمالية وما يتمتع به الأهالي في البلدين من رخاء المعيشة هي العملية التِجارية، فمن المعروف أن ليبيا عندما استقلت كانت دولة فقيرة تعتمد علي الزراعة والرعي وبعض الصناعات البسيطة وهو ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية والاستهلاكية في البلاد حيث كان السكان يعتمدون على شراء المنتجات الضرورية فقط ونظراً لأن نسبة الدخل كانت منخفضة لذا فإن الطلب على السلع المستوردة محدوداً.

ومنذ سنة 1956م بدأت الأوضاع الاقتصادية لسكان المملكة الليبية تشهد تغيراً تدريجياً وذلك بسبب اكتشاف النفط وتوافد الشركات الغربية لاستخراجه، ومن هنا بدأت الأوضاع تتحسن شيئاً فشيئاً ولا شك في أنها أثرت في تجارة البلاد فعملية التجارة مرتبطة على مدى قوة اقتصاد الدولة، وعندما تم اكتشاف النفط بكميات تجارية، وتم تصديره شَهِدت البِلاد تحسنا ملحوظاً ابتداءً من سنة 1963م وهذا التحسن كانت له انعكاسات كبيرة على عملية التبادل التِجاري مع جمهورية مِصر العربية خاصة وأن مصر على الرغم من الثورة الصناعية التي شهدتها تلك الفترة إلا أنها لم تصل إلى درجة الصناعات البترولية كما هو الحال في الدول الكبرى، ونظرًا لأن التِجارة بين البلدين اقتصرت على المُنتجات الزراعية والحيوانية والتي قل إنتاجها في المملكة الليبية ،حيث أخذ إنتاج البترول الصدارة في صادرات المملكة، هنا بدأت عملية التبادل التِجاري بين البلدين في التراجع ،وذلك لاعتماد المملكة على تصدير البترول واتجاه عملية الاستيراد نحو الأسواق الأوروبية.

تزامناً مع ما حدث من تغيير في اقتصاد المملكة الليبية كانت جمهورية مِصر العربية تشهد أزمة اقتصادية بسبب سياستها الخارجية مع الدول الكبرى، وقد اعتمدت في الخروج من

هذه الأزمة الاقتصادية على التعاون مع الاتحاد السوفيتي ،الذي قدم لها المساعدات وفتحت أسواقها لمنتجاته وهنا يتضح الاختلاف في السياسة التجارية للبلدين.

ونستنتج مما سبق أن كل من البلدين لم يعتمد في تجارته على الآخر بشكل كبير، بل أن اعتمده كان مع الدول الأخرى، فالمملكة الليبية اعتمدت في تجارتها الخارجية على إيطاليا بشكل كبير بينما جمهورية مِصر العربية اعتمدت على النظام الاشتراكي والذي بدوره جعلها تتجه نحو الاتحاد السوفيتي، ولكن نُلاحظ أنه بعد حرب 1967م استطاعت تغطية جزء من احتياجاتها وتحديداً كميات القمح التي كانت تحتاج للعملة الصعبة من أجل استيرادها من الخارج عن طريق اتفاقية الخرطوم التي نصتْ علي تقديم المساعدات المالية لجمهورية مِصر العربية وقد ساهمت فيها المملكة السعودية والكويت والمملكة الليبية، وحتى تتمكن من اجتياز أزمتها التجارية طلبت مِصر من المملكة الليبية توقيع مُعاهدة سنة 1968م لتحصل على العملة الصعبة خاصة وأن الجنية الإسترليني بدأ في الهبوط أمام الدولار، مما جعل جمهورية مِصر العربية تسعي لتوقيع هذه المُعاهدة مع المملكة الليبية للحصول على العُملة التي تُساعدها علي توفير متطلبات سكانها الأساسية ،التي تحتاج لاستيرادها من الخارج، وهذه المُعاهدة كانت لمُساعدة جمهورية مِصر العربية ولم يكن لها تأثير كبير في عملية التبادل التجاري بالنسبة للمملكة الليبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا:- المصادر

1_ الوثائق غير المنشورة:-

أ- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس .

1. وثيقة رقم (50) التعاون الخارجي، رقم الملف م/61/20/8، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر، 1956م .
2. وثيقة رقم (51)، رقم الملف م/ 8/ 20/ 61، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر،1956م .
3. وثيقة رقم (55)، رقم الملف م/ 8/ 20/ 61، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر،1956م .
4. وثيقة رقم (59) ، ملف رقم م/ 8/ 20/ 61، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر،1956م.
5. وثيقة ((غير مصنفة)) ، ملف رقم م/ 8/ 20/ 61، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر،
6. وثيقة ((غير مصنفة)) التعاون الخارجي، ملف رقم م/ 8/ 20/ 61، موضوعة التبادل التجاري بين ليبيا ومصر،1956م .

ب- وزارة الاقتصاد والتجارة :

1- وثيقة ((غير مصنفة))ملف رقم م /91/18/8 ،موضوعه إحصائيات التجارة الخارجية ،1956م.

2- وثيقة ((غير مصنفة)) ملف رقم م/85/8/8، موضوعة جداول لبعض البلدان الموردة والمصدرة، 1958م.

2- **الوثائق المنشورة :-**

أ- الوثائق الخاصة ووثائق مكتبة المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية:

1. الأمير محمد ادريس السنوسي، خطاب العرش يوم افتتاح أول مجلس نيابي ديمقراطي لبرقة المستقلة 12-6- 1950م.
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن، 1960م.
3. تقرير وزارة الاقتصاد الوطني بالمملكة الليبية ،ليبيا الاقتصادية ، المطبعة الحكومية ،1956م.
4. التقرير السنوي الثاني لمجلس التخطيط القومي لسنة 1965م.
5. التقرير السنوي الخامس إدارة البنك الوطني، 1961م.
6. التقرير السنوي السابع لمجلس إدارة البنك الوطني الليبي ، 1963م.
7. جامعة (الدول العربية) المسألة الليبية، القاهرة ، 1950م.

ب_ تقارير غرفة التجارة والصناعة بطرابلس:-

1. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، نشرة شهرية، ع 3-4 ،السنة 2، 1955م.
2. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، نشرة شهرية، ع 43-44،السنة 1958،5 م.
3. غرفة التجارة والصناعة لولاية طرابلس ،دليل طرابلس التجاري لسنة 1960- 1961م.
4. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، المرشد التجاري لسنة 1962م.
5. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، الدليل طرابلس التجاري لسنة1965م.

6. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس، الدليل طرابلس التجاري لسنة1966م.

7. غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس إحصائية سنة 2006م.

ج_ الصُحف:-

1. الجريدة الرسمية، ع1، م1، 1951م.

2. الجريدة الرسمية، ع2، م2، 1952م.

3. الجريدة الرسمية، ع4، س 4، 1954م.

4. الجريدة الرسمية، ع6، س5، 1955م.

5. الجريدة الرسمية، ع1، س5، 1955م.

6. جريدة الزمان، ع89، س2، 1955م.

7. جريدة طرابلس الغرب، ع 28، 1956م.

8. جريدة الرائد، ع 11، س2، 1958م

د_ الموسوعات العلمية :

1. محمد بن يونس- عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات الليبية، ج1، بيروت، دار الثقافة، (د، ت).

2. محمد بن يونس- عبد الحميد النيهوم، موسوعة التشريعات العربية، تجارة برية ج 28، (د، ت).

ثانيا :- المراجع العربية :-

1. إبراهيم أحمد رزقانة 'المملكة الليبية ،(د.م) دار النهضة العربية ،1964م.
2. إبراهيم أحمد المهدي ، حكاية مدينتي بنغازي ،بنغازي، مكتبة 17 فبراير، ط2، 2013م.
3. الاتجاه العام للغرف التجارية المصرية ،اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية ،تقديم :راشد البداوي، مصر (د.ت) ،1956م.
4. أحمد عبدالحميد دراز، مصر وليبيا بين القرن السابع والرابع ق.م، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2000م.
5. أحمد علي الفينش، المجتمع الليبي ومشكلاته ،طرابلس ، دار مكتبة النور ، (د.ت) .
6. أحمد محمد بشارة، ألغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وأثارها الاقتصادية والبشرية ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1995م.
7. أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة البريطانية في برقة 1939- 1949م ،بنغازي ،منشورات جامعة قاريونس ،2002م.
8. إسماعيل أحمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الرياض، مكتبة العبيكان، 1997م.
9. أسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية علي البنية الاجتماعية في ليبيا 1955- 1969م، طرابلس، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2009م.
10. أمين هويدي، مع عبدالناصر، مصر دار المستقبل العربي، ط3,1991م.
11. بثينة عباس صقر- مني محمد حسون، الدعم الليبي لمصر في حرب حزيران 1967م، بحث مثل من رسالة ماجيستر ،بغداد ،2013م.

12. جمال حمدان، الجماهرية العربية الليبية دراسة في الجغرافية السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996م.

13. حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة ، (د.ت)،1968م.

14. حسين قهمي، الجنية المصري، الإسكندرية، منشأة المعارف ،1975م.

15. راسم رشدي ، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر ،طرابلس ، (د.ت)،1953م.

16. راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من المحيط إلى الخليج، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1968م.

17. سليمان محي الدين فتوح، الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين ،بور سعيد ، (د.ن)، (د.ت).

18. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، (د.ت).

19. شوقي عبد القوي عثمان، التجارة بين مصر وأفريقيا في عصر المماليك، القاهرة، (د.ت)،2002م.

20. الطاهر الهادي الجهمي، أثر البترول علي الدخل القومي في ليبيا ،بنغازي ،مكتبة الخراز ،1969م.

21. عبدالله إمام ،ليبيا (الشارع الطويل) ،القاهرة ،مطبوعات دار الشعب 1969م.

22. عبد ألأمير قاسم كبة، المملكة الليبية وصناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي ،بيروت ،دار الأندلس ،1963م.

23. عبدالرحيم محمد النعاس، ظهور النقود والمصارف في ليبيا، طرابلس ،مؤسسة الفرجاني ، (د.ت).

24. عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا ،الإسكندرية ، منشأة المعارف ،ط2، 1971م.

25. عبدالمنعم البية، النقود والمصارف ((مع دراسة تطبيقية علي ليبيا))، بيروت، دار الكتاب ،ط2,1970م.

26. فاديه عبدا لعزيز القطعاني، الأهمية الاستراتيجية لليبيا خلال الحرب العالمية الثانية ،بنغازي ، (د.ت).

27. فرج عبدا لعزيز نجم ،القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا ،القاهرة، دار العوة،2004م.

28. مجدي رشاد عبدالغني، العلاقات المصرية الليبية 1945–1969م، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ت).

29. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ث نقولا زيادة ،بيروت، دار الثقافة،1966م.

30. محبات إمام أحمد الشرابي، أقاليم مصر السياحية، القاهرة، دار الفكر العربي ،1991م.

31. محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، بيروت، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر ،ط2، 1982م.

32. محمد الريان، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، (د.م)، دار الكندي للنشر ،1947م.

33. محمد سعيد القشاط، أعلام من الصحراء ،بيروت ،دار الملتقي للطباعة والنشر ،1997م.

34. محمد الطيب الأشهب 'إدريس السنوسي ملك مملكة ليبيا ،مصر ،دار العهد الجديد،ط2، (د.ت).

35. محمد عبدالرحمن برج، العلاقات المصرية –الليبية عبر التاريخ،ج1، القاهرة ،المركز العربي الدولي ،1992م.

36. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط ،طوب للاستثمار والخدمات ،1996م.

37. محمد فؤاد شكري ،ميلاد دولة ليبيا الحديثة، ج1، القاهرة ،مطبعة الاعتماد،1957م.

38. محمد كمال ،ليبيا الشقيقة ((ولاية برقة)) مصر، مطبعة دار الهنا ،1955م

39. محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ،بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ،ط3، 1998م.

40. محمد محمود السروجي ،تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، [مصر] (د.ت)،1998م.

41. محمد مصطفي بازامه، ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، الإسكندرية، مؤسسة ناصر للثقافة، (د.ت).

42. محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ((الحقبة النفطية)) ، القاهرة، مكتبة وهبة، 2006م.

43. محمود الزروق بوستة الأوجلي ،معالم الطريق للجمارك الليبية ،بنغازي ، (د.ن)، (د.ت).

44. محمود الشنيطي ،قضية ليبيا ،القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ،1951م.

45. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وثائق عبدالناصر خطب–أحاديث – تصريحات من يناير 1967م الي ديسمبر 1968م ،مصر ، مطابع الأهرام ،1973م .

46. ممدوح طنطاوي ،قانون الغرف التجارية ،الإسكندرية ، (د.ت)،2008م .

47. مصطفي أحمد بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ،مصر ، وكالة الأهرام لتوزيع ، (د.ت).

48. _____، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة ، (د.م)،منشورات الجمل ، (د.ت).

49. نقولا زيادة ، ليبيا سنة 1948م ((وثيقة رسمية)) بيروت ، منشورات كلية العلوم والآداب ،1966م.

50. _____، برقة الدولة العربية الثامنة ،بيروت ، الأهلية لنشر والتوزيع، 1950م .

51. نوري عبدالسلام بريون ،قراءات في الاقتصاد الليبي 1968– 1969م ،طرابلس ، دار مكتبة الفكر، (د.ت).

52. ني .آ.ف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا ،ت محمد عبده بن غلبون، مانشيستر ، (د.ت)،1989م.

53. نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتي عام 1969 م، ت عماد حاتم ، بيروت ،دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط2، 2001م .

54. هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ،ت شاكر إبراهيم ،الإسكندرية، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع ، 1981م.

55. وهبي أحمد البوري ، مجتمع بنغازي في النصف الأول من القرن العشرين ليبيا، مجلس الثقافة العامة ،2008م.

ثالثاً:- المراجع الأجنبية:

أ. المراجع الإنجليزية:-

1. Najab. MH. Masoud, Historic Back ground of LIBYA.

2. Shukri Chanem, the oil Industry and the Libyan Econom the pastthe person and the Likely future, London, 1987.

ب. المراجع الفرنسية:-

1. Danielle BISSON, LA LIBYA A la decouverte d'un pays, Paris, 1999.

2. FRANCOLS BURGAT, La LIBYAm FRANCE, 2003.

3. Jean- Francols, Le Grand Maghreb, Paris, 2006.

4. Mansor Kikhiashe nomadisme pastoral en cyrenaique septentrionale, marseille, 1968.

5. Nafisa IBRAHIM, Dynamiques Rurales et mutaions soclo LiByes, France, 2009.

رابعاً الدوريات:-

1. إبراهيم البكباك، دور مجلس الاستيراد والتصدير في حماية الصناعات الوطنية، مجلة لِيبِيًّا الاقتصادية، مجلة نصف شهرية، عدد خاص، 1969م.

2. ابراهيم علي مفتاح الشويرف، العلاقات الاقتصادية بين ولاية طَرَابُلسَ الغرب ومِصْر 1882-1911م، مجلة البحوث التاريخية، ع1،س 34، 2012م.

3. تقرير بنك مِصْر، مجلة الموظفين، دار النيل، 1957م.

4. سليم رجب محمد، الليبيون في مصر ودورهم الاجتماعي 1706-1800م،البيضاء، مجلة المختار للعلوم الإنسانية تصدر عن جامعة عمر المختار،ع2012،11م .

5.عاشور ونيس سليمان، حُكومة فكيني في ليبيا 1963- 1964م، الإنجازات والتحديات، مجلة الأستاذ، ع 30، 2015م.

6. عبد الرحيم النعاس، التعاون الاقتصادي بين لِيبِيًّا والدول الأخرى، مجلة لِيبِيًّا الاقتصادية "مَجلة نِصف شهرية" ع خاص، 1969.

7. عبدالمجيد ابراهيم المشيرقي، التجارة في لِيبِيًّا، مجلة القلم الجديد، (د.ع)، 1953م.

8. علي عبد اللطيف، سوق الظلام، مجلة لِيبِيًّا الحديثة، ع (5) س 7، 1969م.

9. ليلى علي العاتي_ أحمد رافيذي صالح، أثر عملية الهجرة على تغير التركيبة السكانية في لِيبِيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي 1911–1943م، المجلة الجامعة، ماليزيا، ع18، م2، 2016م.

10. مجلة ليبيا الاقتصادية، أضواء على المعارض الدولية ومُساهمة لِيبِيًّا فيها، مجلة نِصف شهرية، طَرَابُلسَ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، 1969م.

11. مجلة لِيبِيا الحديثة، زيارة وزير الاقتصاد الليبي للقاهرة، ع 10، س 7، 1968م.

12. مجلة المعرفة، معرض طَرَابُلسَ الدولي لسنة 1963م، ع 252، س 10، 1963م.

13. مجلة هذه لِيبِيا، طَرَابُلسَ، وزارة الإعلام والثقافة، 1966م.

14. محمد ماهر، نظام الشركات في لِيبِيا، مجلة لِيبِيًّا الاقتصادية "مجلة نِصف شهرية"، طَرَابُلسَ، مطابع وزارة الإعلام والثقافة، 1969.

15. محمد الريان، العلاقات الفرنسية– الليبية– " احتلال فرنسا لفزان ما بين1900– 1943م، الكويت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 35، م9، 1989م.

16. منى حسين عبيد، العلاقات الليبية المِصْرية 1969–2005م، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، ع 223، م 1، 2017م.

خامساً الرسائل العلمية:–

1. إدريس عبدالصادق رحيل ، الإدارة البريطانية في بَرْقَة 1943–1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، جامعة عمر المختار، 2004م.

2. إدريس محمد حسين أبوبكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيس المملكة الليبية 1911–1969م،أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، 2016م.

3. أرويعي محمد علي قناوي، الكفاح الوطني للمهاجرين الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1911–1945م، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة قاريونس، 1993م.

4. زينب محمد ابريدان، الموانئ البحرية في شمال شرق ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 2013م.

5. سعد إدريس سعيد، المواقف السياسية الليبية من القضايا العربية خلال العهد الملكي 1951–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، جامعة عُمر المُختار، 2016م.

6. السنوسي يونس علي قاسم، واحة الجغبوب ودورها في التعليم الديني في لِيبِيًّا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة عين شمس، 2013م.

7 . صادق فاضل زغير الزهيدي، محْمود المُنتصر ودورهُ السياسي في لِيبِيًّا 19.3–1970م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغْداد، جامعة بغْداد، 2010م.

8 . عادل محمد محمد عثمان، العلاقات المِصْرية الليبية في الفترة 1951–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مِصْر، 1997م.

9 ._____، مِصْر والقضية الليبية فيما بين عامي 1932–1951م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2000م.

10.عبدالحليم أحمد الزين محمد، أثر الموقع على قوة الدولة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، الأكاديمية الليبية، 2016م.

11.عبد السلام عبد الله سويسي، العلاقات الليبية التونسية 1956–1987م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2015م.

12. عبدالعظيم مهيدي أحمد صميدة، مِصْر ولِيبِيًّا بين عامي 1956–1972م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2000م.

13. محمد عبد المجيد سالم أصيل، الزراعة في لِيبِيًّا، 1951–1969م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 2013م.

14. مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في لِيبِيًّا أثناء فترة حكم الإدارة الأجنبية، 43، 1951م، رسالة ماجستير غير منشورة، مِصْر، جامعة الزقازيق، 2004م.

15. منى محمد حسون السعدي، العلاقات المِصْرية – الليبية 1952–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد، 2011م.

16. نادرة محمد ضياء، بعض الجوانب الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد مِصْر– سوريا– لِيبِيًّا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1976م.

17. نجاح علي عبد الكريم، العلاقات الاقتصادية الليبية– الإيطالية في العهد الملكي 1951–1969م، رسالة ماجستير غير منشورة، البيضاء، جامعة عُمر المُخْتار، 2017م.

سادساً: أعمال المؤتمر الدولي بالقاهرة :

1. حسن علي الشريف، دور عزيز المِصْري وعبدالرحمن عزام في حركة المقاومة الليبية، أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، القاهرة، 2008م.

2. عبدالله عبدالرازق، العلاقات المِصْرية – الليبية بعد الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال، أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، القاهرة، 2008م.

3. ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مِصْر ولِيبِيًا، أعمال المؤتَمر الدولي لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، القاهرة، 2008م.

سابعاً: الروايات الشفوية:-

1. رواية السيد محمد رشيد الصغير ابن التاجر رشيد الصغير، مقابلة مجلة أجرتها الباحثة في مدينة البيضاء، بتاريخ 19-9-2017.

2. رواية السيد عبد المولى عوض لنقي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في العهد الملكي، مقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة بمدينة بنغازي بتاريخ 27- 9- 2017.

3. رواية السيد أحمد عبد السيد الصويدق وكيل وزارة الاقتصاد سنة 1954م، مقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة بمدينة بنغازي بتاريخ 21- 10- 2017.

4. رواية السيد يوسف ابراهيم شرمدو، ابن التاجر علي شرمدو، مقابلة مسجلة في مدينة البيضاء بتاريخ 22-1-2018م.

5. رواية السيد عبدالحفيظ محمد عوض مقابلة مسجلة في مدينة البيضاء بتاريخ، 31-1- 2018.

6. رواية السيد محمد نجيب العزابي، من تُجار طرابلس، مُقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة بمدينة طرابلس، بتاريخ 19-1- 2019.

7. رواية السيد أبو بكر سعد الطلحي، مراقب الاقتصاد بمدينة البيضاء سنة 1974م، مُقابلة مُسجلة أجرتها الباحثة في مدينة البيضاء بتاريخ 16-7-2019.

ثامناً: المواقع الالكترونية والإنترنت:-

1. أحمد سعيد إبراهيم، عبد الناصر والنهضة الاقتصادية، مقالة على موقع الحلم العربي.

www.arabdreamnews@gmail.com

2. حسن عباس، تأميم قناة السويس، مجلة المِصري اليوم، الموقع الإلكتروني.

WWW. Almasry alyaum. Com/ news

3. سلمى خطاب، ذكريات الجُنيه المِصْري، مقالة على موقع رصيف 22.

HTTPS :// RASEEF 22 .COM / ARTICLE/87399

4. محمد نصار، اقتصاد مِصر يخسر 17 ألف مليار جُنيه، ص5، الموقع

www.sasapost.com/ egypts- economy – Loses